



جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

مدى كفاية الإفصاح المحاسبي

في تحقيق متطلبات الرقابة على المصارف الخاصة

"دراسة ميدانية"

“The Adequacy of Accounting Disclosure in Achieving Control Requirements Over Private Banks”

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الطالبة:

رهف محمد نذير السقا

إشراف الأستاذ:

الدكتور مأمون حمدان

1439هـ - 2018م

آية قرآنية

بسم الله الرحمن الرحيم

”وما أَوْفَيْتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا“

صدق الله العظيم

سورة البقرة آية 85

التصريح

أصرح بأن هذه الدراسة التي عنوانها: مدى كفاية الإفصاح المحاسبي في تحقيق متطلبات الرقابة على المصارف الخاصة (دراسة ميدانية)، غير مقتبسة أو منقولة أو محرفة عن أي عمل علمي آخر، ولم يسبق أن قبلت للحصول على أية شهادة أو درجة علمية.

التاريخ:

الباحثة: رهن محمد نذير السقا

التوقيع:

شكر وتقدير

تتقدم الباحثة بخالص الشكر وعظيم الامتنان والتقدير للسيد وزير المالية :

الدكتور مأمون حمدان الأستاذ في كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

على قبول سيادته التكرم بالإشراف على هذه الدراسة وعلى الجهد والوقت الذي بذله في سبيل إتمام هذه الدراسة، وإنجازها بصورتها النهائية.

كما تتقدم الباحثة بالشكر والتقدير **للدكتور عطا الله خليل** الأستاذ في قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد - جامعة دمشق، على قبول سيادته بالتفضل بالاشتراك في الحكم على هذه الدراسة وعلى ما بذله من جهد في قراءتها ومناقشتها.

كما وتتقدم الباحثة بالشكر والتقدير **للدكتور طالب العلي** المدرس في قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد - جامعة دمشق، على قبول سيادته بالتفضل بالاشتراك في الحكم على هذه الدراسة وعلى ما بذله من جهد في قراءتها ومناقشتها.

وتتوجه الباحثة بالشكر والتقدير إلى الأستاذ **الدكتور عدنان غانم** عميد كلية الاقتصاد، كما تتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى أساتذتها في قسم المحاسبة، الذين كان لهم الفضل في وصول الدراسة إلى هذه المرحلة.

الإهداء

مَهْدِي الَّذِي فِيهِ مَلَكَتُ الْعَالَمُ بِأَسْرِهِ، بِهِ اهْتَدَيْتُ، مِنْهُ اسْتَقَيْتُ.. هِيَ مَلَجَتْني
وَسَكَنِي..

أُمِّي الحَبِيبَةُ

مَنْبَعُ الْحُبِّ وَالْعَطَاءِ.. إِذَا مَا قَصَدْتُهُ أَنْهَلَ كَأْسًا.. عُدْتُ أَحْمَلُ مِنْ فَيْضِهِ نَهْرًا..

أَبِي الْحَبِيبِ

رَفِيقُ الدَّرَبِ، وَمَوْتِلُ الْقَلْبِ.. هُوَ السِّنْدُ وَالْمَعِينُ حَيْثُ كُنْتُ وَحَيْثُ مَضَيْتُ..

زَوْجِي الْعَزِيزِ

فِي طِفْلَتِي هُم رَوْضَتِي وَمَدْرَسَتِي، وَالْيَوْمَ هُم سَادَةُ قَلْبِي وَمَدَدُ الْحُبِّ الَّذِي لَا حَيَاةَ
دُونَهُ..

إِخْوَتِي الْغَوَالِي

صَرَحُ الْعِلْمِ الَّذِي كُلَّمَا قَصَدْتُهُ أُرْشِدَنِي، وَجَهَنِي وَعَلَّمَنِي مَا لَمْ أَكُنْ أَعْلَمُ..

أَخِي د. مُحَمَّد

فَلَذَةُ الرُّوحِ، وَنَبْضُ الْقَلْبِ.. هُم ذَخْرِي وَأَمْلِي.. حَاضِرِي وَمُسْتَقْبَلِي..

ابْنَتِي لَوْنَا وَجَنِّي

العنوان: مدى كفاية الإفصاح المحاسبي في تحقيق متطلبات الرقابة على المصارف الخاصة

إشراف الدكتور: مأمون حمدان

إعداد الطالبة: رهن السقا

الملخص

تهدف هذه الدراسة بشكلٍ رئيسيٍّ إلى دراسة مدى كفاية الإفصاح التي تقوم بها المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ومدى كفايتها كي تمارس الجهات الرقابية المتعددة (المصرف المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية) دورها الرقابي على أداء هذه المصارف.

لذا فقد اهتم جوهر الدراسة بالإجابة على التساؤل التالي: هل يعتبر الإفصاح المحاسبي الذي تُعده المصارف الخاصة كافياً لتحقيق متطلبات الجهات الرقابية المختلفة؟ منطلقاً بذلك من الفرضية الرئيسية "لا يوجد تعارض بين تعليمات الإفصاح المحاسبي للجهات الرقابية المختلفة وبين الإفصاحات المثبتة والمعلنة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية".

وقد تمت الدراسة الميدانية من خلال قيام الباحثة بتصميم قائمة استقصاء تتألف من قسمين الأول يتناول معلومات عامة عن الأفراد المستقصى آرائهم، والثاني يتكون من مجموعة من البنود المرتبطة بالفرضية الأولى وعدد أسئلتها 16 سؤالاً، ومجموعة من البنود المرتبطة بالفرضية الثانية وعددها 20 سؤالاً.

ووزعت قائمة الاستقصاء على مجتمع وعينة الدراسة، وتم استخدام البرنامج الإحصائي (spss)، لتحليل البيانات، وأظهرت نتائج الدراسة التزام المصارف الخاصة السورية بالإفصاح عند إعداد بياناتها المالية بتعليمات مصرف سورية المركزي وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ذات الصلة.

وتم الوصول إلى توصيات تُفيد المصارف والجهات الرقابية، ومما يُمكن من إسقاط نتائج هذه الدراسة على نتائج الأبحاث المشابهة من خلال التعرف على نقاط الاختلاف والتشابه بينها.

فهرس المحتويات

التبويب	العنوان	رقم الصفحة
	الشكر والتقدير	ت
	الإهداء	ث
	الملخص	ج
	فهرس المحتويات	ح
	فهرس الأشكال	د
	فهرس الجداول	ر
	الإطار العام للدراسة	1
1	المقدمة	2
2	مشكلة الدراسة	4
3	أهداف الدراسة	5
4	أهمية الدراسة	5
5	الدراسات السابقة	6
6	منهج الدراسة	19
7	فرضيات الدراسة	19
8	مجتمع وعينة الدراسة	20
9	حدود الدراسة	21
10	متغيرات الدراسة	21
1	الفصل الأول: كفاية الإفصاح المحاسبي في المصارف الخاصة	22
1-1	المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي، أنواعه ومقوماته	23
1-1-1	مفهوم الإفصاح المحاسبي	23
2-1-1	أهمية الإفصاح المحاسبي	27
3-1-1	أنواع الإفصاح المحاسبي	28
4-1-1	شروط الإفصاح المحاسبي	35
5-1-1	مقومات وأساليب الإفصاح المحاسبي	35
6-1-1	حوكمة المصارف ودورها في الإفصاح المحاسبي	40
2-1	المبحث الثاني: أسس إعداد التقارير المالية في المصارف في ظل معايير المحاسبة الدولية.	44
1-2-1	مفهوم التقارير المالية وصفاتها	44

رقم الصفحة	العنوان	التبويب
68	أهمية معايير المحاسبة الدولية	2-2-1
54	الفصل الثاني: متطلبات الرقابة على المصارف الخاصة.	2
55	المبحث الأول: ماهية وطبيعة الرقابة المصرفية	1-2
55	مفهوم الرقابة المصرفية	1-1-2
56	أهمية الرقابة المصرفية	2-1-2
58	أهداف الرقابة المصرفية	3-1-2
61	المبحث الثاني: معايير لجنة بازل لتطوير الرقابة المصرفية وتقليل مخاطر الائتمان، ومدى انعكاسها في التشريع المصرفي في سورية	2-2
61	نشوء وتطور لجنة بازل	1-2-2
65	أهداف لجنة بازل	2-2-2
68	مبادئ لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية، وانعكاسها على التشريع المصرفي في سورية	3-2-2
75	المبحث الثالث: الجهات الرقابية على المصارف الخاصة.	3-2
75	الاتجاهات العالمية في تحديد الجهات الرقابية	1-3-2
78	رقابة المصرف المركزي على المصارف الخاصة	2-3-2
88	رقابة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية على المصارف الخاصة	3-3-2
100	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	3
101	لمحة عن النظام المصرفي في سورية	1-3
104	مجتمع وعينة الدراسة	2-3
107	الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	3-3
117	اختبار فرضيات الدراسة	4-3
163	النتائج والتوصيات	4
166	مراجع الدراسة	
174	ملخص الدراسة باللغة الإنكليزية	
175	ملحق الاستبيان	

فهرس الأشكال:

- شكل 1: توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير العمر 109
- شكل 2: توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي 110
- شكل 3: توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة 111
- شكل 4: توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير التخصص العلمي 112
- شكل 5: توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الجهة الوظيفية 113
- شكل 6 : المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على مجمل المحور الأول تبعاً للجهة التي يعملون فيها 132
- شكل 7: المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على مجمل المحور الثاني تبعاً للجهة التي يعملون فيها 140

فهرس الجداول

- 103..... جدول 1:المصارف الخاصة التقليدية وتاريخ إدراجها في سوق دمشق للأوراق المالية
- 115..... جدول 2: قيم معاملات الارتباط بين كل عبارة والدرجة الإجمالية للمحور الذي تتبع إليه بالنسبة لاستبيان الدراسة
- 116..... جدول 3: قيمة معامل كرونباخ ألفا لمحوري استبيان الدراسة
- جدول 4:قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول لاستبيان الدراسة
- 118..... جدول 5:نتيجة اختبار One-sample t لتحري جوهرية الفوارق بين متوسطات الإجابات على عبارات المحور الأول لاستبيان الدراسة بالمقارنة مع الدرجة الحيادية
- 119..... جدول 6:): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني لاستبيان الدراسة
- 124..... جدول 7:نتيجة اختبار One-sample t لتحري جوهرية الفوارق بين متوسطات الإجابات على عبارات المحور الأول لاستبيان الدراسة بالمقارنة مع الدرجة الحيادية
- 125..... جدول 8:): نتيجة اختبار شابيرو-ويلك لتحري نمط توزع البيانات بالنسبة لإجابات أفراد العينة على مجمل المحور الأول لاستبيان الدراسة وفقاً للجهة التي يعملون فيها
- 129..... جدول 9:نتيجة اختبار ليفن لتحري تجانس التباين بالنسبة لإجابات أفراد العينة على مجمل المحور الأول لاستبيان الدراسة وفقاً للجهة التي يعملون فيها
- 130..... جدول 10: قيم المتوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري، الربيعين الأول والثالث لإجابات أفراد العينة على مجمل المحور الأول لاستبيان الدراسة وفقاً للجهة التي يعملون فيها
- 131..... جدول 11:متوسطات الرتب لإجابات أفراد العينة على مجمل المحور الأول لاستبيان الدراسة وفقاً للجهة التي يعملون فيها
- 132..... جدول 12:نتيجة اختبار كروسكال والس لتحري جوهرية الفارق في إجابات أفراد العينة على مجمل المحور الأول لاستبيان الدراسة وفقاً للجهة التي يعملون فيها
- 133..... جدول 13: مقارنة لمتوسط ومجوع الرتب للإجابة على مجمل المحور الأول لاستبيان الدراسة بين مجموعة العاملين في المصارف الخاصة ومجموعة العاملين في المصرف المركزي
- 134..... جدول 14: نتيجة اختبار مان وتني لتحري جوهرية الفارق في الإجابة على مجمل المحور الأول لاستبيان الدراسة بين مجموعة العاملين في المصارف الخاصة ومجموعة العاملين في المصرف المركزي
- جدول 15: مقارنة لمتوسط ومجوع الرتب للإجابة على مجمل المحور الأول لاستبيان الدراسة بين مجموعة العاملين في المصارف الخاصة ومجموعة العاملين في هيئة الأسواق والأوراق المالية
- 135.....

- جدول 16: نتيجة اختبار مان وتني لتحري جوهرية الفارق في الإجابة على مجمل المحور الأول لاستبيان الدراسة بين مجموعة العاملين في المصارف الخاصة ومجموعة العاملين في هيئة الأسواق والأوراق المالية.....135
- جدول 17: مقارنة لمتوسط ومجوع الرتب للإجابة على مجمل المحور الأول لاستبيان الدراسة بين مجموعة العاملين في المصرف المركزي ومجموعة العاملين في هيئة الأسواق والأوراق المالية.....136
- جدول 18: مقارنة لمتوسط ومجوع الرتب للإجابة على مجمل المحور الأول لاستبيان الدراسة بين مجموعة العاملين في المصرف المركزي ومجموعة العاملين في هيئة الأسواق والأوراق المالية.....136
- جدول 19: نتيجة اختبار شايبرو-ويلك لتحري نمط توزع البيانات بالنسبة لإجابات أفراد العينة على مجمل المحور الثاني لاستبيان الدراسة وفقاً للجهة التي يعملون فيها.....137
- جدول 20: نتيجة اختبار ليفن لتحري تجانس التباين بالنسبة لإجابات أفراد العينة على مجمل المحور الثاني لاستبيان الدراسة وفقاً للجهة التي يعملون فيها.....138
- جدول 21: قيم المتوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري، الربيعين الثاني والثالث لإجابات أفراد العينة على مجمل المحور الثاني لاستبيان الدراسة وفقاً للجهة التي يعملون فيها.....139
- جدول 22: متوسطات الرتب لإجابات أفراد العينة على مجمل المحور الثاني لاستبيان الدراسة وفقاً للجهة التي يعملون فيها.....140
- جدول 23: نتيجة اختبار كروسكال والس لتحري جوهرية الفارق في إجابات أفراد العينة على مجمل المحور الثاني لاستبيان الدراسة وفقاً للجهة التي يعملون فيها.....141
- جدول 24: مقارنة لمتوسط ومجوع الرتب للإجابة على مجمل المحور الثاني لاستبيان الدراسة بين مجموعة العاملين في المصارف الخاصة ومجموعة العاملين في المصرف المركزي.....141
- جدول 25: نتيجة اختبار مان وتني لتحري جوهرية الفارق في الإجابة على مجمل المحور الثاني لاستبيان الدراسة بين مجموعة العاملين في المصارف الخاصة ومجموعة العاملين في المصرف المركزي.....142
- جدول 26: مقارنة لمتوسط ومجوع الرتب للإجابة على مجمل المحور الثاني لاستبيان الدراسة بين مجموعة العاملين في المصارف الخاصة ومجموعة العاملين في هيئة الأسواق والأوراق المالية.....143
- جدول 27: نتيجة اختبار مان وتني لتحري جوهرية الفارق في الإجابة على مجمل المحور الثاني لاستبيان الدراسة بين مجموعة العاملين في المصارف الخاصة ومجموعة العاملين في هيئة الأسواق والأوراق المالية.....143
- جدول 28: مقارنة لمتوسط ومجوع الرتب للإجابة على مجمل المحور الثاني لاستبيان الدراسة بين مجموعة العاملين في المصرف المركزي ومجموعة العاملين في هيئة الأسواق والأوراق المالية.....144
- جدول 29: نتيجة اختبار مان وتني لتحري جوهرية الفارق في الإجابة على مجمل المحور الثاني لاستبيان الدراسة بين مجموعة العاملين في المصرف المركزي ومجموعة العاملين في هيئة الأسواق والأوراق المالية.....144
- جدول 30: خلاصة لنتائج اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية.....145
- جدول 31: جدول التوزيعات التكرارية لإجابات المستقصى آرائهم على فقرات استبيان الدراسة.....162

الفصل التمهيدي: الإطار العام للدراسة

The General Framework of the Study

تناولت الدراسة وفقاً لطبيعة المشكلة، وأهمية وهدف الدراسة، والدراسات السابقة، ومنهج وفرضيات

الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، وحدود الدراسة.

1. المقدمة

2. مشكلة الدراسة

3. أهداف الدراسة

4. أهمية الدراسة

5. الدراسات السابقة

6. منهج الدراسة

7. فرضيات الدراسة

8. مجتمع وعينة الدراسة

9. حدود الدراسة

10. متغيرات الدراسة

1-المقدمة Introduction

شهدت سورية تطورات هامة وجوهرية في الحياة الاقتصادية والمالية بدءاً من عام 2001، تمثلت بإصدار التشريعات والقوانين النقدية والمصرفية التي تشجع على الاستثمارات المالية الداخلية والخارجية وتعزز النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد منها: القانون رقم 28 للعام 2001 الخاص بتأسيس المصارف الخاصة، والقانون رقم 22 للعام 2005 حول إنشاء هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، والقانون رقم 24 للعام 2006 الخاص بالترخيص لمؤسسات الصيرفة، وقانون النقد الأساسي رقم 23 للعام 2002، والمرسوم رقم 55 للعام 2006 الناظم لعمل سوق دمشق للأوراق المالية والذي يهدف إلى إلزام أي شركة أو مصرف يرغب بإدراج أوراقه المالية ضمن سوق دمشق للأوراق المالية بإعداد تقاريره المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية والمعايير المحاسبية الدولية¹، وتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية السورية للجهات الخاضعة لرقابة وإشراف الهيئة بموجب القرار رقم (3943 لعام 2008م)²، وقرارات مصرف سورية المركزي حول الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية وتقديمه نماذج موحدة للبيانات السنوية والإيضاحات والإفصاحات للمصارف العاملة في سورية القرار رقم (349/ م ن/ب/4 عام 2008م)³.

وتجدر الإشارة إلى الأهمية القصوى التي أولتها الحكومة للقطاع المصرفي في الاقتصاد الوطني لما يقوم به من دور في تجميع المدخرات ومن ثم ضخها باستثمارات مالية ومشاريع تنموية، وتوفير العملات الأجنبية، وتسهيل التعاملات التجارية، وتقديم العديد من الخدمات المالية.

¹ المرسوم التشريعي رقم 55 (2006) قرار رقم 55 بتاريخ 2006 بعنوان قانون سوق الأوراق المالية، دمشق، سورية.
² هيئة الأوراق المالية السورية (2008) قرار رقم 3949 بتاريخ 2008 بعنوان نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف الهيئة، دمشق سورية.
³ مجلس النقد والتسليف (2004) قرار رقم 64/ م ن / ب 4 بتاريخ 27/ 6 / 2004 بعنوان المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية، سورية، مصرف سورية المركزي.

وفي هذا الإطار فقد تم بالفعل إحداث العديد من المصارف الخاصة التي اتخذت شكل شركات مساهمة برؤوس أموال كبيرة نسبياً وبالطبع لا بد من البدء بالمنافسة فيما بينها بعدما كان هذا القطاع محصوراً بعدد من المصارف الحكومية.

من جهة أخرى فإن إحداث هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية كان له الأثر الأكبر في دعم وتطوير الأنشطة المالية والاقتصادية، كما أسهم إنشاء سوق دمشق للأوراق المالية إلى حد بعيد في تحسين البيئة المناسبة لعمل الشركات المساهمة التي تعد النواة الأساسية للاقتصاد بكافة قطاعاته، من خلال توفير الأدوات المناسبة لتسهيل عملية استثمار الأموال وتوظيفها وتأمين رؤوس الأموال اللازمة لتوسيع النشاط الاقتصادي من خلال ترسيخ أسس التداول السليم والعادل للأوراق المالية، حيث تم إدراج تلك المصارف التجارية الخاصة (بيمو، سورية والمهجر، سورية والخليج، عودة، فرنسبنك، العربي، بيبيلوس، الأردن، قطر الوطني، الشرق، الدولي للتجارة والتمويل) التي اتخذت شكل الشركات المساهمة في سوق دمشق للأوراق المالية.

لذلك سيتم التركيز في هذه الدراسة على مدى كفاية الإفصاح المحاسبي في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في تعزيز ضوابط الحوكمة والأدوات الرقابية على عملها حيث أن القوائم المالية للمصارف تتضمن معلومات هامة للمستثمرين وأصحاب المصالح ومستخدمي المعلومات، لما لها من أثر بالغ على متخذي القرارات من مجالس إدارة ومدراء ومساهمين وجهات وصائية مختلفة.

2- مشكلة الدراسة The problem of the study

تتمثل مشكلة الدراسة في بيان مدى كفاية عملية الإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية وعن أي تغيير يطرأ على الوضع المالي والإداري للمصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في تعزيز الرقابة عليها، الأمر الذي ينعكس بدوره على ثقة المتعاملين في السوق المالية بأداء هذه المصارف ومدى المصداقية والشفافية فيها، مما يعزز بدوره من الشفافية في عمل السوق المالية وازدياد ثقة المساهمين والمستثمرين بعملية الشراء والتداول فيها، وهو الأمر الذي تقوم الدراسة بالتركيز عليه وذلك من خلال الاجابة على السؤال التالي:

هل يعتبر الإفصاح المحاسبي الذي تُعده المصارف الخاصة كافياً لتحقيق متطلبات الجهات الرقابية المختلفة؟ وعنه تتفرع التساؤلات التالية:

1- هل يعتبر الإفصاح المحاسبي الذي تُعده المصارف الخاصة كافياً لتحقيق متطلبات

مصرف سورية المركزي ؟

2- هل يعتبر الإفصاح المحاسبي الذي تُعده المصارف الخاصة كافياً لتحقيق متطلبات هيئة

الأوراق والأسواق المالية؟

3- مامدى التزام المصارف الخاصة بتعليمات الجهات الرقابية ؟

3- أهداف الدراسة The study Objectives

تهدف هذه الدراسة بشكلٍ رئيسي إلى دراسة عملية الإفصاح التي تقوم بها المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ومدى كفايتها كي تمارس الجهات الرقابية المتعددة (المصرف المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية) دورها الرقابي على أداء هذه المصارف، ومن خلال هذا الهدف الرئيسي تسعى الدراسة لتحقيق هذين الهدفين الفرعيين المتمثلة بما يلي:

1- دراسة مدى كفاية الإفصاح المحاسبي في المصارف الخاصة المدرجة في تعزيز الدور

الرقابي لمصرف سورية المركزي .

2- دراسة مدى كفاية الإفصاح المحاسبي في المصارف الخاصة المدرجة في تعزيز الدور

الرقابي لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

4- أهمية الدراسة The Importance of the study

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الإفصاح المحاسبي كأداة رقابية مستمرة ولازمة ستظل قائمة مهما كانت درجة انضباط سوق الأوراق المالية، حيث أن المصارف تتعامل بأموال من مصادر مختلفة وما لديها من ودائع يتجاوز رؤوس أموالها في كثير من الأحيان. ولذلك فإنه من المهم جداً وجود الثقة بين هذه المصارف والمودعين لديها، ويعزز هذه الثقة اعتماد آلية رقابية عالية الموثوقية من شأنها أن تجنبهم أية خسائر لا ضرورة لها وتحميهم من الاختلاس وسوء الإدارة ومخاطر الإفراط في الإقراض وتركيز الائتمان واحتمال استغلال سلطات المصارف ومواردها لتحقيق مصالح خاصة. ومن الضروري كذلك في هذا الإطار أن يسهم الإفصاح في حماية نظام الدفع (التسويات) من مخاطر عدم الاستقرار، وتشجيع التشغيل الفعال لسوق المال ومؤسساته لدفع عجلة التنمية قدماً. الأمر الذي يتطلب الرقابة المصرفية الحكيمة والفعالة، ويلعب

الإفصاح المحاسبي الدور الأهم في تحقيقها. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة، حيث أن الإفصاح بحد ذاته ليس الغاية وإنما هو الوسيلة لتقادي الوقوع بالمخاطر المصرفية، وهو الآلية الأكثر فعالية لخلق الثقة بين الجهات والأشخاص ذوي العلاقة والصلة في التعاملات المالية من الناحية العملية.

5- الدراسات السابقة Previous Studies

قدمت الدراسة عرضاً لبعض الدراسات التي اهتمت بمستوى وجودة الإفصاح والمتغيرات المؤثرة في درجة ومستوى الإفصاح :

أولاً: دراسة (بدوي، 2016): بعنوان "مدى التزام المصارف بالإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية"⁴

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى التزام المصارف السورية الخاصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الأدوات المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية والتشريعات المحلية بهذا الصدد متمثلة بمعيار التقرير المالي الدولي السابع وتعليمات مصرف سورية المركزي، كما هدف أيضاً إلى معرفة مستوى تفصيل الإفصاحات المقدمة وتطورها عبر أعوام الدراسة، فضلاً عن معرفة أثر تعليمات مصرف سورية المركزي على توافق الإفصاح في المصارف الخاصة السورية مع متطلبات معايير التقارير المالية الدولية.

وتوصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- تلتزم المصارف السورية الخاصة بتطبيق متطلبات الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية وفق معيار التقرير المالي الدولي السابع (الأدوات المالية: الإفصاحات) في تقاريرها المالية بنسبة إجمالية جيدة بلغت 62% لكافة مصارف العينة.

⁴ بدوي، لبانة، مدى التزام المصارف بالإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية، جامعة دمشق، رسالة ماجستير، 2016.

▪ تلتزم المصارف السورية الخاصة بتطبيق متطلبات الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية وفق تعليمات مصرف سورية المركزي في تقاريرها المالية بنسبة إجمالية مرتفعة بلغت 86% لكافة مصارف العينة.

▪ أظهرت تعليمات مصرف سورية المركزي توافقاً مرتفعاً نسبياً مع متطلبات معيار التقرير المالي الدولي السابع بما نسبته 77%.

▪ أظهرت إفصاحات المصارف السورية الخاصة تطوراً عبر أعوام الدراسة على الصعيدين الكمي والنوعي مما يدل على اهتمام إدارات هذه المصارف بتحسين جودة الإبلاغ المالي.

ثانياً: دراسة (شادو، 2014): بعنوان "القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)"⁵

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، والمساهمة في التعرف على كيفية تحسين جودة القوائم المالية، والوصول إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن المعلومات الواجبة النشر في القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.

حيث تناول الباحث القياس المحاسبي في القوائم المالية وتطرق إلى ماهية القياس المحاسبي ومعاييره وتناول الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وتطرق فيه إلى ماهية الإفصاح وأنواعه ومعوقاته ولقد تم إعداد استبانة من أجل غرض الدراسة للوصول إلى إجابات لتساؤلات الدراسة.

وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج نذكر بعض النقاط:

⁵ شادو، عبد اللطيف، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) دراسة ميدانية لعينة من المصارف التجارية الجزائرية لمدينة ورقلة، 2014.

- إن معايير الإفصاح عن المعلومات المالية يعتبر أكثر المعايير صعوبة في التطبيق.
- إن القوائم المالية يجب أن تحتوي على المعايير المحاسبية الدولية المتضمنة الإفصاح المحاسبي لتكون على درجة كبيرة من الشفافية والموضوعية.
- إن النظام المحاسبي المالي الجديد أعطى دفعة جديدة في مخرجات النظام المحاسبي بعد تنبئها للمعايير المحاسبية الدولية.
- يرى الباحث من خلال نتائج الاستبيان أن مستوى الاطلاع لدى أفراد العينة على المعايير المحاسبية الدولية لا بأس به ولكنه ليس بالشكل المطلوب الذي يتضمن إعداد القوائم المالية بشكل أكثر شفافية وموضوعية.
- تلتزم المصارف التجارية عند إعداد القوائم المالية حسب القوانين والتشريعات الجزائرية وأن هذه القوائم تعطي مستخدميها القدرة على تقييم ومعرفة الوضع الحقيقي لهذه المصارف، بينما نجد أن نسبة مقبولة من أفراد العينة تقدر ب (67.4 %) أبدت أنه بإمكان هؤلاء المستخدمين تحديد مواطن الضعف والقوة في المركز المالي.
- إن القوائم التي تنشرها المؤسسات الاقتصادية بوضعها الحالي تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في هذه المصارف في ظل تعدد بدائل الاستثمار، إلا أنها تحتاج إلى إيضاحات متممة لها تساعد على فهم أكثر محتوياتها.
- إن عملية الإفصاح تفيد الإدارة في المصارف التجارية والجهات الرسمية الأخرى وهذا يستوجب تحديث التشريعات والقوانين دائما لمسايرة المعايير المحاسبية الدولية.

ثالثاً: دراسة (صبايحي، 2011): بعنوان "الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة"⁶.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية في زيادة كفاءة وجودة المعلومات المعروضة في القوائم المالية وذلك من خلال:

- التطرق إلى ماهية الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومة المحاسبية.
- إبراز دور الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية في التقليل من التحديات المعاصرة لنقص الجودة في المعلومات المحاسبية.
- إبراز دور معايير المحاسبة الدولية في تحقيق الخصائص الأساسية لجودة المعلومة المحاسبية.

وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إن اختلاف المعايير المحاسبية بين الدول جاء نتيجة لعدة عوامل اقتصادية قانونية واجتماعية، مما أدى إلى وجود قوائم مالية مختلفة وغير متجانسة في الشكل والمضمون وهذا ما أدى إلى ضرورة العمل على تقليص فجوة الاختلاف وتحقيق التوافق الدولي.
- إن الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية سوف يكون له أثر ايجابي على جودة المعلومة المحاسبية لما سيوفره من خصائص نوعية للمعلومة المحاسبية أهمها الملاءمة والموثوقية وما يتفرع عنها من خصائص ثانوية، إضافة إلى تغليب الواقع الاقتصادي في معالجة كل

⁶ صبايحي، نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر، رسالة ماجستير، 2011.

الأحداث والإفصاح عنها، ولهذا فمعظم الدول ومن بينها الجزائر عمدت إلى تكييف معاييرها الوطنية مع المعايير الدولية.

○ إن الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية وكذلك مبدأ القيمة العادلة من شأنه تعزيز جودة وواقعية المعلومات المحاسبية والمالية وقابليتها للتحقق، وبالتالي بعث ثقة المستثمر فيها، حيث يسمح الإفصاح المحاسبي بتخفيض درجة عدم التأكد بين المستثمرين.

رابعاً: دراسة (رفاعه، 2011): بعنوان " أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"⁷

هدفت الدراسة إلى بيان مدى توافق تعليمات مصرف سورية المركزي مع متطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية بحسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (القياس والإفصاح)، وذلك لتحديد أثر هذه التعليمات في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً لهذه المعايير.

وخلص الباحث إلى مجموعة من النتائج من أبرزها: وجود العديد من الاختلافات بين متطلبات القياس والإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية في تعليمات مصرف سورية المركزي والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أما الدراسة الميدانية فقد أظهرت أنه نتيجة لهذه الاختلافات فإن التزام المصارف الخاصة بتعليمات مصرف سورية المركزي قد أدى إلى عدم

⁷ رفاعه، تامر، أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، رسالة دكتوراه، 2011.

التزامها بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فيما يخص تطبيق القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية.

خامساً: دراسة (العلول، 2008): بعنوان "دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة-فلسطين"⁸

تهدف الدراسة إلى معرفة دور الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية في دعم نظام الرقابة الداخلية ومدى تطبيق الشركات للمبادئ والسياسات المحاسبية التي تساهم في زيادة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية.

وتكمن أهمية الدراسة في إبراز دور وأهمية الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية في الشركات الأمر الذي يكسب البيانات المالية مزيداً من الثقة والشفافية مما يؤدي إلى دعم نظام الرقابة الداخلية فيها فيعزز مكانتها في السوق المالي ويجعلها قادرة على المنافسة ومواكبة التطورات الاقتصادية ومتطلبات الأسواق المالية العالمية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- يوجد اهتمام من الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة بالإفصاح المحاسبي عن جميع البنود المالية العادية وغير العادية في قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق المساهمين، والسياسات المحاسبية بشكل كاف وإيجابي.

⁸ العلول، عبد المنعم عطا، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة-فلسطين، رسالة ماجستير، 2008.

- إن الهدف من زيادة إفصاح الشركات عن البيانات المالية في جميع القوائم المالية هو

إظهار مدى قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، حيث بلغت نسبة الموافقين 92.4%

- إن تقرير المراجع الخارجي يساعد بالحكم على وجود نظام رقابة داخلية قوي وفعال مستنداً

على مستوى الإفصاح المحاسبي والسياسات المحاسبية المطبقة للبيانات المالية في

الشركات.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين حول دور الإفصاح

المحاسبي في دعم نظام الرقابة الداخلية في الشركات يعزى إلى المؤهل العلمي،

التخصص، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، والعمر.

سادساً: دراسة (غنام، 2005): بعنوان " دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على

المصارف الأخرى وآلية تفعيله"⁹

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية الصناعة المصرفية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، نظراً

لكون القطاع المصرفي العنصر الرئيس في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح

الاقتصادية، ومن الضروري إخضاع هذا القطاع لعملية الرقابة، وذلك للحفاظ على سلامة المراكز

المالية للمصارف.

وتناولت مفهوم الرقابة المصرفية وتعريفها وأهميتها وبشكل خاص رقابة المصرف المركزي وما هي

مبادئ الرقابة المصرفية الفعّالة من وجهة نظر لجنة بازل للرقابة المصرفية.

وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات والتي كان أهمها:

⁹ غنام، ريم، دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2005.

- ضرورة التزام مصرف سورية المركزي بمبادئ بازل للرقابة المصرفية الفعّالة بشكل كامل.

- إيجاد مجموعة من القوانين والتشريعات تمكّن مصرف سورية المركزي من ممارسة دوره الرقابي بشكل فعّال، وتساعد على تطبيق مبادئ بازل.

- إلزام المصارف المتخصصة على تطبيق مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية.

- ضرورة زيادة عدد المراقبين لدى المصرف المركزي ليتمكّنوا من القيام بالرقابة على مختلف الفروع المصرفية.

الدراسات الأجنبية:

أولاً: دراسة (Demir, Bahadir, 2014):¹⁰ بعنوان (المحاسبة ونظم المعلومات الإدارية "التحقيق في تطابق الإفصاح عن التقارير المالية مع المعايير الدولية للشركات المدرجة في تركيا)

تبين هذه الدراسة مدى الامتثال للمعايير الدولية ((IFRSs)) من قبل الشركات المدرجة في تركيا. استناداً إلى عينة من 168 شركة والتحقق من مدى امتثال الشركات لمتطلبات الإفصاح عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في السنة - البيانات المالية لعام 2011. تم قياس مدى الالتزام بالإفصاح مع المعايير الدولية للتقارير المالية باستخدام مؤشر الالتزام بالإفصاح الذاتي. تم استخدام تحليل انحدار متعدد المتغيرات لاختبار العلاقة بين مستوى الالتزام بالإفصاح والمعايير الدولية للتقارير المالية وخمس خصائص للشركة. وقد تراوحت مستويات الامتثال من 64 في المائة إلى 92 في المائة، بمتوسط 79 في المائة.

Volkan Demir, Oguzhan Bahadir, An investigation of compliance with International Financial Reporting Standards by listed companies in Turkey, No.1, 13p, 2014.¹⁰

وقد كشفت النتائج عن مدى كبير من عدم الامتثال. وعموماً مستوى الامتثال مع الإفصاحات وفق المعايير الدولية عند إعداد التقارير المالية يرتبط ارتباطاً إيجابياً ضمن الشركات المدققة من قبل أربع شركات تدقيق كبرى. كما أن الامتثال يرتبط أيضاً سلباً مع مستوى الرافعة المالية. أما خصائص الشركات الأخرى، مثل الربحية وحجم الشركة والعمر، فتعتبر غير ذات دلالة إحصائية في تفسير مستوى الالتزام بالإفصاح مع المعايير الدولية للتقارير المالية. وتضيف النتائج إلى المخاوف المتزايدة بشأن عدم وجود رصد فعال في سوق رأس المال التركي.

كما أظهرت النتائج أن مستوى الامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات التركية هو 0.79 وهو أقل من مستوى الالتزام بالإفصاح الملاحظ في أستراليا (0.94)؛ تاور وآخرون، (1999)، ألمانيا (0.81)؛ غلوم وشارع، (2003) والدول الأعضاء في التعاون الخليجي (0.82)؛ الشمري وآخرون، (2008)، الكويت (0.82)؛ الشمري، (2011) والبحرين (0.81)؛ جهماني، (2012) . ويشير ذلك إلى ضرورة تحسين آليات الرصد والإنفاذ الوطنية في تركيا.

ركزت الدراسة السابقة على التحقيق بمدى التطابق والامتثال في الإفصاحات المحاسبية مع المعايير الدولية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية التركية وعددها 168 شركة، وتتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في عدة جوانب منها البحث في الإفصاح وفق المعايير الدولية للشركات المدرجة، والطريقة العملية للدراسة، إلا أن التفرد في دراستنا يأتي من دراسة أثر الإفصاح المحاسبي ومدى كفايته في تحقيق متطلبات الرقابة على المصارف الخاصة من قبل عدة جهات رقابية.

ثانياً: دراسة (كلوم، باياتج، 2013) بعنوان "مقدمة الى معايير المحاسبة العالمية، جودة

الإفصاح ودقة التحليل لتوقعات الأرباح"¹¹

تهتم هذه الدراسة بمعرفة وقياس ما إذا كان تطبيق معايير المحاسبة الدولية من قبل الشركات الألمانية قد أدى إلى تحسين دقة توقعات المحللين، وما هو دور التغيرات في نوعية الإفصاحات في هذه العملية. وقد سعت الدراسة لتطوير نموذج المعادلة الهيكلية التي تسمح بفصل آثار التغيرات في نوعية الإفصاح من جراء تطبيق معايير المحاسبة الدولية عن غيرها. وقد تمت الدراسة بالاعتماد على عينة تتكون من 1908 شركة تغطي الفترة من 1997 إلى 2005. وتم قياس جودة الإفصاح عن البيانات من التقرير السنوي الذي تقوم الشركات بنشره. وقد توصل الباحثان إلى أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية ارتبط مع تحسن كبير في دقة التنبؤ. ويبدو أن الزيادات في نوعية إفصاحات الشركات قد ساهمت في هذا التحسن. ومع ذلك، فإن تأثير الكشف، في أحيان كثيرة، لم يوضح سوى جزء صغير من التحسن العام في دقة التنبؤ. وتبين التحليلات الأخرى أن الاختلافات في جودة الإفصاح بين الشركات سببها ملاءمة هذه الشركات للمبادئ المحاسبية الألمانية التي تعتبر مقبولة عموماً أكثر من الشركات التي تطبق الإفصاح وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية / مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة. وعلاوةً على ذلك، فإن نوعية الملاحظات على البيانات المالية للشركات تبدو ذات أهمية بالنسبة للمحللين فقط.

وجدنا من خلال الدراسة السابقة أنها ركزت على تطوير نموذج المعادلة الهيكلية التي تسمح بفصل آثار التغيرات في نوعية الإفصاح من جراء تطبيق معايير المحاسبة الدولية عن غيرها. بهدف

¹¹Klom, Bayatg, Introduction of International Accounting Standards, Disclosure Quality and Accuracy of Analysts Earnings Forecasts, European Accounting Review, Vol.22, No1,79-116, 2013.

قياس جودة الإفصاح عن البيانات السنوية التي تقوم الشركات الألمانية بنشرها. والتي تؤدي بدورها إلى تحسين دقة توقعات المحللين، وتتعكس ايجابياً على جودة الرقابة المصرفية. أما دراستنا الحالية فقد اعتمدت أسلوب الدراسة الاحصائية القائم على تجميع البيانات من خلال استبيانات توزع على عدد من الموظفين ويتم دراسة وتحليل النتائج باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS).

ثالثاً: دراسة (Thornberg, Johnson, 2011) بعنوان "الإفصاح عن المخاطر في

الشركات المدرجة؛ في تحليل المحتوى السويدي"¹²

هدفت هذه الدراسة لفحص كل من كمية وجودة إفصاحات المخاطر في التقارير السنوية لعام 2010 لعينة من الشركات بلغت (65) شركة سويدية مدرجة في بورصة ناسداك ستوكهولم، وذلك بما يتوافق مع متطلبات التشريع المحاسبي السويدي الذي يستند في تشريعه إلى معايير التقارير المالية الدولية، كما هدفت إلى دراسة العلاقة بين حجم الشركة وأدائها ونوع القطاع العاملة فيه وبين كمية إفصاح المخاطر وجودتها، وقد تناولت كافة المخاطر التي تتعرض لها الشركات من مخاطر مالية واستراتيجية وتشغيلية وتجارية.

أظهرت الدراسة تدني مستوى جودة وكمية إفصاحات المخاطر في التقارير السنوية مقارنة بالمتطلبات الواردة في التشريعات السويدية، وقد أفصحت شركات العينة عن مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية بشكل موسع، بينما لم تفصح عن طرق قياس المخاطر نظراً لطبيعة هذه المعلومات. أما فيما يتعلق بدراسة العلاقة بين جودة وكمية الإفصاح عن المخاطر وخصائص الشركات فقد تبين عدم وجود علاقة جوهرية بين حجم الشركة وأدائها وبين جودة وكمية الإفصاح

Johanson, Sara, Thornberg. Risk Disclosure in Listed Companies: Exploring the Swedish Content. ¹²

(Master Thesis), Kristianstad University, Sweden.

عن المخاطر بالنسبة لشركات العينة باستثناء الشركات العاملة في القطاع الصناعي وقطاع تكنولوجيا المعلومات.

قام الباحث بالتركيز على الإفصاح عن المخاطر المالية والاستراتيجية والتشغيلية والتجارية التي تتعرض لها عدد من شركات بورصة ناسداك ولكن بما يتوافق مع التشريعات السويدية وتوصل الباحث إلى نتائج هامة منها تدني مستوى جودة الإفصاحات في الشركات المدروسة وقد اشتركت هذه الدراسة مع دراستنا الحالية ببعض الجوانب النظرية وخاصة بما يتعلق بمفاهيم الإفصاح وأهميته ودوره الهام في جودة المعلومات، إلا أن الباحثة قامت بدراسة موضوع الإفصاح بحسب التقارير النظرية لهيئة المعايير الدولية وأنظمة الإفصاح الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة ودراسة الأثر الرقابي للإفصاح وهو الأمر الذي قامت بدراسته سواء في الجانب النظري أو القسم العملي.

رابعاً: دراسة (ES Santos, Silva, Lora, 2008) بعنوان "الامتثال للمعايير الدولية في

تقارير الإفصاح المالية المطلوبة وتوقعات المحللين بالأخطاء: أدلة من البرازيل"¹³

تم الاعتماد على تحليل العلاقة بين أخطاء توقعات المحللين في الأرباح والامتثال للشركات المدرجة في البرازيل للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) المطلوبة للإفصاح. ومن خلال تحليل بيانات اللجنة، فإننا نتفحص ما إذا كان التباين في مستويات الامتثال للشركات البرازيلية في كشوفات البيانات المالية لعامي 2010 و 2012 يؤثر على أخطاء توقعات المحللين في عامي

¹³ EDILENE SANTANA SANTOS, FLÁVIA ALMEIDA MORATO DA SILVA, HSIA HUA SHENG, MAYRA IVANOFF LORA, (Compliance with IFRS Required Disclosure and Analysts' Forecast Errors: Evidence from Brazil, 2008.

2011 و 2013 على التوالي، وتم ايجاد علاقة سلبية كبيرة بين هذه المتغيرات، وقد تم التحكم بالمتغيرات الأخرى للدراسة من خلال اجراء تحليل مستوى الالتزام.

وتأخذ الدراسة بعين الاعتبار ما إذا كانت الشركات تفصح فعلياً على النحو الذي تقتضيه ("المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية")، وتمييزها عن الشركات التي تعتمد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رسمياً لكن بدون الامتثال الفعال لها .بعد دراسات أخرى، وقد تم استخدام أربعة نماذج بديلة لقياس مستوى الالتزام بالإفصاح لكل شركة، ولم يجد الباحثون تحسن كبير في الشركات، بمستويات الإفصاح من 2010 إلى 2012، إلا إذا تم استخدام النموذج الأكثر تسامحاً، ومن خلال هذا النهج تسهم الدراسة في توضيح أثر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية واعتمادها على دقة توقعات المحللين، في حين أن الدراسات الأخرى التي تستخدم المتغيرات الثنائية فقط (توقعات المحللين قبل اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية وبعده) تحصل على نتائج متناقضة. مع التأكيد أن الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية لا يقلل من أهمية التقارير المالية البسيطة، وبنفس الوقت ضرورة الامتثال بشكل أفضل للمعايير الدولية في إعداد التقارير المالية.

5- منهج الدراسة Methodology

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المستند بشكل أساسي على المراجع والأبحاث والدراسات السابقة وكذلك المجالات العلمية والدوريات المتعلقة بهذا الموضوع، وذلك من خلال دراسة متطلبات الإفصاح التي تحتاج إليها الجهات الرقابية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ومن ثم دراسة مدى كفاية الإفصاح في القوائم المالية المنشورة والإيضاحات المرفقة بها.

وتم الاستقراء بموجب استبيان تم تصميمه لهذه الغاية وتوزيعه على الجهات الرقابية والفنية المختلفة ذات الصلة، ومن ثم دراسة وتحليل البيانات عن طريق برنامج SPSS الإحصائي، وصولاً إلى نتائج وتوصيات الدراسة.

6- فرضيات الدراسة The study hypotheses

تحقيقاً لمشكلة الدراسة وأهدافها فقد تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية: "لا يوجد تعارض بين تعليمات الإفصاح المحاسبي للجهات الرقابية المختلفة وبين الإفصاحات المثبتة والمعلنة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، ويتفرع عنها الفرضيات التالية:

1- لا يوجد فرق دال إحصائياً بين إفصاحات المصارف الخاصة في سورية عند إعداد بياناتها

المالية، وبين تعليمات الإفصاح التي يتطلبها مصرف سورية المركزي.

2- لا يوجد فرق دال إحصائياً بين إفصاحات المصارف الخاصة في سورية عند إعداد بياناتها

المالية، وبين تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية.

3- لا يوجد فرق دال إحصائياً بين الأفراد المستقصى آرائهم من حيث الإجابة على

استبيان الدراسة بحسب الجهة التي يعملون فيها، ويتفرع عنها الفرضيتين الفرعيتين

التاليتين:

أ- لا يوجد فرق دال إحصائياً بين الأفراد المستقصى آرائهم من حيث الإجابة على محور -

التزام المصارف الخاصة بالإفصاح وفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي_ حسب الجهة

التي يعملون فيها.

ب- لا يوجد فرق دال إحصائياً بين الأفراد المستقصى آرائهم من حيث الإجابة على محور

- التزام المصارف الخاصة بالإفصاح وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية_

حسب الجهة التي يعملون فيها.

7-مجتمع وعينة الدراسة: The community of the study and the

sample

يتكون مجتمع الدراسة من ثلاث مجموعات فرعية عبارة عن موظفي المصارف السورية الخاصة

العاملة في مدينة دمشق والمدرجة أسهمها في سوق دمشق للأوراق المالية وموظفي المصرف

المركزي وهيئة الأسواق والأوراق المالية.

تم انتقاء عينة الدراسة بشكل قصدي مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تمثيل كل مجموعة من

المجموعات الفرعية الثلاثة لمجتمع الدراسة بصورة متماثلة تقريباً ضمن عينة الدراسة. وقد عملت

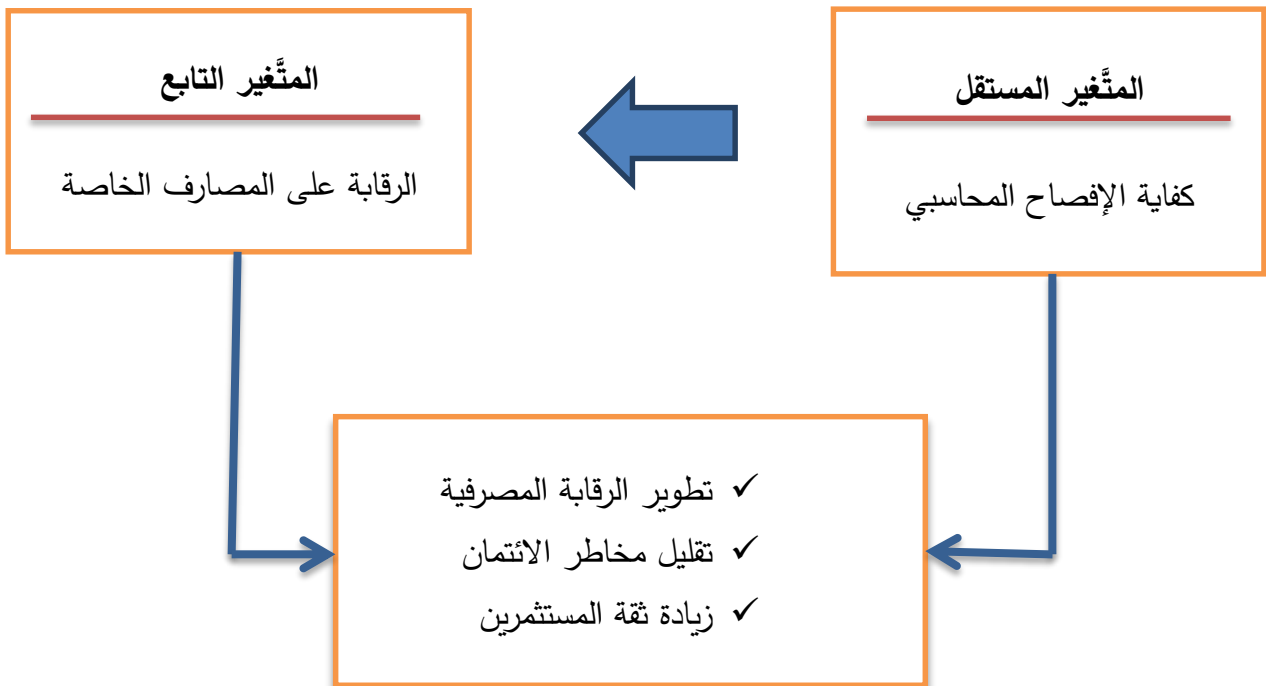
الباحثة على شمول أكبر عدد ممكن من المصارف الخاصة العاملة في مدينة دمشق، كما شملت

العينة موظفين من المصرف المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

8- حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تتمثل بموظفين من المصرف المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية، ومن موظفين من المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وبالغلة أحد عشر مصرفاً، ولم تتطرق إلى المصارف الإسلامية الخاصة.
- الحدود الزمانية: تمت الدراسة الميدانية عن طريق دراسة استطلاعية قامت بها الباحثة وتم على أساسها وضع منهجية الدراسة بتصميم استبيان متضمناً محورين وتوزيعه على عينة الدراسة خلال عام 2017 م.

9- متغيرات الدراسة:



1- الفصل الأول: كفاية الإفصاح المحاسبي في المصارف الخاصة

Accounting disclosure in private banks

1-1 المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي، أنواعه ومقوماته

1-1-1 مفهوم الإفصاح المحاسبي

2-1-1 أهمية الإفصاح المحاسبي

3-1-1 أنواع الإفصاح المحاسبي

4-1-1 شروط الإفصاح المحاسبي

5-1-1 مقومات وأساليب الإفصاح المحاسبي

6-1-1 حوكمة المصارف ودورها في الإفصاح المحاسبي.

2-1 المبحث الثاني: أسس إعداد التقارير المالية في المصارف في ظل معايير المحاسبة الدولية.

1-2-1 مفهوم التقارير المالية وصفاتها.

2-2-1 أهمية معايير المحاسبة الدولية.

1-1 المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي، أنواعه ومقوماته.

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الإفصاح، لأن العديد من الجهات ذات المصلحة تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره المؤسسات من معلومات، وتأكيداً على أهمية الإفصاح المحاسبي من قبل أصحاب الفكر والاختصاص من أكاديميين ومهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة، فقد تم إصدار معايير محاسبية تحكم قواعد العرض والإفصاح في التقارير المالية، لما لها من أثر بالغ الأهمية في تحسين جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية واكتمال محتواها¹⁴.

1-1-1 مفهوم الإفصاح المحاسبي:

ارتبط مبدأ الإفصاح بظهور الشركات المساهمة والزامها بنشر قوائمها المالية دورياً، لتقدم إدارة تلك الشركات إلى مستثمريها من مساهمين ومقرضين تقريراً عن نتائج أعمالها ومركزها المالي بغرض الإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي حدثت خلال الفترة، حتى يتخذ هؤلاء المستثمرون قراراتهم الاقتصادية بناءً على ذلك الإفصاح¹⁵.

- وقد تعددت المفاهيم التي تشير إلى الإفصاح المحاسبي، ومنها عُرّف الإفصاح " بأنه تلك المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية "بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال المنشأة ويشمل الإفصاح أية معلومات

¹⁴ صبايحي، نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر، 2011.

¹⁵ حنان، رضوان، النموذج المحاسبي المعاصر، هيكل نظرية المحاسبة، ط1، دار وائل للنشر، 2000، ص445.

إيضاحية محاسبية أو غير محاسبية تاريخية أو مستقبلية تصرح عنها الإدارة وتضمنها التقارير المالية¹⁶.

- ويعرف الإفصاح المحاسبي بأنه "الكشف عن المعلومات التي تهم المستثمرين وتتضمنها القوائم المالية وتقارير مفتشي الحسابات والتي تؤثر في سعر الورقة المالية. ويجب أن يكون الكشف عاماً وللجمهور وليس فقط لحملة الأوراق المالية والمستثمرين وذلك من خلال الصحف اليومية وبصورة دورية مرتبطة بالسنة المالية للجهة ذات العلاقة وبصورة فورية عند الحاجة أو عند حدوث معلومة جديدة".¹⁷.

- كما عُرِفَ الإفصاح: بأنه الكشف عن المعلومات التي تهم المستثمرين وتتضمنها البيانات المالية وتقارير مفتشي الحسابات والتي تؤثر في سعر الورقة المالية، ويجب أن يكون الكشف عاماً وللجمهور وليس فقط لحملة الأوراق المالية والمستثمرين وذلك من خلال الصحف اليومية وبصورة دورية مرتبطة بالسنة المالية للجهة ذات العلاقة أو بصورة فورية عند الحاجة أو عند حدوث معلومة جديدة¹⁸.

- ويرى البعض بأن الإفصاح هو عرض المعلومات الهامة المتعلقة بالوحدة الاقتصادية من خلال مجموعة من القوائم والتقارير المالية لمساعدة القارئ على اتخاذ قرارات رشيدة ويتم عرض تلك المعلومات إما في صلب القوائم المالية أو في الملاحظات الملحقة بها، وتتضمن القوائم المالية

¹⁶ خشارمة، حسين، مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن، معيار المحاسبة الدولي رقم 30، دراسة ميدانية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، 2003، المجلد 17، ص 97.

¹⁷ جلياتي، محمد، دور الإفصاح في صنع القرار الاستثماري في سوق دمشق للأوراق المالية، جمعية المحاسبين القانونيين، سورية، 2009.

¹⁸ القرار 3946 لعام 2006، الخاص بالتعليمات التنفيذية لقانون هيئة الأوراق والأسواق المالية.

قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى قائمة الأرباح المحتجزة أو

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين¹⁹.

- كما يرى الخطيب بأن الإفصاح عبارة عن المعلومات التي توصلت إليها الشركة بشكل تقارير وقوائم، وباعتبار المحاسبة نظاماً للمعلومات فإن من أهم أهدافها هي أن تقوم بتوفير المعلومات الملائمة لكل من يقوم بالاستفادة من التقارير من أجل الدقة في اتخاذ القرارات الرشيدة²⁰.

- وبين وادي، بأن الإفصاح²¹:

1- هو الأداة التي تفسر القوائم المالية وتخير عما تحتويه.

2- هو المدخل الأخلاقي لمهنتي المحاسبة والمراجعة.

3- هو أحد أركان القوائم المالية.

واختلف حول مفهوم الإفصاح عن المعلومات المالية وينبع هذا الاختلاف من اختلاف المصالح للأطراف ذات العلاقة واختلاف الأهداف من استخدام البيانات المالية، وبذلك يصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته واحتياجاته الكاملة في هذا المجال، وأصبح لابد من وضع إطار عام يضمن التوفيق بين

¹⁹ السيد، أحمد، مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين، منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري،

مجلة البحوث التجارية، حزيران 1993، ص103، ص104

²⁰ الخطيب، خالد، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الفلسطينية في ظل معيار المحاسبي الدوري الأول،

مجلة جامعة دمشق - المجلد الثامن العدد الثاني، 2002، ص155.

²¹ وادي، مدحت، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات. الاقتصادية الفلسطينية، دراسة تحليلية تطبيقية،

مارس، 2006، ص75.

وجهات نظرهم وبشكل يوفر حد أدنى من الإفصاح المرغوب فيه وبكيفية تحقق المصالح الرئيسية لتلك الأطراف²².

انطلاقاً مما سبق تستخلص الباحثة أنّ الإفصاح المحاسبي هو عملية تتصل من خلالها الوحدات الاقتصادية بالعالم الخارجي وذلك من خلال عرض المعلومات المالية الهامة بالوحدة الاقتصادية في مجموعة من التقارير والقوائم المالية، بهدف مساعدة القارئ على اتخاذ قرارات رشيدة. وتختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة، وذلك نتيجة لاختلاف مصادر الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات، فمثلاً يختلف مفهوم الإفصاح عند معدي القوائم المالية عن مفهومه لدى مدقق الحسابات، والمستثمرين والمساهمين المستخدمين لها وقد لا تتفق وجهة نظر هؤلاء مع الجهات الرقابية والمهنية كالمصارف المركزية وهيئات الأوراق المالية والمجامع المحاسبية المهنية. ولذلك فإن الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات، الأمر الذي من شأنه أن يكون له آثار سلبية .

وبالتالي فإنه من أهم مبادئ الإفصاح:

- الاستمرارية في تدفق المعلومات.
- التوقيتات الزمنية لإجراءات الإفصاح.
- دقة وصحة المعلومات المفصح عنها حتى لا تكون مضللة وأن لا تكون مبالغ فيها حتى تتحقق الأهداف المطلوبة من الإفصاح.

²² زيود لطيف، الرضا عقبة، لايقة، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 30 حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، 2006، المجلد 28 ، العدد 2، ص 197.

1-1-2 أهمية الإفصاح المحاسبي:

لقد اكتسب الإفصاح أهمية متزايدة في الوقت الراهن خاصة فيما يتعلق بالقطاع المصرفي نظراً لتعقيد الأدوات المالية والمخاطر المتعلقة بها، ومع ارتفاع حدة المنافسة، وتطور التقنيات، فإن من المتوقع أن يؤدي كل ذلك إلى مزيد من التعقيد في الأدوات، ولذلك فإن الإفصاح عن البيانات المتعلقة بهذه المخاطر يعتبر أمراً حيوياً، ونتيجة لذلك، فقد أصبحت مهمة أجهزة الرقابة أكثر تعقيداً، فهي بحاجة إلى إفصاح أشمل عن المعلومات المالية.

ونظراً لأهمية الإفصاح فإن لجنة معايير المحاسبة الدولية قامت بإصدار المعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح في البيانات المالية بالشركات، واعتماد المعيار المحاسبي الدولي الأول الخاص بالإفصاح المحاسبي للبيانات المالية من مجلس لجنة المعايير في شهر تموز 1997 وأصبح ساري المفعول على البيانات. وهناك معايير دولية منظمة للإفصاح عن المعلومات منها:

- يجب أن يتم الإفصاح الكامل والدقيق وفي الوقت المناسب عن المعلومات المالية.
- يجب أن يحظى مالكي الأوراق المالية في شركة ما على معاملة عادلة ومتساوية في حق الحصول على البيانات.
- يجب أن تعد المعلومات المالية وأن تدقق وفقاً لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية.

فالإفصاح المحاسبي يحقق في حال توفره جواً من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة البيانات المالية للشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين.

فالإفصاح يعد شرطاً أساسياً لتأسيس وإدارة أسواق مال ذات كفاءة، وغالباً ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المتعاملة باتباع القواعد الأساسية التي تحددها المهنة واتباع التعليمات الصادرة عن الهيئات الإشرافية، وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين، وإن مدقق الحسابات يجب أن يصادق على عدالة القوائم المالية والمعلومات المحاسبية التي تم الإفصاح عنها لتأكيد موثوقية ذلك الإفصاح²³.

وبالتالي فإن توافر مستوى كافٍ من الإفصاح في التقارير المالية يساهم في مساعدة مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات الرشيدة، ذلك أن مستوى الإفصاح الكافي يؤدي إلى تحقيق عدة مزايا منها تحقيق العدالة بين المستثمرين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية، والإقبال على شراء أسهم المنشآت التي تفصح أكثر من غيرها، لأن المستثمر بطبيعته لا يرغب في المخاطرة الناتجة عن نقص المعلومات، إضافةً إلى المساهمة في الحفاظ على استقرار أسعار الأسهم حيث أن نقص المعلومات يؤدي إلى زيادة التذبذبات في أسعار الأسهم في السوق المالي.

استناداً لما سبق نجد أنه يجب على الشركات توفير المعلومات الهامة والسليمة للإفصاح المحاسبي في تقاريرها المالية التي تساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة. وذلك لما يلعبه الإفصاح من دورٍ هامٍ في المحافظة على أسعار الأسهم في الأسواق المالية وحماية حقوق المساهمين.

3-1-1 أنواع الإفصاح المحاسبي:

إن التطور في الفكر المحاسبي يظهر اتجاهًا متزايداً نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته إلى درجة أن المحاسبين أخذوا يطمحون إلى تسجيل أحداثٍ غير مالية لا يمكن التعبير عنها بأرقام في سجلاتهم ويحاولون باستمرار تذليل العقبات التي تحول دون هذا الهدف، ولكن هناك من

²³ حنان، رضوان، النموذج المحاسبي المعاصر، هيكل نظرية المحاسبة، مصدر سبق ذكره، ص445.

يرى أنه من الصعب وضع مفهوم موحد للإفصاح المحاسبي يرضي جميع المستخدمين بل ومن المستحيل أن يتفق المحاسبون على إطار محدد للإفصاح، لذلك لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار الهدف من إعداد البيانات المحاسبية والفئة المستفيدة منها.

لذلك يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعاً للأهداف من خلال ما يلي:²⁴

1- الإفصاح الكامل:

يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يُعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكلٍ جوهري على مستخدمي تلك القوائم. ويتطلب الإفصاح الكامل أن تُصمم وتُعد القوائم المالية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة جميع الأحداث والحقائق المالية الجوهرية التي أثرت على المنشأة خلال الفترة. أي أن الإفصاح الكامل يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات تأثير محسوس على قرارات مستخدم تلك التقارير، مع الاعتراف مسبقاً بأن عرض كل المعلومات الجوهرية عن القوائم المالية (دخل، مركز مالي، تدفقات نقدية، تغيرات حقوق المساهمين، ايضاحات) يبقى هدفاً صعب المنال.

²⁴ حنان، رضوان، النموذج المحاسبي المعاصر، هيكل نظرية المحاسبة، مصدر سبق ذكره، ص 446 - ص 462.

2- الإفصاح العادل:

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

وقد نص المعيار المحاسبي الدولي الاول المعدل في الفقرة رقم (15) على أن الإفصاح العادل يتطلب ما يلي:

أ- اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية والتي توجب على الإدارة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية لمنشأة بحيث تمثل البيانات المالية لكافة المتطلبات الخاصة وعلى الإدارة تطوير سياسات لضمان توفير البيانات المالية.

ب- تقديم المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية بطريقة توفر معلومات محاسبية وموثوقة للمقارنة ومن الممكن فهمها.

ت- تقديم إفصاحات إضافية عندما تكون المتطلبات في معايير المحاسبة الدولية غير كافية لتمكين المستخدمين من فهم تأثير عمليات أو أحداث معينة على المركز المالي والأداء المالي للمنشأة. فالإفصاح العادل يتمثل بالإفصاح عن المعلومات بطريقة تضمن وصولها بنفس القدر إلى كافة المستفيدين دون تحيز إلى جهة معينة²⁵.

²⁵ جربوع، يوسف، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات المساهمة الصناعية العامة في قطاع غزة، فلسطين، بحوث ودراسات لتطوير مهنة مراجعة الحسابات لمواجهة المشكلات المعاصرة، 2006، ص 251.

3- الإفصاح الكافي:

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار إضافةً إلى أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

4- الإفصاح التفاضلي:

التسمية نفسها تفصح عن المضمون حيث يتم التركيز في القوائم المالية بصورةٍ ملخصةٍ، ومختصرة على " التفاضل " أو التفاوت بين البنود بعد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد الاتجاه العام لتلك التغيرات أو " التفاضل . " أي أن مؤيدي " الإفصاح التفاضلي " يفترضون مستثمراً أقل درايةً واستيعاباً من المستثمر العادي الذي تفترضه مهنة المحاسبة. ولكن بصورة عامة فإن استخدام القوائم المالية الملخصة والمختصرة ما زال محل خلاف وهو إجراء غير مقبول عموماً.

5- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):

أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى. ويتسم هذا الإفصاح عموماً باتجاه متزايد نحو

التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته وبالتركيز ليس فقط على المعلومات المالية، وإنما يشمل أيضاً معلومات غير مالية كمية ووصفية، مثل معلومات عن الطاقة الإنتاجية للوحدة المحاسبية، وعن كفاية ومؤهلات العاملين، وتطور كفاءتهم وإنتاجيتهم.

6- الإفصاح الشامل:

إن مفهوم الإفصاح الشامل يعني أن القوائم المالية المنشورة والملاحظات الملحقة بها يجب أن تتضمن أية معلومات اقتصادية متعلقة بالوحدة الاقتصادية، والتي تؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية. وقد عرف الإفصاح الشامل بأن تكون المعلومات كثيرة وتفصيلية، بقصد أن توصل إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية كل الحقائق الهامة والملائمة والمتعلقة بنتيجة العمليات والمركز المالي. والإفصاح الشامل يمتد فيما وراء الأرقام المحاسبية فهو لا يقتصر على مخرجات النظام المحاسبي من بيانات مالية ولكن يمتد الأمر إلى الإفصاح عن معلومات وصفية قد يكون لها تأثير جوهري على القرارات²⁶.

7- الإفصاح الوقائي:

يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، هذا النوع من الإفصاح يعتمد مفهوم الإفصاح الشامل كما هو مطبق في النموذج المحاسبي المعاصر، وتمثل فئة المساهمين والمقرضين أو الدائنين - المستثمرين الخارجيين عموماً - المحور الأساسي لتحديد مضمون وأدوات هذا الإفصاح.

²⁶ أبو المكارم، وصفي، المحاسبة المتوسطة، القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص 48-49.

وحيث أن المصارف الخاصة السورية هي شركات مساهمة عامة وتخضع لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، فهي ملتزمة بأنواع الإفصاح المنصوص عنها في معايير المحاسبة الدولية وهي تصنيف الإفصاح إلى إفصاح فوري (طارئ)، إفصاح دوري.

وستتناول الإفصاح الطارئ بشيء من التفصيل لما له من أهمية للمستثمر والذي قد يؤثر على اتخاذ قراره الاستثماري، حيث ينص قرار هيئة الأوراق والأسواق المالية رقم /3943/ 27 في المادة 13 عن الإفصاح الطارئ بأنه يجب على الشركة المصدرة إعلام الهيئة دون إبطاء وبأي وسيلة تحقق السرعة المطلوبة، وإصدار بيان علني فوراً، عند توفر أي معلومة جوهرية وخاصة ما يلي:

أ- التغيرات الهامة التي تطرأ على أي مما يلي:

- موجودات الشركة.

- الالتزامات المترتبة على الشركة سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل وأي حجوزات على موجوداتها.

- هيكل رأس المال.

- التقييم الائتماني للشركة إن وجد، وأي تغيير يطرأ عليه.

- التغيرات في ملكية أسهم الشركة التي تحدث تأثيراً في السيطرة عليها.

- منتجات الشركة.

ب- الصفقات الكبيرة التي تعقدها الشركة أو إلغاء مثل هذه الصفقات وتقييم مجلس الإدارة للأثر المتوقع عنها على ربحية الشركة ومركزها المالي.

²⁷ القانون /22/، القرار /3943/، نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

ج- العمليات ذات الطبيعة غير المتكررة والتي قد يكون لها أثر مادي على أرباح الشركة ومركزها المالي.

د- الكوارث والحرائق والحوادث وأثرها المتوقع على المركز المالي للشركة مع بيان الأسباب.

هـ- أي خسائر مادية مفاجئة أثرت على المركز المالي للشركة مع بيان الأسباب.

و- قرارات مجلس الإدارة الهامة التي قد تؤثر على أسعار الأوراق المالية المصدرة من قبلها بما في ذلك القرارات المتعلقة بما يلي:

- إصدار أوراق مالية جديدة، أو إطفاء أي أوراق مالية قائمة.

- التغييرات في الاستثمارات الرأسمالية أو في غايات الشركة وأسواقها.

- الشروع في الاندماج.

- توزيع الأرباح.

- شراء الشركة المصدرة لأسهمها وأي تصرف بها.

- التصفية الاختيارية.

ز- قرارات الهيئة العامة للشركة.

ح- الدعوة لاجتماع هيئة عامة غير عادي.

ط- تشكيل مجلس إدارة جديد للشركة أو استقالة أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو مديرها

العام وشغور مركز أي منهم وأسباب ذلك فور حدوثه، وقرارات مجلس الإدارة بتعيين أعضاء جدد

في المجلس وتعيين مدير عام جديد للشركة ومؤهلاته.

ي- توقف الشركة أو أحد فروعها أو مصانعها أو الشركات التابعة لها عن العمل وأسباب ذلك.

ك- الدعاوي التي أقامتها أو أقيمت عليها بشأن نزاعات قضائية أو عمالية قد يكون لها أثر مادي على المركز المالي للشركة مع تزويد الهيئة بتقرير وافٍ عن تلك الدعاوي أو النزاعات، وأثرها المتوقع على ربحية الشركة ومركزها المالي.

4-1-1 شروط الإفصاح المحاسبي

هناك عدة شروط لابد من توافرها ووجودها في القوائم المالية، وذلك حسب وجهة نظر الباحثة:

1- أن تكون القوائم المالية المنشورة واضحة ومفهومة من قبل مستخدميها ويجب أن يكون الإفصاح في هذه القوائم واضحاً وبدون أي غموض مع مراعاة عامل الزمن بحيث تكون هذه القوائم وملحقاتها جاهزة في الوقت المناسب بدون تأخير حتى لا تفقد هذه القوائم فائدتها.

2- يجب أن يكون الإفصاح عن المعلومات المالية موجهاً لكافة الجهات والتخصصات دون تمييز فئة عن أخرى.

3- يجب مراجعة عنصر التكلفة والفائدة بحيث تفوق الفائدة المتوقعة من وراء عملية الإفصاح التكلفة بكثير.

4- يجب أن يقلل الإفصاح الفجوة الواقعة بين مستخدمي القوائم المالية ومعدّي القوائم المالية حيث أن الإفصاح الكامل يساعد على اتخاذ وترشيد القرارات.

5- يجب أن يضيف الإفصاح تغيير على قرار مستخدمي المعلومات وذلك لمساعدته للوصول إلى القرار الأمثل.

5-1-1 مقومات وأساليب الإفصاح المحاسبي.

يمكن القول أن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليس عملية عشوائية، بل توجد مجموعة من المقومات والأساليب والطرق التي يجب مراعاتها واتباعها إضافةً إلى عوامل مؤثرة فيها، والتي

سوف نتطرق إليها بنوع من الإيجاز، فالإفصاح المحاسبي يهدف إلى تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدة والتي يتوقع أن تؤثر على قرارات القارئ لتلك المعلومات، كما توجد بعض العوامل والمقومات التي تؤثر في الإفصاح المحاسبي من حيث محتوى القوائم المالية أو توقيت إصدارها²⁸. يركز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية²⁹:

أ. المستفيدون والمستخدمون للمعلومات المحاسبية.

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، المحللون الماليون، الموظفون والجهات الحكومية التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها. وبما أن الإفصاح المحاسبي يعني تقديم البيانات والمعلومات إلى المستخدمين بشكلٍ ومضمونٍ صحيحٍ وملائمٍ لمساعدتهم في اتخاذ القرارات لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين أي أن هناك إفصاحاً داخلياً وإفصاحاً خارجياً³⁰.

ب. تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصرٍ أساسيٍّ، هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملاءمة، حيث تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي، الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، وتعتبر الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع

²⁸ السيد، أحمد، مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين، منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري، مصدر سابق، ص105.

²⁹ حيالي، وليد، الإفصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2010.

³⁰ النموذج المحاسبي المعاصر، هيكل نظرية المحاسبة، المصدر السابق، ص298-299.

المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، لذا تتطلب خاصية الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام المعلومات من جهة أخرى. كما أنَّ معيار المنفعة أو فائدة المعلومات يأتي في قمة هرم الخصائص النوعية، إن تحقيق المنفعة المرجوة يتطلب توافر خاصيتين أساسيتين، هما خاصية الملاءمة وخاصية المصادقية والاعتماد على المعلومات، فإذا فقدت المعلومات المحاسبية أيّاً من هاتين الخاصيتين الأساسيتين، فإنها تكون غير مفيدة بالنسبة للمستخدمين المعنيين³¹.

ومن الأهداف والفوائد التي يرجى تحقيقها من خلال القوائم المالية نذكر ما يلي³²:

- 1- تقديم معلوماتٍ مفيدةٍ للمستثمرين والدائنين، والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية المحتملة لصالحهم من حيث المبلغ والتوقيت والمخاطرة.
- 2- تقديم معلوماتٍ مفيدةٍ في الحكم على قدرة الإدارة على الاستغلال الامثل للموارد.
- 3- تقديم معلوماتٍ عن الموارد الاقتصادية، والالتزامات الناشئة عن هذه الموارد.
- 4- تقديم معلوماتٍ حول أداء إدارة المنشأة.
- 5- تقديم معلوماتٍ حقيقيةٍ وتفسيريةٍ حول العمليات والأحداث الأخرى.

ت. تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:

تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حالياً، في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفق النقدي، قائمة التغيرات في المركز المالي، إضافةً إلى معلوماتٍ أساسيةٍ تُعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، والتي

³¹ النموذج المحاسبي المعاصر، هيكل نظرية المحاسبة، مصدر سبق ذكره، ص191.

³² الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط أسواق المال العربية، مصدر سابق، ص277.

يتم إعدادها وفق مجموعة من المبادئ والافتراضات والأعراف، لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات، على نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم.

ويمكن تحديد أهم المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية³³:

- معلومات ملائمة لاحتياجات المستثمرين.
- معلومات مساعدة في تقييم قدرة المنشآت على توليد التدفقات.
- معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة ومصادرها.
- معلومات عن مصادر الأموال واستخداماتها.
- معلومات عن المخاطر الكامنة في المشروعات.

ث- تحديد أساليب وطرق الإفصاح:

يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة يسهل فهمها، كما يتطلب تنظيم المعلومات بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية، حيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة. وتتعدد طرق الإفصاح في التقارير المالية كالتالي³⁴:

- 1- أن يتم عرض المعلومات المالية بطرق يسهل فهمها.
- 2- أن يتم ترتيب المعلومات المالية بصورة منتظمة ومرتبطة ومنطقية حتى تسهل قراءتها.
- 3- إظهار جميع المعلومات المالية الهامة والضرورية وعرضها في مكان يسهل الوصول إليه حتى يتمكن مستخدمو هذه المعلومات من الاستفادة منها.

³³ المصدر السابق، ص 279.

³⁴ العلول، عبد المنعم، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة-فلسطين، أطروحة ماجستير في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة، 2011، ص 35.

وبالتالي يتجسد دور الإفصاح بالقوائم المالية بتقليل حالة الغموض بالنسبة لمتخذي القرار، بغرض

المساعدة في اتخاذ قرارات رشيدة، ويعود ذلك إلى سببين:³⁵

- أ . تخفيض عدم التأكد على ممثلي رأس المال (المستثمرين والدائنين).
 - ب . توفير معلومات ملائمة للأفراد والمجموعات الذين يتأثرون بالأنشطة التشغيلية للمؤسسات.
- وأهمية الإفصاح تتبع من مخرجات النظام المحاسبي (القوائم والتقارير المالية) والتي تعتبر المصدر المهم بعملية الإفصاح، إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المصرف، وبالتالي حتى تكون مخرجات النظام المحاسبي موضوعية ومفيدة وتحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم، لا بد أن يتم إعدادها بطريقة منظمة ومقبولة بين المحاسبين وجميع الأطراف التي لها مصالح بالمصرف، إضافة إلى زيادة الثقة في القوائم المالية من خلال مراجعتها بواسطة طرف خارجي محايد، وهو ما ساهم بشكل ملحوظ في زيادة أهمية موضوع الإفصاح.
- ونجد بأن أهم الفوائد المتوقعة من الإفصاح عن البيانات المالية وغير المالية يتلخص في التالي:

- الوصول إلى قطاعات واسعة من المستفيدين الحاليين والمتوقعين.
- زيادة كمية المعلومات المعروضة.
- مرونة في اختيار طرق العرض المتبعة.
- الإقلال من الوقت المهدور حتى تصل المعلومة للمستفيدين.
- انخفاض تكلفة طباعة وتوزيع التقارير المالية.
- توفر المعلومات بشكل ملائم وواضح للمستفيدين من خلال التحديث المستمر لمحتويات الموقع.

³⁵ لطفي، أمين السيد أحمد، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، 2004.

1-1-6 حوكمة المصارف ودورها في الإفصاح المحاسبي.

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الحوكمة³⁶ بشكلٍ عام بأنها مجموعة العلاقات ما بين إدارة المؤسسة، مجلس إدارتها، مساهميها، والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالمؤسسة (أصحاب المصالح)، كما أنها تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها.

ويمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها قواعد حوكمة الشركات، حيث أنها تشكل عنصراً مهماً من عناصر تقييم المصرف، وعامل اطمئنان للمستثمرين بما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في السوق المالي.

أما حوكمة المصارف بشكلٍ خاص فيمكن تعريفها على أنها: الطريقة التي تدار بها أعمال المصرف، من حيث تحديد أهدافه والمخاطر المرتبطة بها مع التأكد من أن الإدارة سوف تدير أعمال المصرف بطريقة سليمة تؤدي فيها إلى المحافظة على حقوق المودعين، المساهمين، وأصحاب المصالح.³⁷

وأول من أدخل مفهوم الحوكمة إلى السوق السورية هو هيئة الأوراق والأسواق المالية، عند إصدار نظام الإفصاح الصادر عنها عام 2006، في المادة 14 والتي تنص على مايلي³⁸:

أ- يجب على الشركة المصدرة تزويد الهيئة بنسخة من ردها على أي معلومة جوهرية تخصها نشرت في إحدى وسائل الإعلام مع إصدار بيان علني فوري يؤكد أو ينفي أو يصحح ذلك الخبر.

³⁶ مصرف سورية المركزي، دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية، سورية، 2009.

³⁷ Hennie Van Grevning & Sonja Brajovic; 2003; Analyzing and Managing Banking Risk: A Framework

for Assessing Corporate Governance and Financial Risk.

³⁸ نظام الإفصاح الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية، المادة 14، عام 2006.

ب- يلتزم مجلس إدارة الشركة المصدرة بممارسات سليمة للإفصاح بوجه عام، وتحديدًا ما يتعلق بالمعلومات الجوهرية. ومن أهم هذه الممارسات ما يلي:

- تعيين متحدث أو أكثر للشركة، يكون مسؤولاً عن إعطاء المعلومات والبيانات ومراقبة المعلومات العامة المتعلقة بالشركة، على أن يكون هذا المتحدث على دراية وإطلاع تام بتطورات الشركة.
- اتباع سياسة ثابتة ومنطقية في الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بنتائج التشغيل.
- الإفصاح عن الأنباء السيئة بنزاهة وصدق وبالسرية التي يتم فيها الإفصاح عن الأنباء الجيدة.
- عدم المبالغة في إعطاء صورة تفاؤلية عن الأخبار الجيدة.
- اتباع المعاملة العادلة في توفير المعلومات والبيانات المفصّل عنها لطالبيها دون تمييز بينهم.
- اتباع سياسة الباب المفتوح مع المحللين الماليين والمتخصصين والمساهمين، وذلك في تقييم وتحليل الأوضاع المالية للشركة.
- اتباع إجراءات وممارسات صارمة، لمنع استغلال معلومات غير مفصّل عنها أو التعاملات من الباطن، من قبل الأشخاص المطلعين.
- مراقبة التعاملات على الأوراق المالية للشركة وبشكل خاص التعاملات غير العادية أو التغييرات الجذرية في أسعار هذه الأوراق، والتي تتم قبل الإعلان عن أي تطورات هامة في الشركة، حيث يفترض إصدار بيان علني وصريح وواضح في هذا الشأن.
- عند اطلاع أعضاء مجلس إدارة الشركة أو مديريها على تقديرات مسبقة أو متوقعة حول النتائج المدققة أو غير المدققة أو على أحداث جوهرية هامة لها تأثير ملحوظ على هذه النتائج، فإنه يتعين الإفصاح عن هذه التقديرات أو المعلومات بطريقة عادلة وفي الوقت المحدد.
- المحافظة على سرية المعلومات في حالة وجود نقاشات أو دراسات جارية سيتم اتخاذ قرارات نهائية بشأنها لاحقاً.

كما يقوم كل مصرف من المصارف الخاصة في سورية بإعداد دليل الحوكمة الخاص به وفق أحكام دليل الحوكمة الصادر عن مجلس النقد والتسليف عام 2009 وفق القرار رقم 489/م ن/ب 4، ويجب الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي ومديرية مفوضية الحكومة على مشروع الدليل بعد اعتماده من قبل مجلس الإدارة، ويتضمن التقرير السنوي للمصرف الخاص ببيان مدى التزام إدارة المصرف بتطبيق كل بند من بنوده مع ذكر أسباب عدم الالتزام بأي بند لم يتم تطبيقه. ومن منظور الصناعة المصرفية فإن الحوكمة في المصارف تتضمن الآليات التي من خلالها يقوم المصرف بالتالي:³⁹

- وضع الأهداف لتوليد العوائد المستمرة للملاك.
 - إدارة العمليات اليومية للمصارف.
 - الأخذ بعين الاعتبار حقوق أصحاب المصالح ومن ضمنهم المودعين والمستثمرين.
 - وصف أنشطة المصرف وسلوكه في ظل الامتثال للقوانين والأنظمة.
- كما أن تطبيق الحوكمة في المصارف يعمل على تعزيز أداء المصارف، حيث أن للحوكمة العديد من المزايا المرتبطة بالأداء منها:⁴⁰
- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المصارف ومن ثم الدول.
 - جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمان تدفق الأموال المحلية والدولية.

³⁹ Khalid, Ahmed M. Hani F, 2005; Corporate Governance for Banks in Pakistan, Lahore University of

Management science, working paper.

⁴⁰ نسمان، إبراهيم إسحاق، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين، 2009 .

- ضمان وجود مراقبة مستقلة على المحاسبين والمراجعين للوصول إلى قوائم مالية مبنية على أسس محاسبية صحيحة.
 - تعظيم قيمة أسهم المصرف وتدعيم التنافسية في أسواق المال العالمية.
 - تجنب انزلاق المصارف في مشاكل مالية ومحاسبية.
 - الحصول على مجلس إدارة قوي يستطيع اختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة المصرف في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية.
- وبالتالي فإن الهدف الرئيسي للحوكمة هو حماية الحقوق، والجهة الرئيسية الممثلة لحماية حقوق جميع المساهمين وحقوق أصحاب المصالح الأخرى هي مجلس الإدارة.
- من خلال ما سبق نستطيع القول أن المصارف التي تتمتع بنظام حوكمة قوي تزيد من ثقة المستثمر وبالتالي تعمل على تخفيض تكاليف رأس المال، كما أن حوكمة المصارف بما لديها من آليات رقابية على الإدارة تمنعها من التلاعب بالمعلومات الداخلية، مما يؤدي إلى تساوي المعلومات بين المستثمرين وينعكس ذلك على أداء سعر السهم.

1-2 المبحث الثاني: أسس إعداد التقارير المالية في المصارف في ظل معايير

المحاسبة الدولية.

1-2-1 مفهوم التقارير المالية وصفاتها:

تعتبر القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية المنشورة من قبل المصارف، وهي مصدر مهم من مصادر المعلومات التي يعتمد عليها متخذو القرارات والمستفيدون، ووسيلة رئيسية لإيصال المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية.

عُرفت القوائم المالية بأنها "مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية غير قابلة للفصل فيما بينها، تسمح بإعطاء صورة صادقة للوضع المالي وللأداء ولتغير الوضع المالي للمؤسسة عند إقبال الحسابات"⁴¹

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين هما قوائم مالية أساسية، وهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين، وقوائم مكملة للقوائم الأساسية وهي التي تعد بشكل اختياري من قبل المؤسسة بناءً على ظروف معينة.⁴²

أما التقارير المالية فهي تتضمن القوائم المالية، وتمتد لتشمل الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة، والتي يتم استخراجها من النظام المحاسبي لأن الإدارة تعتبرها مفيدة بالنسبة للأطراف الخارجية، والمعلومات التي يتم توصيلها عن طريق التقارير المالية، وليس من خلال القوائم المالية فإنها قد تتخذ أشكال مختلفة، وتتعلق بموضوعات عديدة، فقد تكون

⁴¹ Jean-François des Robert, François Méchain, Hervé Puteaux, normes IFRS et PME, Dunod, paris, 2004.

⁴² الدهراوي، كمال الدين، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004،

معلومات مالية ومعلومات غير مالية، نشرات أو تقارير مجلس الإدارة والمدقق الخارجي للحسابات والتنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة ووصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال المؤسسة⁴³.

ولكي تتمكن المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية من تحقيق هدفها في الإفصاح لجميع مستخدمي وقراء القوائم يجب أن تتمتع بالصفات والخصائص التالية:

1- **الحيادية:** إن مفهوم الحياد قد تعرض لهجوم متزايد، فهناك رأي أنه لا يجب إصدار

المعايير إذا كانت ستؤدي إلى آثار اقتصادية غير مرغوبة على صناعة أو على شركة معينة، ولكننا لا نوافق هذا الرأي، فالمعايير يجب أن تكون خالية من التحيز وإلا لن يكون لدينا قوائم مالية يمكن الاعتماد عليها، وبدون الثقة في القوائم المالية لن يستخدم الأفراد المعلومات التي تتضمنها⁴⁴.

2- **الشمولية:** تشير هذه الخاصة إلى شمولية القوائم المالية على المعلومات حيث تستعمل المعلومات الشاملة للإجابة على كل استفسار لأن عدم القدرة على إعطاء الإجابة الصحيحة والسليمة يدل على عدم شمولية هذه المعلومات.

3- **الدقة:** من أهم خصائص المعلومات الجيدة الدقة في وصف وتصوير المركز المالي للمنشأة موضوع الدراسة وتحديد مصادر التدفقات النقدية الداخلة وأوجه تصريف التدفقات النقدية الخارجة.

⁴³ صباحي، نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر، 2011.

⁴⁴ حجاج، أحمد، المحاسبة المتوسطة، الجزء الثاني، دار المريح للنشر، الطبعة الثانية، مترجم دونا لد كيسو، جيري ويجان، 2014.

4- **الملاءمة:** ما يميز هذه الخاصية هو أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات

التي يتم اتخاذها والمعلومات المحاسبية هي التي تكون قادرة على إيجاد فرق في قرارات المستثمرين والدائنين وتتأثر الملاءمة في المعلومات بطبيعتها وأهميتها، كما تعتبر الملاءمة الخاصية الأساسية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرار، ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يلزم أن تكون مؤثرة في القرار فإذا كانت معلومات معينة غير مؤثرة على القرار فإنها تكون غير ملائمة لهذا القرار وتساعد المعلومات الملائمة المستخدمين لها على عمل تنبؤات من ناتج الأحداث السابقة والمستقبلية وعلى تأكيد أو تصحيح توقعات سابقة، ولكي تكون المعلومات ملائمة فإنها يجب أن تكون متاحة لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قراراتهم ويجب أن تكون لها قيمة تنبؤية وقيمة استرجاعية وأن يتم تقديمها في الوقت المناسب⁴⁵.

5- **التوقيت:** ويقصد بذلك أنه يجب توفير المعلومات لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها في

التأثير على القرارات المتخذة لذلك لابد من مراعاة التوقيت في إعداد وعرض القوائم المالية، حيث إن المعلومات الملائمة تساعد متخذي القرارات على التنبؤ بالأحداث المتوقعة في المستقبل أو تساعد على تأكيد أو تصحيح التنبؤات السابقة، فعلى سبيل المثال تصدر الشركات تقارير مالية ربع سنوية عن نتيجة العمليات والمركز المالي وتوفر هذه التقارير معلومات ملائمة لأنها توفر أساس جيد يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ بالدخل السنوي المتوقع وهي في الوقت نفسه تساعد على تقييم إنجاز الوحدة الاقتصادية

⁴⁵حجاج، أحمد، ترجمة Intermediate Accounting" Donald e. kieso& j.W aygandt ، دار المريخ للنشر، الرياض، 2014.

عن فترة ماضية، ومن البديهي أن عرض مثل هذه التقارير بعد انتهاء السنة المالية يفقدها المنفعة بالنسبة لمتخذي القرارات⁴⁶.

6- الوضوح: يقصد بالوضوح خلو المعلومات المعروضة في القوائم المالية من الغموض والالتباس بحيث يسهل على مستخدمي القوائم المالية فهمها بسهولة وبسرعة لتكون أكثر فائدة.

ونظراً لوجود أسواق مالية منظمة في معظم الدول المتقدمة وللوفاء بحاجات المستثمرين الواعين من البيانات والمعلومات الملائمة لترشيد قراراتهم فإن المعلومات التي تنشر في هذه الدول المتقدمة عادة ما تكون غزيرة وأكثر إفصاحاً⁴⁷، وإن مستخدم المعلومات بشكل عام والمستثمر بشكل خاص يعتمد على قاعدة المعلومات المتمثلة بالقوائم المالية السنوية والمرحلية، والتي تختلف الأهمية النسبية للمعلومات الواردة فيها حسب المنحى التفضيلي للمستثمرين، سواء كان اهتمامهم بالربحية أو الأمان أو السيولة... فمثلاً إذا كان المستثمر يهتم بالمعلومات التي تتعلق بقدرة المنشأة على تحقيق وتوزيع الأرباح والتنبؤ بمدى تحقيقها لهذه الأرباح بالمستقبل يستدعي ذلك الاهتمام والتركيز على قائمة الدخل التي تعتبر مقياساً أساسياً لربحية المنشأة التي تعتبر المصدر الأساسي للتدفقات النقدية المستقبلية، مما يساعد في معرفة العائد المتوقع من الاستثمار في الأوراق المالية، وطبعاً حتى تكون المعلومات المتعلقة بالربحية ذات أثر في قرار المستثمر في السوق المالية يجب أن تكون متاحة للجميع، وأن تنشر بصفة منتظمة ودورية، وأن يتم إعدادها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

⁴⁶ حجاج، أحمد، المحاسبة المتوسطة، مصدر سبق ذكره.

⁴⁷ زيود، قيطم، مكية، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، جامعة تشرين 2007.

ويعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي تلعب دوراً هاماً، في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، والتي تستخدم لأغراض عدة منها اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل، كما يساهم في تحقيق فاعلية وكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، على مستوى المؤسسة وعلى المستوى القومي للاقتصاد الوطني.

وتختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة، وذلك نتيجة لاختلاف مصادر الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات، فمثلاً يختلف مفهوم الإفصاح عند معدي القوائم المالية عن مفهومه لدى مدقق الحسابات، والمستثمرين والمساهمين المستخدمين لها وقد لا تتفق وجهة نظر هؤلاء مع الجهات الرقابية والمهنية كالمصارف المركزية وهيئات الأوراق المالية والمجامع المحاسبية المهنية.

1-2-2 أهمية معايير المحاسبة الدولية:

لقد حظي موضوع المعايير المحاسبية باهتمام كبير من قبل مفكري المحاسبة، فهناك شبه اتفاق فيما بينهم على أهميتها وضرورة وجودها، وفي هذا الصدد قدم الباحثون الكثير من المبررات التي تؤكد على أهمية المعايير المحاسبية والتي يمكن حصرها في النقاط التالية⁴⁸:

1. تساهم المعايير المحاسبية في عملية ضبط وتنظيم الممارسة المحاسبية، إذ يؤدي غياب الممارسة المحاسبية إلى اللجوء إلى الاجتهاد الشخصي، وما قد يصاحب ذلك من عدم الموضوعية في اختيار السياسات المحاسبية المستخدمة.

⁴⁸ صبايحي، نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر، 2011.

2. وجود إطار موضوعي من المعايير المحاسبية تحكم القياس والتوصيل، يضمن تحقيق التوازن

بين المصالح المختلفة لفئات متعددة من المستخدمين من ناحية والمصلحة العامة من ناحية أخرى.

3. إن الاعتماد على المعايير المحاسبية له أهمية كبيرة وضرورية في ظل قصور النظريات

الحالية للمحاسبة بشأن معالجة تعدد البدائل المحاسبية على مستوى المؤسسة الاقتصادية.

4. إن وجود المعايير المحاسبية تساعد المهنيين وتحدد ردود أفعالهم في ظروف معينة، وتعتبر

كذلك دفاع عند وجود تدخلات أو إشرافات من أطراف خارجية.

وبالتالي فإن غياب المعايير المحاسبية سوف يؤدي حتماً إلى:

- استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة.
- اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية.
- صعوبة اتخاذ القرارات المناسبة من قبل المستفيدين المعنيين.
- تباين الطرق والأسس التي ستستخدمها الشركات في معالجة الأحداث المالية والعمليات المتشابهة، مما يفقد القوائم المالية قابليتها للمقارنة.
- ربط المعلومات التي من الممكن أن تتاح للمستخدمين والمستفيدين بالإدارة التي سوف تتحكم بمستوى الإفصاح وفق ما تراه مناسباً، وفي أغلب الأحيان سوف تميل الإدارة إلى إفصاح أكثر تحفظاً.

■ في ظل غياب معايير المحاسبة الدولية ستتحكم الإدارة في نوعية وكمية المعلومات وطريقة الإفصاح عنها، فمثلاً قد تميل إدارات بعض الشركات إلى إفصاح أكثر تحفظاً بحيث تقي بالضمانات التي يتطلع لها الدائنون (المقرضون).

وبموجب القرار رقم (64/م ن/ب 4) عام 2004 من قرارات مجلس النقد والتسليف في مصرف سورية المركزي، تمت الموافقة على قيام المصارف العاملة والمسجلة في سجل المصارف لدى مصرف سورية المركزي باعتماد المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية خلال اعداد حساباتها.

وقد أولت معايير المحاسبة الدولية عناية كبيرة بمفهوم الإفصاح، حيث لا يوجد معيار واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسبي، وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية، وإنما قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية التي سميت فيما بعد مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار أكثر من معيار يتعلق بالإفصاح، بدءاً بالمعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل "الإفصاح عن السياسات المحاسبية"، ومعيار المحاسبة الدولي الخامس "المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية"، ومعيار المحاسبة الدولي الثالث عشر "عرض الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة" وغيرها من المعايير المتعلقة بموضوع الإفصاح.

ويبين المعيار المحاسبي الدولي الأول مكونات البيانات المالية كما يلي:

- بيان المركز المالي.
- بيان الدخل الشامل.
- بيان التغيرات في حقوق الملكية.

• بيان التدفقات النقدية.

• الإيضاحات

• بيان المركز المالي المقارن مع إظهار الأثر الرجعي للسياسات المحاسبية.

ويتطرق هذا المعيار إلى السياسات المحاسبية الواجب اتباعها عند إعداد البيانات التي

تشمل:⁴⁹

١ - الملاءمة: التي تأخذ بالاعتبار ملاءمة المعلومات الواردة في هذه البيانات لمتطلبات اتخاذ

القرارات

٢ - الموثوقية: تعنى بالتمثيل الصحيح للمركز المالي ونتائج الفترة

٣ - أساس الاستحقاق المحاسبي: تتطلب الاعتراف بالعمليات المالية عند حدوثها وليس عند

الاستلام أو الدفع النقدي لهذه العمليات

٤ - الاستمرارية: يجرى إعداد البيانات المالية بافتراض أن المؤسسة أو المصرف مستمر في عمله

في المستقبل المنظور وهذا ما يتطلب تدوير أرصدة حسابات الميزانية من فترة إلى فترة

٥ - المادية: ضرورة عرض كل بند تشكل قيمته مبالغ مادية هامة بشكل منفصل في البيانات

المالية وتجميع البنود غير المادية مع المبالغ ذات الطبيعة أو الوظيفة المشابهة، حيث لا يوجد

حاجة لعرضها بشكل منفصل.

٦ - المقاصة: يجب عدم إجراء مقاصة بين الموجودات والمطالب إلا إذا كانت المقاصة مطلوبة

أو مسموح بها من قبل معيار محاسبي دولي آخر.

⁴⁹ قرار مجلس النقد والتسليف رقم 64/ م ن / ب 4 بتاريخ 27 / 6 / 2004 بعنوان المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية

للتقارير المالية، سورية، مصرف سورية المركزي.

لقد ازداد الاهتمام بموضوع الإفصاح المحاسبي بعد الأزمة المالية العالمية، فعلى الرغم من وجود معايير محاسبية دولية تنظم عملية الإفصاح ومتطلباته، إلا أن الحكومات أصبحت تتعامل مع هذا الموضوع بشكل ملفتٍ للنظر وأكثر إيجابية من السابق، سواء بشكل منفرد أو بشكل تجمعات دولية متعاونة مع بعضها البعض، معتبرة أن موضوع الإفصاح هو مفتاح الأمان لمعالجة أسباب أي أزمة مالية، خاصة بعد ما اتضح أن العديد من حالات الإفلاس وانهيار بعض المؤسسات والمصارف العالمية الكبيرة كانت نتيجة عدم مصداقية وشفافية المعلومات والبيانات التي تم الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات استثمارية كبيرة أدت بالنتيجة إلى نتائج سيئة كما يعلم الجميع.⁵⁰

وعلى الصعيد الداخلي في سورية أفرزت الأزمة الاستثنائية التي تعصف بالبلاد منذ العام 2011، تحديات كبرى تواجه جميع الأنشطة الاقتصادية، ولاسيما ما يتعلق بالعقوبات الأوروبية والأميركية. وكان لهذه التحديات وقع خاص على كاهل القطاع المصرفي الناشئ، إذ أدت إلى ارتفاع جملة المخاطر التي تواجه القطاع، الأمر الذي فرض معطيات جديدة وطارئة أمام القطاع، من جهة إدارة المصارف لأصولها، لتجنب وتخفيف تأثيرات الأزمة على القطاع إلى حدودها الدنيا، ومن جملة التحديات والمخاطر التي واجهت القطاع المصرفي نذكر: تذبذب أسعار الصرف، مخاطر السيولة، الضمانات، التحديات السياسية "العقوبات"، تحديات التجارة الخارجية، تحديات الديون التجارية، مخاطر التأمين، المخاطر الائتمانية، المخاطر الجغرافية، مخاطر القطاعات الاقتصادية، مع الإشارة إلى أن جزءاً من هذه المخاطر كان مؤقتاً، ومنها ما زال مستمراً لكن تم التعامل معه بأساليب إدارة مصرفية مناسبة. وانعكست هذه المخاطر والتحديات سلباً على القطاع المصرفي، فارتفعت نسبة الديون المعدومة، نتيجة لتوقف المتعاملين عن السداد، وانخفضت نسب السيولة نظراً

⁵⁰ أبو شعبان، عماد إبراهيم، الأزمة المالية العالمية، مدخل في الأسباب، جامعة الأزهر، غزة، 2008.

لتراجع الودائع وتزايد السحوبات، الأمر الذي دفع المصارف إلى تعزيز نسب السيولة فيها لمواجهة أي سحبات متوقعة، ما انعكس سلباً على كفاءة استخدام الأموال المتاحة، وبالتالي على ربحية المصارف. علماً أن غالبية المصارف استمرت في تحقيق الأرباح التي تعود بشكل أساس إلى احتساب أرباح إعادة تقييم مراكز القطع الأجنبي (أرباح غير محققة)، في حين حقق معظمها خسائر تشغيلية⁵¹.

وفي هذه الظروف يبرز دور الإفصاح عن المخاطر الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الإفصاح المحاسبي، حيث يؤدي إلى إبلاغ مستخدمي التقارير المالية من مستثمرين حاليين ومحتملين وغيرهم بالمخاطر التي تتعرض أو قد تتعرض لها المنشأة، كمخاطر الأدوات المالية التي من الممكن أن تؤثر بمستويات مختلفة على أداء المنشأة وقيمتها الاقتصادية في السوق المالي على المدى الطويل والقصير، وقد حاز موضوع الإفصاح عن المخاطر في السنوات الأخيرة على أهمية كبيرة ضمن ممارسات الإفصاح المالي للتشريعات الدولية، ويعرف الإفصاح عن المخاطر بأنه الإفصاح الذي يؤدي إلى إبلاغ القارئ بأي فرصة أو أذى أو خطر أو تهديد أو تعرض قد أثر أو من شأنه أن يؤثر على الشركة في المستقبل أو على إدارة مخاطرها.⁵²

ونظراً لدور الإفصاح المحاسبي في صنع القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية⁵³ نلاحظ زيادة اهتمام المعاهد والجمعيات العلمية والمهنية المتخصصة الملحوظ بمعايير الإفصاح والتأكد على كمية ونوعية المعلومات الواجب توافرها.

⁵¹ ياغي، كنان، تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري، 2016.

⁵² Linsley, Philip, Shrives, Philip J. 2006. Risk Reporting: A Study of Risk Disclosures in the Annual Reports of UK Companies.

⁵³ Akintoye, Ishola, Rufus, "Optimising Investment, Decisions Through Informative Accounting Reporting", 2008, West Africa, European Journal of Social Sciences, Volum 7, Number 3 (2008).

2-الفصل الثاني: متطلبات الرقابة على المصارف الخاصة

The control requirements on private banks

1-2 المبحث الأول: ماهية وطبيعة الرقابة المصرفية.

1-1-2 مفهوم الرقابة المصرفية

2-1-2 أهمية الرقابة المصرفية

3-1-2 أهداف الرقابة المصرفية

2-2 المبحث الثاني: معايير لجنة بازل لتطوير الرقابة المصرفية وتقليل مخاطر الائتمان،

ومدى انعكاسها في التشريع المصرفي في سورية

1-2-2 نشوء وتطور لجنة بازل

2-2-2 أهداف لجنة بازل

3-2-2 مبادئ لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية، وانعكاسها على التشريع المصرفي في

سورية

3-2 المبحث الثالث: الجهات الرقابية على المصارف الخاصة في سورية

1-3-2 الاتجاهات العالمية في تحديد الجهات الرقابية

2-3-2 رقابة المصرف المركزي على المصارف الخاصة

3-3-2 رقابة هيئة الأوراق والأسواق المالية على المصارف الخاصة

المبحث الأول: ماهية وطبيعة الرقابة المصرفية.

ازدادت أهمية الرقابة المصرفية في الفترة الأخيرة إثر التحديات التي واجهت القطاع المصرفي، حيث أصبح العمل المصرفي يشمل العديد من المخاطر التي يجب حصرها وتحديدها وإدارتها والسيطرة عليها عبر مراقبتها المراقبة المصرفية الفعالة من قبل السلطات الرقابية على المصارف، وذلك لضمان تنفيذ السياسة النقدية المرسومة بشكل صحيح وتقييم أداء القطاع المصرفي والحفاظ على سلامة عمله، الأمر الذي يوفر نظاماً مالياً سليماً يساهم بشكل فعال في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره.

2-1-1 مفهوم الرقابة المصرفية

لقد تطور مفهوم الرقابة المصرفية خلال العقود الأخيرة، فبعد أن كانت تقتصر على المفهوم التقليدي في رقابة وضع المصرف ودراسة قوائمه المالية في لحظة معينة ميدانياً ومكتبياً، انتقلت لتشمل مفهوماً أوسع وهو نظام رقابة المخاطر Risk Management.

وتجدر الإشارة إلى أن تحقق ذلك مرهوناً بتوفير المعلومات عن المصارف ولا سيما من خلال الإفصاح المحاسبي.

وبشكل عام عُرِفَت الرقابة: بأنها هي العملية التي يتم من خلالها ضبط الأنشطة للتأكد من أنها تنجز كما هو مخطط لها، واتخاذ الإجراءات التصحيحية في حال وُجد أي اختلاف جوهري بين ما هو مخطط وماتمّ انجازه فعلاً⁵⁴.

وفي ظلّ سياسة الإصلاح المالي التي انتهجتها الحكومة السورية ، فقد صدرت عدّة قوانين وتشريعات تصبّ جميعها في خانة التطوير والتحديث متضمنة تفعيل دور القطاع المصرفي، وكان

⁵⁴ Stephen p. robbins, marry coulter 1996-"management-prentice Hall International", New Jersey, p654.

من جملة هذه القوانين قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم/23 لعام 2002، والذي تم تعديله بالمرسوم رقم/21 لعام 2011، الذي فَعَلَ دور مجلس النقد والتسليف ووضع الأطر المؤسسية للرقابة المصرفية التي وُكِّلت مهامها إلى مفوضية الحكومة لدى المصارف التي تعمل من خلال توجيهات هذا المجلس، وأولى الخطوات التي اتخذها مصرف سورية المركزي في عملية الإصلاح كانت في إعادة تأهيل كوادره البشرية وفي إرساء القواعد الرقابية التي تتسجم وممارسات الأجهزة الرقابية المتقدمة في العالم، حيث لجأ إلى صندوق النقد الدولي لتزويده بالمساعدة الفنية اللازمة في بناء قدراته الرقابية.

2-1-2 أهمية الرقابة المصرفية

تتمثل أهمية الرقابة المصرفية في مجموعة من النقاط أهمها: ⁵⁵

1. الحرص على حقوق المودعين وإمكان تسديد الالتزامات بمواعيدها.
2. العمل على توجيه الاستثمارات التي تقوم بها المصارف نظراً لأهميتها في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية سواء طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل.
3. تُعدّ رقابة القطاع المصرفي هامة نظراً للدور الحيوي الذي يقوم به في عملية المدفوعات وخلق النقود وقدرته في التأثير على القوة الشرائية للعملة الوطنية.
4. إمكانية الوقوف على نوعية موجودات المصرف وتقييمها ومعرفة درجة المخاطر التي تتحملها، خاصةً القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة، ومن ثم محاولة الحد من هذه المخاطر.
5. منع التركيز في نصيب المصارف من السوق المصرفية، مما قد ينعكس سلباً على المنافسة وعلى نوعية الخدمات المصرفية التي تقدمها هذه المصارف، وهذا ما نلاحظه في سورية إذ إنّ

⁵⁵ غنام، ريم، دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2005.

هناك سيطرة كبيرة للمصرف التجاري السوري على السوق المصرفية، حيث تشكل ودائعه وتسليفاته أكثر من 60% من إجمالي ودائع وتسليفات المصارف المتخصصة.

6. التأكد من مدى التزام المصارف وتقيدها بالتعليمات الصادرة عن المصرف المركزي.

ومن الواضح أن ذلك لا يمكن أن يتم تحقيقه بدون توفر مجموعة من البيانات والمعلومات المختلفة عن أداء المصارف، من أجل إتاحة الفرصة أمام الجهات الرقابية لممارسة مهامها على أكمل وجه.

ونلاحظ أن الرقابة المصرفية تهدف إلى تحصين المصارف مقابل المتغيرات في السوق بهدف الحفاظ على أموال المودعين، وقد برزت أهمية الرقابة بعد حالات التعثر التي حصلت في المصارف، وهذه الحماية تعتمد على تقييم المخاطر، من خلال إدارة المخاطر واستخدام أدوات رقابية وأجهزة متعددة.

كما تطورت الحاجة إلى الرقابة بعد ظهور الأزمة المالية العالمية التي ألقت بظلالها الثقيلة على الاقتصاد العالمي خلال العام 2008، وما زلنا حتى اليوم نلمس آثار وتداعيات هذه الأزمة على الأسواق المالية حول العالم بالإضافة إلى نتائجها الخطيرة التي تطول قطاعات الاقتصاد الحقيقي. لقد ثبت من خلال هذه الأزمة أهمية الدور الفعال للدولة في مجال الرقابة وإعادة التوازن للاقتصاد الكلي، فالتوسع غير المنضبط لنشاطات المؤسسات المالية سواء للعمليات داخل الميزانية أو خارجها كان السبب الرئيس في زعزعة النظام المالي العالمي، حيث لم تكن الرقابة المالية والمصرفية كافية وشاملة لجميع جوانب القطاع المالي، إضافة إلى وجود ضعف في الأطر الناظمة لإدارة المخاطر والسيولة. لذلك تسعى المؤسسات الرقابية اليوم إلى تكامل أنظمة رقابتها وزيادة فعاليتها لتنسجم مع التطورات الأخيرة.

وهذا يعني بلا شك تضافر جهود المنظمات الدولية المختلفة المهتمة بالرقابة المصرفية مع جهود الهيئات الدولية المحاسبية للعمل على توحيد المصطلحات بينها وتطوير معايير المحاسبة الدولية.

3-1-2 أهداف الرقابة المصرفية

على الرغم من اختلاف نظم الرقابة في دول العالم، إلا أنه يوجد اتفاق عام على ثلاثة أهداف محددة رئيسية للرقابة المصرفية وهي⁵⁶:

1- الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي، وسلامة العمليات المصرفية التي قام بها المصرف وتحقيق أهدافه: يتضمن ذلك تجنب مخاطر إفلاس المصارف من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسات المصرفية، وضمان عدم تعثرها حمايةً للنظام المصرفي والنظام المالي ككل. كما يتضمن ذلك أيضاً وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصول والخصوم في المصارف سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية، وهذا يتطلب تعزيز الإفصاح المحاسبي عن أعمال المصارف وخاصة الأصول والخصوم ومخاطرها.

2- ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي ومراقبة مدى ملاءمة المصارف والتحقق من نسبة السيولة الكافية للوفاء بالالتزامات: يتم ذلك من خلال فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالمصارف للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر، وتقييم العمليات الداخلية بالمصارف وتحليل العناصر المالية الرئيسية وتوافق عمليات المصارف مع الأطر العامة للقوانين الموضوعة، وتقييم الوضع المالي للبنوك للتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، بهدف الحفاظ على تمويل بعض الأنشطة الاقتصادية والمؤسسات الحيوية والهامة والتي لا يستطيع القطاع الخاص تدبير تمويلها بالكامل. ويبرز هنا دور المصرف المركزي والجهات الوصائية

⁵⁶ موقع ستارتايمز، أرشيف الاقتصاد والأعمال، www.startimes.com، 2007.

المخولة بالرقابة على المصارف، ولاسيما من خلال الاطلاع على القوائم المالية الدورية، ومطالبة المصارف بإعداد نشرات وتقارير مالية مختلفة.

3- حماية وضمن حقوق المودعين والدائنين للمصارف: يتم ذلك من خلال تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها تجاه المودعين وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول.

ومع ظهور المصارف الخاصة في سورية أصبح من الضروري الاهتمام بالإفصاح المحاسبي نظراً لكون المصارف الخاصة شركات مساهمة عامة، وهذا يؤدي إلى تعزيز الرقابة على المصارف، حيث أن هناك جهات رقابية عديدة مثل المصرف المركزي، وهيئة الأوراق والأسواق المالية، وسوق دمشق للأوراق والأسواق المالية، ومدقق الحسابات الخارجي، والمساهمين، والمهتمين في المجتمع المالي.

4- التأكد من أن جميع العمليات المصرفية تنطبق على أحكام نظام النقد الأساسي، وأنها تتم وفق الأصول الفنية للمهنة المصرفية التي حددتها السلطة النقدية: مع تطور الأنظمة المالية والمصرفية وتوسعها في استقطاب مدخرات وودائع الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة وغيرها، أصبح تأمين رقابة متينة ومتنوعة من ضروريات العصر للحفاظ على مصالح المساهمين والمدخرين وأصحاب الودائع وغيرهم، لمواجهة أي تقصير يؤدي للضرر بالمؤسسة ومودعيها، ليشمل النظام المصرفي والمالي ويلحق الأذى بالاقتصاد الوطني⁵⁷.

⁵⁷ أبو شقرا، وائل الرقابة المصرفية، دار الاختصاص للنشر، بيروت، 1989، ص 11-12.

وتعتبر أساليب رقابة المصرف المركزي من أهم الوسائل التي يتم اللجوء إليها للرقابة على أنشطة المصارف وضبط الانحرافات في الأداء، ويمكن إيجاز أهم الوظائف الرقابية التي تقوم بها المصارف المركزية بأجهزتها المختلفة فيما يلي⁵⁸:

- 1- منح تراخيص إنشاء المصارف: وترجع أهميتها إلى أن زيادة عدد المصارف عن الحاجة سينعكس على نوعية الخدمات وزيادة التجاوزات والمنافسة المخالفة للقوانين.
- 2- مذكرات وتعليمات المصرف المركزي: وتصدر لتنظيم أعمال المصارف، ويقوم مفتشو دوائر الرقابة في المصرف المركزي بمتابعة مدى التقيد بهذه التعليمات.
- 3- مراجعة وتحليل الكشوف الدورية التي ترسلها المصارف العامة والخاصة إلى المصرف المركزي، كالكشوفات الشهرية المفصلة للموجودات والمطالب لكل مصرف، واستخراج النسب المصرفية المختلفة كنسبة السيولة ونسبة الاحتياطي النقدي.
- 4- أعمال التفتيش على المصارف: حيث يقوم المصرف المركزي بالتفتيش كوسيلة لجمع البيانات عن المصرف للتعرف على حقيقة مركزه المالي، ومدى التجاوب مع إجراءات الرقابة القائمة أو حاجته إلى إجراءات أخرى جديدة.

⁵⁸ الهندي، عدنان، "العلاقة بين الرقابة والتدقيق الداخلي والخارجي"، منشورات الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، عمان، 1998، ص 258-270.

2-2 المبحث الثاني: معايير لجنة بازل لتطوير الرقابة المصرفية وتقليل مخاطر

الائتمان، ومدى انعكاسها في التشريع المصرفي في سورية

1-2-2 نشوء وتطور لجنة بازل

شهد القطاع المالي على مستوى العالم العديد من التطورات والأزمات سواء في الدول النامية أو المتقدمة، أدت إلى التأثير السلبي على اقتصاديات تلك الدول، ولاسيما مشاكل المصارف التي كانت قاسماً مشتركاً في معظم الدول التي شهدت أزمات مالية واقتصادية، مما أدى إلى تزايد المخاطر المصرفية وعلى رأسها المخاطر الناتجة عن الائتمان (لا سيما الرهن العقاري)، ومن هنا جاء اقتراح "لجنة بازل للرقابة على المصارف"، وذلك بتعديل معايير كفاية رأس المال السارية منذ عام 1988 بهدف تدعيم الملاءة المالية للجهاز المصرفي على مستوى العالم، وإيجاد المناخ المناسب للائتمان لضمان تفعيل الرقابة على مخاطره.

وكان القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثراً بالمتغيرات الدولية المتمثلة في التطورات التكنولوجية وعالمية الأسواق المالية والتحرر من القيود التي تعوق الأنشطة المصرفية، وكان الاتجاه إلى تطوير وإدارة مخاطر الإقراض في ظل المعايير الدولية لضبط الأداء المصرفي المتمثلة في معايير كفاية رأس المال التي عرفت باسم مقررات لجنة بازل التي أعلنت في عام 1988 والتي ألزمت الدول الأعضاء في لجنة بازل بتوحيد طرق الرقابة من قبل المصارف المركزية ورفع نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف لتصبح في حدود 8% من مجموع أصولها الخطرة. لذلك تحرص الحكومات على وضع نظم للرقابة المصرفية والإشراف على المصارف

بهدف استقرار النظام المالي وضمان كفاءة النظام المصرفي بما يتواءم مع التطورات العالمية المتلاحقة.

وقد اكتسب موضوع كفاية رؤوس أموال المصارف أهمية كبرى في السنوات الأخيرة في ضوء التطورات المالية والمصرفية المتلاحقة، من أجل تلافي انتقال مخاطر العمل المصرفي بين الدول الصناعية بعضها البعض أو من الدول الأخرى.

وعلى الرغم من الانتقادات العديدة التي وجهت لاتفاقية بازل نظراً لانحيازها لصالح الدول الصناعية، إلا أنه أصبح من المتعارف عليه أن تقييم ملاءة المصارف في مجال المعاملات الدولية يرتبط بدرجة كبيرة بمدى استيفائها لحدود معيار كفاية رأس المال⁵⁹.

ويمكن القول إن لجنة بازل للرقابة المصرفية هي اللجنة التي تأسست وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة وذلك مع نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وقد حدث ذلك بعد أن تفاقت أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها المصارف العالمية وتعرّض بعض هذه المصارف، ويضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب المصارف اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس أموال تلك المصارف. وقد تشكلت لجنة بازل تحت مسمى "لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية" وقد تكونت من مجموعة العشرة وهي: كندا، فرنسا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا ولوكسمبورج. وتجدر الإشارة أن لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشئت بمقتضى قرار من

⁵⁹. شليي، ماجدة، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل، 2002.

محافظي المصارف المركزية للدول الصناعية وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنوياً ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على المصارف، ولذلك فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة " فعلية " كبيرة. وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على المصارف مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على اتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات.

كذلك تلجأ بعض المنظمات الدولية، فضلاً عن بعض الدول إلى ربط مساعدتها للدول الأخرى بمدى احترامها لهذه القواعد والمعايير الدولية، وتتضمن برامج الإصلاح المالي للصندوق والمصرف الدوليين في كثير من الأحوال شروط بالزام الدول باتباع القواعد والمعايير الدولية في مجال الرقابة على المصارف وغيرها من قواعد ومعايير الإدارة السليمة، فالقواعد التي تصدرها لجنة بازل تتمتع بهذا الإلزام الأدبي والذي يصاحبه في معظم الأحوال تكلفة اقتصادية عند عدم الانصياع لها.

وقد أصدرت لجنة بازل عام 1996 م معايير دولية جديدة دعت المصارف المركزية الدولية إلى تطبيقها لتحسين الوضع، مؤكدة على أهمية تقييم وإدارة المخاطر التي تتعرض لها المصارف.

اقترحت استعمال 25 معياراً مقسمة على ثلاثة مرتكزات هي: كفاءة رأس المال وإجراءات الرقابة والمراجعة، وانضباط السوق.

ثم أصدرت لجنة بازل في عام 1997 بعد ذلك الأسس المحورية للرقابة المصرفية الفعالة (Core principles for effective banking supervision).

وأصدرت في عام 1999 م منهجيات أو طرق تطبيق الأسس المحورية للرقابة المصرفية الفعالة (core principles methodology).

كذلك قام صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي بتنفيذ برنامج تقييم القطاع المالي (Financial Sector Assessment Program FSAP).

وبالرغم من اهتمام لجنة بازل الكبير بالمخاطر التي يتعرض لها المصرف والجوانب الإدارية المتعلقة بها، حيث طالبت بالإفصاح عن نوعية المخاطر التي تواجه المصرف في كل عملية من عملياته والكيفية التي يدير بها المصرف هذه المخاطر وكيفية التنبؤ بها وماهي الطرق المتبعة في تحديد هذه المخاطر، إلا أن حدوث الأزمة العالمية بعد فترة قليلة من تطبيق بازل II ، بين أن هناك قصوراً في هذه الاتفاقية يتجلى بإهمال بعض أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف وعدم كفاية إفصاحاتها المصرفية، مما أدى إلى ضرورة إصلاح قواعد ومعايير العمل المصرفي والعمل وفق معايير دولية جديدة من شأنها تعزيز صلاية المصارف في مواجهة المخاطر، وهو ما تجسد في اتفاقية بازل III في أيلول عام 2010، والتي ضمت مجموعة من الإجراءات سيتم تطبيقها بشكل تدريجي لفترة زمنية تمتد حتى بداية عام 2019، وقد تضمنت هذه الإجراءات تعديلاً للمتطلبات الدنيا لرأس المال من حيث رفع كمية ونوعية الأموال الخاصة وتوسيعاً لمفهوم المخاطر حيث حاولت الاتفاقية أخذ كافة المخاطر المالية التي من الممكن أن يتعرض لها المصرف أثناء أدائه لعمله بعين الاعتبار بما فيها مخاطر الأطراف المقابلة في عقود المشتقات، وقد بينت كيفية حسابها وخصصت جزءاً من رأس المال لتغطيتها وطالبت بتعديل التقييم الائتماني عند حدوث انخفاض في الملاءة الائتمانية للطرف المقابل⁶⁰، كما تناولت بازل III المخاطر الناجمة عن عمليات التوريق بعدما أهملتها بازل II⁶¹ ، أما فيما يتعلق بإدارة المخاطر والرقابة عليها فقد احتوت

⁶⁰ Basil Committee on Banking Supervision. December 2010; A global Regulatory Framework for more Resilient Banks and Banking System.

⁶¹ Basil Committee on Banking Supervision. June 2006; International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards.

مقترحات بازل III تعديلات تخص الركيزة الثانية من مقررات بازل II وهي عملية الرقابة الاحترازية، وألزمت المصارف بضرورة الإفصاح عن كل العناصر المكونة للأموال الخاصة القانونية، وأعدت اقتراحاً يهدف إلى إلزام المصارف بالإفصاح عن معلومات واضحة ودقيقة في الوقت المناسب حول ممارسات التعويضات والمكافآت بما يسمح للمتعاملين في السوق بالتقييم الدقيق لأنشطة المصارف.

2-2-2 أهداف لجنة بازل

تهدف مقررات لجنة بازل بشكل عام إلى ما يلي⁶²:

- المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي، وخاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث، فقد توسعت المصارف وبخاصة الدولية منها خلال السبعينات كثيراً في تقديم قروضها لدول العالم الثالث، مما أضعف مراكزها المالية إلى حد كبير.
- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف التي تنشأ من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي، فمن الملاحظ منافسة المصارف اليابانية حيث استطاعت أن تتفقد بقوة كبيرة داخل الأسواق التقليدية للمصارف الغربية، وقد يكون السبب الثاني الرئيسي وراء الاندفاع الأوربي لتحديد حد أدنى لكفاية رأس المال.
- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية التي تنبع من التحرير المالي، بما في ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع وتعميق النشاط المصرفي عبر أنحاء العالم في ظل الثورة التكنولوجية والمعرفية.
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

⁶² حماد، طارق عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص126-127.

ولقد أولت بازل II أهمية قصوى لإدارة المخاطر وذلك لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة في الحفاظ على سلامة ومثانة المصارف وبالتالي الحفاظ على الاستقرار المالي بشكل عام. ومن أهم ما جاءت به بازل II هو المفارقة ما بين المصارف التي لديها إدارة مخاطر قوية مع تلك التي تقتصر إلى مثل هذا النظام وذلك بفرض متطلبات رأس مال تقل عن المفروض على تلك المصارف التي ليس لديها نظام إدارة مخاطر قوي. بمعنى أن متطلبات رأس المال أصبحت مرهونة بالقدرة على إدارة المخاطر. ومن المعروف أن المصارف وبسبب نشاطاتها المتعددة والمعقدة هي عرضة للعديد من المخاطر مثل مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة. ولذلك فإن موضوع إدارة المخاطر أصبح يلقي اهتماماً كبيراً من جهات الرقابة لأن سلامة الاقتصاد من سلامة المصارف. وليس أدل على ذلك من أن الأزمة المالية العالمية التي تحولت من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية والتي ألفت بظلالها على اقتصادات العالم، كان السبب الرئيسي في نشوئها هو ضعف إدارة المخاطر لدى كبرى المؤسسات المصرفية العالمية.⁶³

وتعتقد لجنة بازل للرقابة المصرفية أنه في حال تطبيق المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة فإن ذلك سوف يساعد في تحقيق الاستقرار المالي في البلد الذي يقوم بتطبيقها ويؤدي أيضاً إلى⁶⁴:

- 1- نشر مفاهيم موحدة للرقابة المصرفية وبالتالي تسهيل عملية التعاون الرقابي بين الدول.
- 2- فتح المجال للمصارف للتعاون مع المصارف في الدول الأخرى من حيث اعتمادها لنفس المفاهيم والإجراءات المتبعة في هذه الدول.

⁶³. المناعي، جاسم، دورة في تطوير بازل II وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي بالتعاون مع معهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية، 2010.

⁶⁴. الرضي، أحمد، النظام الرقابي المصرفي في سورية ومتطلبات مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، المركز الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط، صندوق النقد الدولي، 2005.

3- تعزيز التعاون فيما بين السلطات الرقابية للمصارف والمؤسسات المالية والأسواق المالية وشركات التأمين.

4- فتح المجال أمام السلطة الرقابية في إمكانية وضع استراتيجية لتحسين أدائها.

ونظراً لمساهمة الإفصاح المحاسبي ومتطلباته في دعم الرقابة لدى المصارف، من خلال إعطاء البيانات المالية مزيداً من الثقة والشفافية، جاءت هذه التوصيات التي وردت في تقارير لجنة بازل فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي⁶⁵ موضوع الدراسة:

- يجب أن يعطي الإفصاح صورة واضحة عن طبيعة أعمال المصرف، وبوجه خاص المعلومات الخاصة بالمخاطر المحتملة في المشتقات المالية التي يمارسها المصرف، وتشتمل هذه المخاطر على كل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة، ذلك بالإضافة إلى المخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة، كما يتعين على المصرف الإفصاح عن كيفية إدارة مخاطر المشتقات المالية.
- يجب أن تعطي الإيضاحات معلومات مفيدة عن كيفية مساهمة أنشطة المصرف في تحقيق إيراداته.
- يجب أن تركز الإيضاحات على المخاطر المهمة وأن توضح العلاقة فيما بين أنشطة المصرف بوجه عام ومخاطرها والإيرادات المتحققة منها.
- يجب أن يغطي الإفصاح كل من المعلومات الكمية والنوعية.

⁶⁵ حماد، طارق عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2003.

2-2-3 مبادئ لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية، وانعكاسها على التشريع المصرفي

في سورية

إن المبادئ التي وضعتها لجنة بازل الثانية تبلغ 25 مبدأً، وقد صمّمت هذه المبادئ كأطر عامة يمكن تطبيقها على أنظمة رقابية مختلفة وتفترض توفر مجموعة من الشروط القانونية تعمل على منح السلطة الرقابية حق فرض التعليمات والأنظمة اللازمة. وحيث أن هذه الشروط قد تكون خارجة عن سيطرة السلطة الرقابية، فإن أي انتقاص من صلاحياتها في هذا المجال سوف يعيق إلى حد كبير قدرتها الرقابية على تطبيق المبادئ الأساسية بفعالية.

تنقسم هذه المبادئ إلى خمسة وعشرين مبدأً أساسياً تنضوي تحت العناوين الرئيسية التالية⁶⁶:

- 1- المتطلبات والشروط المسبقة لرقابة مصرفية فعّالة: المبدأ الأول.
- 2- الترخيص وهيكله المصارف: المبدأ الثاني حتى المبدأ الخامس.
- 3- المعايير والأنظمة الاحترازية والمتطلبات الأساسية للرقابة: المبدأ السادس حتى المبدأ الخامس عشر.

- 4- تحديد الأساليب المستمرة للرقابة: المبدأ السادس عشر حتى المبدأ العشرون.
- 5- المتطلبات الأساسية لتوفر المعلومات الخاصة بالرقابة: المبدأ الواحد والعشرون
- 6- الصلاحيات المعطاة للسلطة الرقابية: المبدأ الثاني والعشرون.
- 7- الرقابة خارج الحدود: المبدأ الثالث والعشرون حتى المبدأ الخامس والعشرون.

إن أغلب مبادئ لجنة بازل مطبقة في سورية⁶⁷ حيث أن مصرف سورية المركزي بذل جهوداً كبيرة للالتزام باتفاق بازل II والمعايير الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية فيما يخص إدارة

⁶⁶ الرضي، أحمد، النظام الرقابي المصرفي في سورية ومتطلبات مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، المركز الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط، صندوق النقد الدولي، 2005.

مختلف أنواع المخاطر بهدف بناء نظام مصرفي آمن وسليم وذو كفاءة عالية حيث تم وضع خطة نموذجية محددة لكافة المصارف السورية لتطبيق المحاور الثلاثة لاتفاق بازل II وقد تم التركيز بشكل أساسي على المحور الثاني المتعلق بإدارة المخاطر والإدارة الرشيدة حيث أصدر مصرف سورية المركزي دليلي الحوكمة لكل من المصارف التقليدية والإسلامية يستند كل منهما إلى المعايير الدولية في هذا المجال.

كما أن مصرف سورية المركزي يحرص على التأكد من استمرار المصارف العاملة بتوفير أوضاعها للالتزام بالمتطلبات الرقابية سواء من خلال تفعيل دور مجالس الإدارة في عملية إدارة المخاطر وذلك من خلال إحداث مديريات خاصة لإدارة المخاطر وتفعيل دور التدقيق الداخلي لمتابعة المخاطر التشغيلية والثغرات في نظام الضبط الداخلي وكذلك تفعيل دور اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي لها الدور الأكبر في زيادة وعي المجلس للمخاطر التي قد يتعرض لها المصرف ومن ضمنها إمكانية حدوث عمليات غسل للأموال وتمويل الإرهاب.⁶⁸

وبالتالي نلاحظ أن مصرف سورية المركزي متوافق مع معايير الرقابة المصرفية الدولية من حيث متطلبات رأس المال والاحتياطات القانونية وإدارة السيولة، كما أنه يطبق معظم المبادئ الواردة في إطار الرقابة المصرفية التي اقترحتها لجنة بازل وقد أظهرت مصارف القطاع الخاص مستويات كبيرة من التوافق مع هذا الإطار.

⁶⁷ مياالة، أديب، حاكم مصرف سورية المركزي السابق، المنتدى السادس لمديري الالتزام، سورية، 2010

⁶⁸ مياالة، أديب، حاكم مصرف سورية المركزي السابق، المنتدى السادس لمديري الالتزام، سورية، 2010

وإن دور لجنة بازل هو دور إشرافي وليس إلزامي، ولذلك فإن تحقيق أهداف الرقابة الفعالة مرتبط بمساهمة جهات أخرى مثل الحكومات من خلال القوانين التي تفرضها وهذا ما نجده ضمن إجراءات إصلاح النظام المالي.

وعند مقارنة مبادئ لجنة بازل II مع القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف والمتعلقة بالرقابة المصرفية، نجد أن هذه القرارات قد لبت العديد من متطلبات هذه المبادئ، إلا أن هناك بعض المبادئ لم يتم التقيد بها بشكل كامل، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها عدم تمتع مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي بالصلاحيات اللازمة للقيام بدورهما كما يجب حسبما هو معمول به في المصارف المركزية في معظم دول العالم، كما نلاحظ أحياناً ازدواجية القرارات الخاصة بعمليات القطع الأجنبي التي قد تصدر عن مصرف سورية المركزي وعن مكتب القطع واحتمال ظهور تعارض في مضمون هذه القرارات وهو ما يضعف دور المصرف المركزي في استعمال أدوات السياسة النقدية كما يجب، ومن هذه الأسباب أيضاً قلة عدد الكوادر العاملة في مجال الرقابة المصرفية مقارنة بعدد المصارف وفروعها مما يجعل مراقبة هذه المصارف والفروع أمراً صعباً ويتطلب وقتاً طويلاً لإنجازه.

وعلى الرغم من أهمية المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة في إلقاء الضوء على مسؤوليات وواجبات السلطات الرقابية للمصارف، وفي كونها قواعد استرشادية يُهتدى بها عند تقييم فعالية الأنظمة الرقابية وخاصة لدى الدول الناشئة، إلا أنها لا تعتبر حلاً لتصحيح خلل اقتصادي قائم أو ضماناً لعدم ظهور تعثرات مصرفية. كما لا يمكن ضمان فعاليتها ونجاحها في غياب بيئة توفر

السلطة الرقابية الدعم الكافي والمساندة اللازمة وما يشمل ذلك من منحها صلاحيات كاملة وموارد كافية وعناصر بشرية كفوءة⁶⁹.

كما أنه قد حددت لجنة بازل ترتيبات معينة للقيام بعملية الرقابة المصرفية الفعّالة تمثلت في تحديد المخاطر المصرفية فهناك مجموعة من المخاطر يترتب على المراقبين المصرفيين فهمها والتأكد بأن تلك المصارف تقوم بإدارتها وقياسها بشكل كاف، وأهم المخاطر الرئيسة التي تواجه المصارف:

1. مخاطر الائتمان:

تتمثل مخاطر الائتمان بعدم قدرة العملاء على الدفع في الوقت المحدد، فيجب الانتباه إلى المقدرة الائتمانية للمقترضين عند منحهم الائتمان، إذ من المحتمل أن تتغير تلك المقدرة وتخفض بعد فترة زمنية معينة نتيجة لعوامل مختلفة وبالتالي عدم قدرتهم على السداد.

2. مخاطر السيولة:⁷⁰

تنشأ بسبب عدم قدرة المصرف على مواجهة خفض التزاماته تجاه الغير أو تمويل زيادة أصوله، وذلك عندما لا تتوفر لدى المصرف السيولة الكافية ولا يمتلك القدرة للحصول على الأموال اللازمة وهذا سينعكس على ربحيته وفي الحالات الشديدة قد يؤدي إلى إعسار المصرف.

3. مخاطر السوق:

⁶⁹ الرضي، أحمد، النظام الرقابي المصرفي في سورية ومتطلبات مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة، المركز الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط، صندوق النقد الدولي، 2005.

⁷⁰ Derrick, ware, Basic principles of banking supervision, 1996

تواجه المصارف خطر خسارة جزء من أصولها نتيجة لتحركات الأسعار في السوق بالرغم مما تقدمه المعايير المحاسبية القائمة من تحديد لهذه المخاطر في الأنشطة المصرفية المختلفة، وتزداد هذه المخاطر عندما تتبنى المصارف مراكز مفتوحة لعملاتها خلال فترات عدم استقرار أسعار الصرف.

4. مخاطر التشغيل:

تتجسد أهم أنواع مخاطر التشغيل في قصور الرقابة الداخلية وضعف سيطرة مجلس الإدارة، مما قد يؤدي إلى خسائر مالية ناتجة عن الخطأ أو الغش أو عدم تنفيذ القرارات في الوقت المناسب أو إنجاز العمل المصرفي بطريقة غير سليمة مثل تجاوز موظفي الائتمان السلطات الائتمانية المخولة لهم، وقد تنتج مخاطر التشغيل بسبب الخطأ في نظم تكنولوجيا المعلومات أو الحوادث كالحرائق الضخمة أو كوارث أخرى.

5. مخاطر السمعة:

تنشأ بسبب الفشل في التشغيل أو عدم التلاؤم مع القوانين والقواعد أو نتيجة مصادر أخرى، وتلحق هذه المخاطر ضرراً كبيراً بالمصرف باعتبار أن طبيعة عمله تتطلب الحفاظ على ثقة المودعين والمقترضين وبصفة عامة السوق بكامله.

6. مخاطر الدول أو التحويل:

بالإضافة إلى مخاطر الائتمان المرافقة لعملية الإقراض، فإن الإقراض الدولي يتضمن مخاطر دولية تتعلق بالأحوال الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية للبلد الأصلي للمقترض وتتضح هذه المخاطر عند إقراض حكومات أجنبية، إذ تكون هذه القروض غير مضمونة عادةً، أما مخاطر التحويل فتتأثر عندما يكون التزام المقترض المالي غير محرر بالعملة المحلية ولا يمكن تحويله.

7. مخاطر سعر الفائدة:

تشير مخاطر سعر الفائدة إلى تعرض المركز المالي للمصرف للتحركات العكسية في أسعار الفائدة، وتؤثر على عوائد المصرف وعلى القيمة الاقتصادية لأصوله والتزاماته، وبالرغم من أن هذه المخاطر تشكل جزءاً عادياً من العمل المصرفي إلا أن الإفراط فيها من شأنه أن يهدد عوائد المصرف وقاعدته الرأسمالية، لذلك فإن إدارة تلك المخاطر تحتل أهمية متنامية في الأسواق المالية المعقدة، وكذلك في الدول التي حررت أسعار الفائدة في أسواقها.

8. مخاطر قانونية:

تتعرض المصارف لأشكال مختلفة من المخاطر القانونية ، وذلك بسبب عدم توفر المعلومات والنصائح القانونية في المصرف، كذلك قد تتعرض المصارف لتلك المخاطر بسبب الدخول في صفقات معينة والتي لا يوجد لها قانون ينظم تعامل الطرف المقابل فيها.⁷¹

والجدير بالذكر أنه كان للجنة بازل للرقابة المصرفية التابعة لبنك التسويات الدولي دور مهم في مجال الإفصاح في المصارف، كما تم إصدار عدة تقارير بشأن الإفصاح في القوائم المالية في المصارف تشتمل على الإفصاح عن المتاجرة في أنشطة المشتقات المالية وغيرها من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها بشكل مناسب مثل كيفية قياس وإدارة المخاطر، وذلك بما يمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم قدرة المصرف في إدارة الأنواع المختلفة من المخاطر.

ولدى دراسة التقارير السنوية والإفصاحات في المصارف الخاصة فيما يتعلق بكفاية رأس المال، نجد أن هذه المصارف تحافظ على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطتها

⁷¹ . غنام، ريم، دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2005.

المختلفة، حيث يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة عن مجلس النقد والتسليف والمستندة إلى مقررات بازل الدولية. وتأتي أهمية كفاية رأس المال من كون رأس المال مصدر أساسي لمواجهة المخاطر المتعددة التي قد تواجه المصارف، وفي سبيل ذلك تعمل المصارف وبشكل مستمر على تحسين ورفع كفاءتها في إدارة المخاطر التي قد تواجه نشاطات وتوظيفات المصرف، وتقوم بالمتابعة الحثيثة لكافة المخاطر التي قد تكتنف توظيفاتها، وتقوم بوضع الأسس الكفيلة بتخفيض التعرض لهذه المخاطر قدر الإمكان لتجنب الخسائر التي قد تؤثر على متانة رأس المال، وبالإضافة إلى ذلك يعمل المصرف على تحسين إجراءات الرقابة الداخلية والامتثال الأفضل لمتطلبات الجهات الرقابية، الأمر الذي يساعد المصرف في تحقيق أهداف كفاية رأس المال، ويتم قياس المخاطر عند احتساب كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف ذات الصلة والتي تستند في مضمونها إلى تعليمات ومقررات لجنة بازل.

وحسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 الصادر في 24 كانون الثاني 2007 يجب ألا تتدنى نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية عن نسبة 8%. ثم صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم (1088/م/ن/ب 4) تاريخ 26 شباط 2014 والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م/ن/ب 1 تاريخ 04 شباط 2008 بحيث يتم إدراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم (253/م/ن/ب 4) لعام 2007.

2-3 المبحث الثالث: الجهات الرقابية على المصارف الخاصة

2-3-1 الاتجاهات العالمية في تحديد الجهات الرقابية

تختلف وجهات النظر بشأن تحديد الجهة المسؤولة عن الرقابة المصرفية - وذلك نظراً لاختلاف الظروف المؤسسية والثقافية الإدارية ومدى التقدم الاقتصادي وانفتاح أسواق المال في كل دولة - حيث يرى البعض قيام المصرف المركزي بالإشراف التام على المصارف واستقلاليتها في أداء هذه المهمة، بينما يرى البعض الآخر إمكانية قيام جهات وهيئات رقابية أخرى (عامة أو خاصة) بالإشراف على المصارف بهدف إتاحة المجال للمصرف المركزي للقيام بوظيفته الأساسية ألا وهي رسم وتنفيذ السياسة النقدية.

في حين يختلف البعض عن الآراء السابقة موضحين ضرورة وجود تعاون وثيق بين كل من المصرف المركزي والهيئات الرقابية استناداً إلى التداخل بين كل من وظيفة الرقابة المصرفية وتحديد وصياغة السياسة النقدية التي يجب أن تتسق إلى حد كبير مع السياسة الاقتصادية للدولة. وفي ذلك الإطار انقسمت دول العالم فيما يتعلق بتحديد الجهات المنوط بها عملية الرقابة إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

المجموعة الأولى: مجموعة الدول التي يقوم فيها المصرف المركزي (مستقلاً) بالإشراف والرقابة المصرفية، وهو ما يسمى بنموذج المصرف المركزي Central Bank Model.

المجموعة الثانية: مجموعة الدول التي تقوم فيها هيئات رقابية متخصصة بالإشراف على المصارف بالتعاون مع المصرف المركزي ووزارة المالية، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف أهمية دور المصرف المركزي وصور تدخله كجهة رقابية من دولة إلى أخرى.

المجموعة الثالثة: مجموعة الدول التي تقوم فيها وزارة المالية أو هيئات متخصصة فقط بالإشراف على المصارف، ويطلق على المجموعتين الثانية والثالثة النموذج البديل للرقابة المصرفية Alternative Model.

ويشير تتبع ممارسات السلطات النقدية في الدول الصناعية المتقدمة إلى وجود اتجاه للفصل بين سلطة رسم وتنفيذ السياسة النقدية وبين سلطة الإشراف على أداء الجهاز المصرفي، والواقع أن 50% فقط من الدول الصناعية المتقدمة هي التي تضمن هاتين المجموعتين من الوظائف تحت لواء المصرف المركزي.

ومن الجدير بالذكر أنه في جميع الدول الصناعية المتقدمة يعهد بالوظائف المتعلقة بالسياسة النقدية للمصرف المركزي، أما وظائف الإشراف على الجهاز المصرفي فيمكن أن تكون من نصيب المصرف المركزي كما هو الحال في أستراليا ونيوزيلندا أو من نصيب سلطة أخرى تتبع وزارة المالية أو هيئة فنية متخصصة كما هو الحال في اليابان وكندا والنمسا وسويسرا وبلجيكا والدانمارك والنرويج وألمانيا والمملكة المتحدة، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيتقاسم مهمة الإشراف على الجهاز المصرفي كل من مجلس الاحتياطي الاتحادي ووزارة المالية والهيئة الاتحادية للتأمين على الودائع.⁷²

ويوضح هذا الاختلاف في نظم الرقابة المصرفية في الدول الصناعية المتقدمة تطبيق ما يسمى بالنموذج البديل للرقابة المصرفية والعمل به على نطاق واسع، حيث يمثل التعاون بين المصارف المركزية والهيئات الرقابية الخاصة ووزارة المالية في العديد من الدول المتقدمة (إنجلترا - أمريكا - فرنسا - ألمانيا) حجر الأساس للرقابة الفعالة واللازمة لضمان سلامة النظام المالي، وذلك مع

⁷². النشرة الاقتصادية - المصرف الأهلي المصري "نظم الرقابة المصرفية في الدول المتقدمة" - العدد الرابع - المجلد الرابع والخمسون - القاهرة 2001 ص 12.

الأخذ في الاعتبار اختلاف أهمية الدور الرقابي للمصرف المركزي من دولة إلى أخرى في تلك المجموعة، وقد بلغ هذا الدور أقصاه في إيطاليا وأدناه في اليابان وكندا بينما اختفى تماماً في إنجلترا.⁷³

لقد كان من وراء إنشاء المصارف المركزية رغبة الحكومات في التدخل بالنشاط المصرفي وإدارة عمليات الإصدار النقدي التي كانت تتولاها في السابق المصارف التجارية، ولهذا سميت المصارف المركزية بداية نشأتها بـ "مصارف الإصدار"

أنشئ أول مصرف مركزي بالعالم في السويد عام 1651، ثم تلاه مصرف إنجلترا عام 1694 لأنها تولت مهمة الإصدار النقدي وتنظيمه بالحدود والشروط التي تقرها الحكومة ثم أخذت المصارف المركزية تتولى تدريجياً مهمة الرقابة على النشاط المصرفي وتوجيهه بما يتناسب وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

وأنشئ مصرف سورية المركزي عام 1953 كمؤسسة عامة ذات استقلال مالي وإداري تتولى تنفيذ السياسة النقدية التي يقرها مجلس النقد والتسليف وتعمل تحت إشراف الدولة وضماناتها وضمن التوجيهات العامة للسياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل مجلس الوزراء، كما يمارس دوره الرقابي على مختلف المصارف العاملة في سورية من خلال مفوضية الحكومة لدى المصارف.

وبالتالي تعتبر سورية من المجموعة الأولى التي يقوم فيها المصرف المركزي (مستقلاً) بالإشراف والرقابة المصرفية، وطبعاً لا يخفى دور هيئة الأوراق والأسواق المالية بالرقابة على أعمال ونشاطات الجهات الخاضعة لإشرافها ومنها القطاع المصرفي.

⁷³. شلبي، ماجدة، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل، 2002.

ستقوم الباحثة في هذا الفصل بدراسة متطلبات الرقابة من قبل مصرف سورية المركزي في المطلب الثاني، ثم دراستها من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية في المطلب الثالث.

2-3-2 رقابة المصرف المركزي على المصارف الخاصة

حرص مصرف سورية المركزي على الارتقاء بسوية الرقابة المصرفية من خلال تطوير مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف المعنية بعملية الرقابة المصرفية، وتدريب العاملين فيها وزيادة مهاراتهم وخبراتهم، كما سعى مصرف سورية المركزي لتفعيل عمل مركزية المخاطر وذلك في إطار سعيه الدائم والمستمر لتطوير بيئة العمل المصرفي ومتطلباتها ودعمها بآخر المستجدات في مجال الرقابة المصرفية بما يتماشى مع المعايير المصرفية الدولية.

أما الهدف الأساسي لرقابة مصرف سورية المركزي على المصارف العاملة، فيكمن في وضع الأهداف المنصوص عليها في قانون النقد والتسليف السوري موضع التطبيق والتمثلة في:⁷⁴

1. تنمية السوق النقدية والمالية وتنظيمها وفقاً لحاجات الاقتصاد القومي.
2. تثبيت النقد السوري وتأمين حرية تحويله إلى العملات الأخرى.
3. توسيع إمكانيات استخدام الموارد وزيادة الدخل القومي.
4. توجيه السياسة النقدية بما يخدم أهداف الدولة المتمثلة بالتنمية الاقتصادية.

تمارس مفوضية الحكومة لدى المصارف مهامها وفق أحكام الباب الرابع من قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم 23 تاريخ 17/3/2002، وتعمل وفق توجيهات مجلس النقد والتسليف وتشكل جزءاً من ملاك مصرف سورية المركزي. تقوم المفوضية بالإشراف على

⁷⁴ المادة الأولى من القانون رقم 23/ قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي.

المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية من أجل الحفاظ على نظام مصرفي سليم داعم لعملية النمو الاقتصادي.

حيث تم بموجب قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002 إعادة إحياء مجلس النقد والتسليف والذي يتولى العديد من المهام أهمها؛ الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي وبعض المؤسسات المالية (شركات الصرافة، ومؤسسات التمويل الصغير) عبر مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف والتي تعمل وفق توجيهات هذا المجلس، وتعتبر هذه المديرية الجهة المسؤولة عن ترخيص وتسجيل المصارف والمؤسسات المالية المذكورة أعلاه إضافة إلى دورها الرئيسي والأساسي الذي يتمحور في الرقابة والإشراف عليها والتأكد من الالتزام بأحكام القانون المشار إليه أعلاه ولأحكام المراسيم والقرارات الصادرة بموجبه، بهدف حماية أموال المودعين والحفاظ على نظام مصرفي سليم داعم لعملية النمو الاقتصادي، إضافة إلى قيامها بمتابعة الشؤون المتعلقة بالمخاطر المصرفية وتجميع معلومات عن المخاطر الائتمانية المتعلقة بزبائن المصارف بشكل دوري والقيام بجميع الدراسات وتنظيم جميع الإحصاءات المتعلقة بوضعية المصارف وبالفعاليات المصرفية في الدولة.

إن أقسام مديرية مفوضية الحكومة على الشكل التالي:⁷⁵

- 1- قسم الرقابة الميدانية: يقوم قسم الرقابة الميدانية بإنجاز مهمات رقابية على المصارف العاملة والتي يتم من خلالها دراسة وتقييم المخاطر المصرفية المختلفة لدى المصارف وتقدير حجم الخسائر المحتملة عليها وتقييم أداء المصرف في إدارته لموجوداته ومطلوباته.

⁷⁵ موقع مصرف سورية المركزي، نبذة تعريفية عن مفوضية الحكومة لدى المصارف، 2017.

2- قسم الرقابة المكتبية: تساهم في إعداد مهمات التفتيش لدى المصارف حول كل مصرف ومتابعتها لتنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة، كما يقوم القسم بالتأكد من تقيّد المصارف بتطبيق نماذج الأوضاع المصرفية والبيانات والنماذج التي يقرها المجلس والمتعلقة بأعمال القسم، بالإضافة إلى دراسة وتحليل الأوضاع والبيانات وإعداد التقارير المكتبية الدورية عن وضع كل مصرف على حدة متضمنة أهم المؤشرات المصرفية والمالية ومراقبة نشاط المصارف من خلال احتساب كل المؤشرات المالية الدالة على تطور وضعها وتقييم أدائها، في سبيل التحقق من توفر الحد الأدنى من كفاية رأس المال.

3- قسم التسجيل والتراخيص: يتولى مهمة الترخيص والتسجيل لكل من المصارف التقليدية والإسلامية والمؤسسات المالية (شركات الصرافة، مؤسسات التمويل الصغير) وفق القوانين والأنظمة الخاصة بها.

4- قسم المتابعة: يقوم باستلام التقارير التي يعدها مراقبو مديرية مفوضية الحكومة والتنسيق معهم لدراسة الملاحظات الواردة في تقاريرهم بهدف الوصول إلى تجميع موحد لأهم الملاحظات من أجل إرسالها إلى إدارة المصارف والمؤسسات المالية المراقبة لدراستها والإجابة عليها ضمن المهل المحددة.

5- قسم المصارف الإسلامية: يتولى مهمة الرقابة على المصارف الإسلامية العاملة، إضافة إلى التحقق ميدانياً من التزام المصرف بأحكام المرسوم التشريعي رقم 35/ عام 2005، وذلك بغرض حماية المودعين وأصحاب الحسابات الاستثمارية بالإضافة إلى التحقق من التزام المصارف بالشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها.

6- قسم المؤسسات المالية: يتألف من دائرتي الرقابة المكتبية والرقابة الميدانية على المؤسسات

المالية (شركات الصرافة- مؤسسات التمويل الصغير)، بحيث يقوم القسم بتجميع البيانات المتعلقة

بقطاع المؤسسات المالية ومن ثم تدقيق وتحليل البيانات المالية لها وتقييم أدائها.

7- قسم الأخطار المصرفية: يقوم بتجميع المعلومات الائتمانية الخاصة بزبائن القطاع المصرفي

والمصرح عنها شهرياً من المصارف العاملة في القطر وفق ما هو منصوص عليه بقرار مجلس

النقد والتسليف رقم (196) لعام 2006 وإبلاغ المصارف العاملة في القطر بمجمل التسهيلات

الائتمانية الممنوحة لعملائها.

8- قسم البحوث والدراسات: يتولى مهمة إعداد دراسات وبحوث في كل ما هو جديد في مبادئ

الرقابة المصرفية والمالية والمعايير الدولية، كما يقوم القسم بمتابعة علاقة مديرية مفوضية الحكومة

بالمؤسسات والسلطات الرقابية المحلية والعربية والدولية وتهيئة المراسلات معها وتحضير المعلومات

والتقارير والبيانات التي تطلبها هذه الجهات، بهدف تحقيق منظومة رقابية متكاملة ومتواصلة مع

الجهات الرقابية في الدول المجاورة.

كما يقوم القسم بدراسة القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف بالإضافة إلى القرارات النازمة

للقطاع المصرفي وقطاع المؤسسات المالية بهدف تعريف باقي الأقسام في مديرية مفوضية

الحكومة لدى المصارف (بالتعاون مع القسم المختص) بهذه القوانين والقرارات بغرض بيان

مضمون القرارات ومتطلبات تطبيقها على المستوى الداخلي والخارجي.

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن للقرارات والتعليمات والضوابط الاحترازية التي تحدد المخاطر التي

تتحملها المصارف المرخصة في سورية التي وضعها واتخذها مصرف سورية المركزي دوراً كبيراً

في الحد من آثار أي أزمة قد تؤثر على القطاع المصرفي في سورية.

فالأهمية الخاصة للدور الذي يضطلع به القطاع المصرفي في الاقتصاد الوطني يفرض ضرورة التركيز على تنظيم هذا القطاع والإشراف عليه ورقابته بالشكل السليم، حيث تتضمن الرقابة المصرفية «بنوعيتها الميدانية والمكتبية» جانبين، الأول يتمحور حول وضع التشريعات والضوابط، والثاني في التأكد من التزام المؤسسات المالية بهذه التعليمات.

يضع مجلس النقد والتسليف المعايير والضوابط التي يجب على المصارف الالتزام بها، فقد اعتمد المجلس في قراراته تطبيق أهم المعايير المحاسبية الدولية وتطبيق معايير بازل II، كما تقوم مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف في مصرف سورية المركزي بالإشراف على المصارف ومراقبتها وفق توجيهات مجلس النقد والتسليف لذا حرص مصرف سورية المركزي على الارتقاء بمستوى الرقابة المصرفية من خلال تطوير مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف، وتدريب العاملين فيها وزيادة مهاراتهم وخبراتهم.

إن التزام المصارف في سورية بالقرارات والتعليمات والضوابط الرقابية يجنبها الوقوع في صعوبات أو اضطرابات، وتساهم بمجملها في حماية القطاع المصرفي في الجمهورية العربية السورية من الأزمات المالية، ومن أهم القرارات المتخذة ضمن هذا المجال⁷⁶:

- 1- القرار الخاص بالتعليمات الخاصة بالحيلة والحذر في التعامل مع الزبائن.
- 2- القرار الخاص بالاحتياطي الإلزامي على الودائع والذي تم رفعه الى 10% بهدف الحد من سيولة السوق وجعل المصارف أكثر حصانة لمواجهة أية هزات من الممكن أن تتعرض لها.
- 3- نسب السيولة الواجب الاحتفاظ بها لدى المصارف من كافة العملات.

⁷⁶ ميالة، أديب، سياسات وإجراءات مصرف سورية المركزي اتجاه الأزمة، 2009.

4- تصنيف مخاطر الديون ونظام تكوين المؤونات للديون غير المنتجة.

5- القواعد العامة للأخطار المصرفية والعملاء المتخلفين عن الوفاء.

6- الحدود القصوى المسموح بها لتركيزات المخاطر المصرفية.

7- التعليمات الخاصة بمراكز القطع الأجنبي.

8- كفاية رأس المال وتضمينها مخاطر السوق انسجاماً مع مقررات بازل II.

9- التعليمات الخاصة بالحد الأقصى للتسهيلات والتمويلات المسموح بها.

وبالتالي يمكننا القول إن قرارات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي ساهمت بوجود دور فعال للرقابة المصرفية حيث أدت هذه القرارات الى حماية وتحسين القطاع المصرفي وساهمت الضوابط الموضوعية في جعل الآثار السلبية للأزمة المالية على المصارف في الحد الأدنى. والجدير بالذكر فيما يخص أسعار الفائدة فقد اتخذ مجلس النقد والتسليف خلال الأعوام الماضية حزمة من القرارات بهدف تغيير هيكلية الودائع لتصبح أكثر استقراراً، من خلال تخفيض نسبة الحسابات الجارية وودائع التوفير «التي هي ودائع تحت الطلب» وزيادة نسبة الودائع لأجل لدى المصارف، وتم ذلك بشكل تدريجي مستمر وعلى عدة مراحل ضمن إطار خطة مدروسة بهدف جعل هيكلية الودائع أكثر ملاءمة مع حاجات الإقراض الاستثماري. ومن جهة أخرى قام مجلس النقد والتسليف بمنح المصارف هوامش حرية أوسع في تحديد معدلات الفوائد وفقاً لأوضاع السوق بشكل متدرج، والانتقال من تحديد أسعار الفائدة بشكل إداري على كل من الودائع والقروض، إلى جعل أسعار الفائدة المدينة «الفوائد على الإقراض» المحددة وفقاً لقرارات مجلس النقد والتسليف معدلاتاً تأشيريه تسترشد بها المصارف العاملة في سورية الخاصة منها والعامة عند

تحديد لها لأسعار الفائدة لديها، أما أسعار الفائدة الدائنة «الفوائد على الودائع» فقد أعطى المصارف هامش حركة +2% حول المعدلات التي يقرها المجلس⁷⁷.

كما تقوم المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية⁷⁸ بتوفيق أوضاعها للالتزام بالقرارات الرقابية سواء من خلال تفعيل دور مجالس الإدارة في عملية إدارة المخاطر من خلال إنشاء أقسام خاصة لإدارة المخاطر وتفعيل دور التدقيق الداخلي لمتابعة المخاطر التشغيلية والشغرات في نظام الضبط الداخلي، وكذلك تفعيل دور اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي لها الدور الأكبر في زيادة وعي المجلس للمخاطر التي يتعرض لها المصرف. بالإضافة إلى إرساء الحد الأدنى لمتطلبات الإفصاح الواجب على المصارف الالتزام بها بالشكل الذي يحقق تأمين المعلومات الضرورية بما يتناسب مع انطلاقة السوق المالي في دمشق.

ولقد قام مصرف سورية المركزي بتعزيز قنوات التواصل مع المصارف السورية، بحيث تتم مناقشة مشاريع التشريعات الرقابية قبل صدورهم وذلك بغية تقليص الفجوة بين التشريع والتطبيق واكتشاف الصعوبات وتذليل العقبات التي تعترض التطبيق والامتثال الكامل للتعليمات الرقابية وخاصة ما يتعلق منها بتركيبة وهيكلية النظام المالي ودرجة تطور عناصره من جهة، ومدى توفر الكوادر المؤهلة على نحو ملائم وخاصة تلك المسؤولة عن إدارة المخاطر من جهة أخرى.

كما وتم العمل على تشكيل لجان مشتركة على أعلى المستويات بين المصرف المركزي والمصارف العاملة في سورية بهدف مناقشة كافة الأمور والمعوقات المتعلقة بتطبيق القرارات الرقابية والتي

⁷⁷ غنام، ريم: دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2005.

⁷⁸ ميالة، أديب، حاكم مصرف سورية المركزي السابق، مؤتمر "المقاربة الجديدة لإدارة المخاطر المصرفية في ضوء الأزمة المالية الحالية" بيروت. 2009.

تستند في جوهرها على المبادئ والاتفاقيات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة وبما ينسجم مع المعطيات المتعلقة بالنظام المالي السوري.

ومن ناحية الرقابة المصرفية فقد حرص مصرف سورية المركزي على تطوير الرقابة المصرفية لتتلاءم مع معطيات القطاع المصرفي من جهة، وللحفاظ على سلامة ومتانة القطاع المصرفي بوصفه قاطرة النمو من جهة أخرى، وهنا لا بد من التأكيد على أن انتقاء وجود رقابة مالية على عمل المؤسسات المالية من شأنه أن يؤدي إلى تشتت آليات العمل وانحراف الممارسات عن القواعد التي وضعتها السلطات النقدية للوصول إلى بيئة مالية منسجمة ومتواكبة مع المعايير والممارسات الدولية، كما أن وجود مثل هذه التشريعات يعزز تطبيق مبادئ الحوكمة لدى الجهاز المصرفي. لذا فقد حرص مصرف سورية المركزي على الارتقاء بسوية الرقابة المصرفية من خلال تطوير مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف المعنية بعملية الرقابة المصرفية، وتدريب العاملين فيها وزيادة مهاراتهم وخبراتهم.

كما يسعى مصرف سورية المركزي لتفعيل عمل مركزية المخاطر وذلك في إطار سعيه الدائم والمستمر لتطوير بيئة العمل المصرفي ومتطلباتها ودعمها بآخر المستجدات في مجال الرقابة المصرفية بما يتماشى مع المعايير المصرفية الدولية، هذا بالإضافة إلى قيام مجلس النقد والتسليف من خلال قراراته باعتماد تطبيق أهم المعايير الدولية الخاصة بالمحاسبة والرقابة وعلى رأسها معايير بازل II كمعايير إدارة مخاطر السيولة، والتعليمات الخاصة بمعايير إدارة مخاطر الائتمان، والتعليمات الخاصة بتصنيف مخاطر الديون، ونظام تكوين المؤونات للديون غير المنتجة، والحدود

القصوى المسموح بها لتركز المخاطر المصرفية، والتعليمات الخاصة بالمخاطر التشغيلية، ومعايير

كفاية رأس المال، إلى جانب استحداث قسم خاص بمركزية المخاطر لدى مديرية المفوضية.⁷⁹

وتنفيذاً لأحكام الفقرة 2 من المادة (105) من قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم/23/ لعام 2002 ومواعيد نشرها، فقد تم تحديد البيانات المالية السنوية المعدة للنشر في المادة (19)، الفقرة (ب) على الشكل التالي: "على المصارف الخاصة أن تقوم بنشر بياناتها المالية الدورية في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين وذلك خلال شهر من تاريخ توقيع مفتش الحسابات المعين من قبل الجمعية العمومية للمساهمين على هذه البيانات انسجاماً مع المادة /12/ من نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية الصادرة بقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (3943) تاريخ 2006/8/28"، كما ويتوجب على المصارف الخاصة أخذ موافقة مفوضية الحكومة لدى المصارف قبل نشر هذه البيانات المالية السنوية.

وبناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم 439/ م ن / ب 4 بتاريخ 2008/11/25، فقد تم اعتماد النماذج الموحدة للبيانات المالية السنوية، السياسات المحاسبية والإيضاحات والإفصاحات للمصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية، وتُحدد النماذج والإيضاحات المرحلية من قبل مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف.

ولدى دراسة التقارير السنوية والإفصاحات في المصارف الخاصة يتبين لنا التزام المصارف الخاصة موضوع الدراسة بإعداد قوائمها المالية وإفصاحاتها وإيضاحاتها وفق هذه النماذج، كما يتولى مجلس النقد والتسليف مهمة العمل على تنظيم عمل المؤسسات المالية والمصرفية في

⁷⁹ ميالة، أديب، حاكم مصرف سورية المركزي السابق، مؤتمر "المقاربة الجديدة لإدارة المخاطر المصرفية في ضوء الأزمة المالية الحالية" بيروت. 2009.

الجمهورية العربية السورية، حيث تخضع المصارف العاملة في سورية إلى سلطته، ليقوم بتنسيق فعاليتها ضمن صلاحياته وضمن التوجهات العامة للدولة التي يقرها مجلس الوزراء سعياً منه لتحقيق أهداف تنمية السوق النقدية والمالية واستقرارها وفقاً لحاجات الاقتصاد القومي، كما يقوم مصرف سورية المركزي من خلال مفوضية الحكومة لدى المصارف بالإشراف على المصارف الخاصة العاملة في سورية ويعمل في ذلك على اتباع أحدث المعايير الدولية في هذا المجال.

كما تبين لنا أن المصارف الخاصة تخضع لجملة من الأنظمة والقوانين والتعليمات التي تضع في إطارها العريض ضرورة توفير نظام رقابة فاعل في تأمين درجة عالية من الدقة في إعداد التقارير المالية، حيث يأتي تعيين مدقق حسابات خارجي معتمد من قبل الجهات الرقابية ومنتخب بشكل كامل من مساهمي المصرف كجزء هام من أنظمة الرقابة على مراجعة وتدقيق التقارير المالية علماً بأن المدقق المنتخب يتمتع بشكل كامل بالحيادية وبعيد كل البعد عن تأثير الإدارة التنفيذية أو أي جهة أخرى .

من جهة أخرى، يأتي دور لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة كمكمل للخطوة الأولى حيث يلقي على عاتقها متابعة أعمال التدقيق المنجزة من قبل مدقق الحسابات ومناقشة تقريره بكل عناية للتأكد من سلامة الإجراءات المطبقة داخلياً عند إعداد القوائم المالية والتأكد من صحة البيانات ومدى انسجامها مع معايير المحاسبة الدولية والتعليمات والقوانين الصادرة عن الجهات الرقابية.

علاوة على كل ما تقدم، يوجد مراقبين داخليين حياديين داخل المصرف يتبعون لمصرف سورية المركزي مباشرة من حيث المهام والواجبات والذين يترتب عليهم المصادقة على كافة التقارير المالية الموجهة لمصرف سورية المركزي بكافة أنواعها، وكذلك القيام بمهام غرضية وبشكل عشوائي للتأكد من التزام المصرف بالأنظمة للمساعدة في رفع مستوى الضبط والرقابة على التقارير

المالية. هذا بالإضافة إلى رقابة هيئة الأوراق والأسواق المالية على القوائم المالية وإفصاحاتها والتي لها الحق في منح حق نشر القوائم المالية حسب تعليمات الإفصاح الصادرة عنها (كما سنلاحظ في المطلب الثالث من هذا الفصل)، وكذلك الاستفسار عن أي من هذه الإفصاحات إضافة إلى الرقابة اليومية التي يفرضها مصرف سورية المركزي على عمليات المصرف ليشمل ذلك تقاريره المالية بأنواعها.

2-3-3 رقابة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية على المصارف الخاصة

ازادت الحاجة لوجود أسواق للأوراق المالية وذلك لدورها في تنمية النشاطات الاقتصادية وقيامها بمختلف أنواع النشاطات الاقتصادية - الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية - لاسيما أنها تشكل الحيز الذي يتوفر فيه أدوات ممارسة حركة تلك النشاطات وخصوصاً ما يتعلق برؤوس الأموال المعروضة والخاضعة للاستثمارات وتقابلها الجهات الطالبة أو المستثمرة لتلك الأموال أي أنها تجمع بين المؤسسات الادخارية والمؤسسات الاستثمارية ويتحقق ذلك من خلال ذلك التوازن بينهما وتحقق القيم الخاصة بأسهم الشركات العاملة فيها⁸⁰.

إن سوق دمشق للأوراق المالية هي سوق تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وتخضع في ممارسة عملها ونشاطها لأحكام المرسوم رقم /55/ للعام 2006 الناظم لعمل سوق دمشق للأوراق المالية، ولأحكام المنصوص عليها في قانون الهيئة رقم /22/ لعام 2005 ومختلف الأنظمة الصادرة عن مجلس إدارة السوق بعد اعتمادها من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

⁸⁰ سلمان، غيداء، سوق دمشق للأوراق المالية في ظل تداعيات الأزمة السورية الراهنة، رسالة ماجستير، 2015.

وتهدف السوق إلى توفير المناخ المناسب لتسهيل استثمار الأموال وتوظيفها وتأمين رؤوس الأموال اللازمة لتوسيع النشاط الاقتصادي من خلال ترسيخ أسس التداول السليم والواضح والعادل للأوراق المالية.

وإن الاستثمار من خلال التداول في سوق الأوراق المالية (السوق المالي) يعتمد بالدرجة الأساس على الإفصاح عن البيانات والمعلومات عن جميع أنشطة الشركات المدرجة أسهمها في هذه السوق وبالتالي فهي العنصر الاساس في تحديد أسعار الأوراق المالية، وإن دقة وإيجابية هذه البيانات والمعلومات المفصح عنها تؤثر كثيراً على قرارات المستثمرين وبالمقابل فإن أي خلل في هذه البيانات والمعلومات يؤثر سلباً في موثوقيتها ويؤدي بالتالي إلى انخفاض كفاءة السوق المالي، وينعكس انخفاضاً بسعر السهم في السوق المالي، ولتطبيق شروط الكفاءة العالية للسوق المالي لابد من وجود هيئة للأوراق والأسواق المالية تقوم بمراقبة وضبط عمليات التداول في الأسواق المالية والإشراف عليها بهدف حماية مصالح المستثمرين وحملة الأسهم، لأنه على الرغم من توفر كافة الشروط المناسبة لتحديد عمليات التداول ومراقبتها إلا أن الواقع أثبت وجود ثغرات يستطيع المستثمرين المرور من خلالها وتحقيق أرباح غير حقيقية بالإضافة للمخالفات التي يحتمل ارتكابها من قبل الشركات وخاصة بموضوع دقة البيانات والمعلومات وسرعة وصولها للمستثمرين وأثر ذلك على السوق المالي والاقتصاد الوطني.⁸¹

تمارس الهيئة دورها بالإشراف والرقابة على قطاع الأوراق المالية والفعاليات المتعلقة به، فتقوم بتنظيم وتطوير نشاطات السوق الأولي ومكوناته، فيتضمن عملها الشركات المساهمة وشركات الخدمات والوساطة المالية ومفتشي الحسابات من خلال مديرياتها باختصاصاتها المختلفة.

⁸¹ باخوص، روى، دور هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية في رفع كفاءة السوق المالي، رسالة ماجستير، 2015.

وقد نص القانون⁸² رقم 22 لعام 2005 على أن هيئة الأوراق والأسواق المالية هي جهة ناظمة ترتبط برئيس مجلس الوزراء وتتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري، ويكون لها جميع الصلاحيات اللازمة للقيام بالمهام والوظائف المنوطة بها، وبما يحقق أهدافها.

وتهدف الهيئة إلى:

- تنظيم وتطوير الأسواق المالية والأنشطة والفعاليات الملحق بها، وذلك بما يضمن تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية ويساهم في الحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية.
- حماية المواطنين والمستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة، أو التي تنطوي على احتيال أو غش أو تدليس أو تلاعب.
- تشجيع النشاط الادخاري والاستثماري بما يخدم مصلحة الاقتصاد القومي.

ولتحقيق هذه الأهداف تقوم الهيئة بالوظائف الأساسية التالية:

- تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية.
- تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها.
- تنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها.
- مراقبة الأسواق المالية.

وقد حدد القانون المذكور الجهات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة فيما يلي:

1. الشركات المصدرة للأوراق المالية.

⁸² القانون رقم 22، قانون هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

2. شركات الخدمات والاستشارات والوساطة المالية المرخص لها.

3. مصارف وشركات الاستثمار وصناديق الاستثمار المشترك المرخص لها.

4. الأسواق المالية.

5. شركات ومكاتب المحاسبة والتدقيق المعتمدة.

ويتولى مجلس مفوضي الهيئة تنفيذ مهام الهيئة المنصوص عليها في هذا القانون وكذلك اللوائح والقواعد والتعليمات الصادرة بمقتضاه ومن ضمنها:

- اعتماد المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق ومعايير تقييم الأداء التي يجب التقيد بها من قبل الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، وتحديد المعايير والشروط الواجب توافرها في مدققي الحسابات المؤهلين لتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها.
- تحديد شكل محتويات القوائم المالية السنوية والدورية والتقارير والمستندات التي يجب أن تقدمها الجهات المصدرة التي تطرح أوراقاً مالية للجمهور أو الجهات المدرجة أوراقها في الأسواق المالية.

ويعتبر ضبط الإفصاح عن المعلومات وتنظيمه من أشد التحديات التي تواجه هيئات الأوراق المالية في العالم ولاسيما في البلدان النامية، حيث يوفر الإفصاح جواً من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة البيانات المالية للشركات المدرجة في السوق، وتعتبر المعلومات المحاسبية من أهم المعلومات التي يجب أن تقوم بتوفيرها سوق الأوراق المالية، حيث أن الأسواق المالية العالمية تعطي أهمية كبرى لإعداد المعلومات والبيانات المالية ونشرها بصورة دورية

للمستثمرين، حتى أنها أصدرت قوانين تلزم الشركات بإصدار هذه البيانات والإفصاح عنها في أوقات محددة من السنة (قوائم مالية ربع سنوية على سبيل المثال).⁸³

وبناءً على أحكام القانون رقم/22/ لعام 2005 والمرسوم رقم /47/ لعام 2006، وعلى اقتراح مجلس المفوضين بجلسته رقم /23/ المنعقدة بتاريخ 2006/6/8، أصدر رئيس مجلس الوزراء نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، ستقوم الباحثة بذكر أهم النقاط الواردة فيه، والتي ستنم دراستها من خلال الاستبيان في الدراسة العملية للتوصل إلى إثبات أو نفي كفاية الإفصاحات الصادرة عن المصارف الخاصة في تحقيق متطلبات هيئة الأوراق والأسواق المالية والتي تشارك في الرقابة على هذه المصارف، وأبرز هذه النقاط:⁸⁴

➤ تعتمد معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية، ويتعين على جميع الجهات الخاضعة لإشراف ومراقبة الهيئة إعداد بياناتها وقوائمها المالية وفقاً لهذه المعايير.

➤ تعتمد معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) لغايات تدقيق حسابات وبيانات الجهات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة، ويتعين على مفتشي الحسابات الالتزام بهذه المعايير عند قيامهم بتدقيق حسابات وبيانات الجهات المذكورة.

➤ يتعين على كل شركة مصدرة للأوراق المالية أن تضع وتلتزم بسياسة مكتوبة للإفصاح، تشتمل على اعتماد إجراءات وتعليمات وآليات مناسبة للالتزام مع جميع متطلبات الإفصاح وفقاً لهذا النظام.

⁸³ خليل، عطا الله، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية، دراسة تحليلية، جامعة الزيتونة، الأردن، 2005.

⁸⁴ القانون رقم 22، هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، القرار رقم /3943/.

- يتعين على كل شركة مصدرة للأوراق المالية في إطار سياستها للإفصاح، تحديد متحدثين رسميين باسم الشركة، يتولون تقديم المعلومات إلى الهيئة والسوق والمستثمرين ووسائل الإعلام. ويجب على كل شركة إبلاغ الهيئة بأسماء هؤلاء الأشخاص.
- يجب على مجلس إدارة الشركة المصدرة إعداد وتزويد الهيئة بالتقرير السنوي للشركة خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من انتهاء سنتها المالية، والذي يجب أن يتضمن ما يلي:

أ- كلمة رئيس مجلس الإدارة.

ب- تقرير مجلس الإدارة

ج- البيانات المالية السنوية للشركة مدققة من مفتشي حساباتها مقارنة مع السنة السابقة

والتي تشمل ما يلي:

- الميزانية العامة.
- حساب الأرباح والخسائر (قائمة الدخل).
- قائمة التدفق النقدي.
- بيان التغيرات في حقوق المساهمين.
- الإيضاحات حول البيانات المالية.

د- تقرير مفتشي حسابات الشركة حول البيانات المالية السنوية للشركة والمتضمن بأن

إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة بموجب هذا النظام.

هـ- الإقرارات التالية من مجلس إدارة الشركة المصدرة:

▪ إقرار بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة المالية التالية.

- إقرار بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة.
- إقرار بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير موقع من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي للشركة.

➤ يجب أن ترفق النتائج النهائية للسنة المالية بإيضاحات مستقلة للإفصاح عن تنظيم وإدارة الشركة بما في ذلك بيان مدى الالتزام بالأحكام المتعلقة بممارسات الإدارة السليمة للشركات.

➤ يتعين أن تتضمن النتائج النهائية للسنة المالية، إيضاحاً مستقلاً للإفصاح عن التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بغض النظر عن وجود أو عدم وجود أرصدة لهذه العمليات في نهاية السنة المالية.

➤ يتعين أن تتضمن النتائج النهائية للسنة المالية، إيضاحاً مستقلاً للإفصاح حول حجم الأموال المستحقة للمساهمين.

➤ يتعين على الشركة المصدرة نشر البيانات السنوية بعد إقرارها من قبل مجلس إدارتها وفور صدور تقرير مفتشي الحسابات عليها، وذلك قبل توزيعها على المساهمين على أن يتضمن النشر أيضاً خلاصة وافية عن تقرير مجلس الإدارة وتقرير مفتشي حسابات الشركة، وذلك خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة شهور من انتهاء سنتها المالية.

➤ يتم نشر البيانات السنوية في صحيفتين يوميتين على الأقل، كما يتعين على الشركة المصدرة وضع تقريرها السنوي والحسابات والقوائم المالية والمعلومات التوضيحية والتحليلات المرتبطة بها على موقع الشركة في شبكة الإنترنت إن وجد.

➤ يتعين على الشركة المصدرة أن تعلن أن بياناتها المالية وتلك المتعلقة بالشركات التابعة لها متاحة بالكامل لكل مساهم بناء على طلبه، وأن تحدد العنوان الذي ترسل طلبات المساهمين إليه لهذا الغرض.

➤ يلتزم مجلس إدارة الشركة المصدرة بممارسات سليمة للإفصاح بوجه عام، وتحديدًا ما يتعلق بالمعلومات الجوهرية، ومن أهم هذه الممارسات ما يلي:

- تعيين متحدث أو أكثر للشركة، يكون مسؤولاً عن إعطاء المعلومات والبيانات ومراقبة المعلومات العامة المتعلقة بالشركة، على أن يكون هذا المتحدث على دراية واطلاع تام بتطورات الشركة.

- اتباع سياسة ثابتة ومنطقية في الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بنتائج التشغيل.
- الإفصاح عن الأنباء السيئة بنزاهة وصدق وبالسرية التي يتم فيها الإفصاح عن الأنباء الجيدة.

- عدم المبالغة في إعطاء صورة تفاؤلية عن الأخبار الجيدة.
- اتباع المعاملة العادلة في توفير المعلومات والبيانات المفصّل عنها لطالبيها دون تمييز بينهم.

- اتباع سياسة الباب المفتوح مع المحللين الماليين والمتخصصين والمساهمين، وذلك في تقييم وتحليل الأوضاع المالية للشركة.

- اتباع إجراءات وممارسات صارمة، لمنع استغلال معلومات غير مفصّل عنها أو التعاملات من الباطن، من قبل الأشخاص المطلعين.

- مراقبة التعاملات على الأوراق المالية للشركة وبشكل خاص التعاملات غير العادية أو التغييرات الجذرية في أسعار هذه الأوراق، والتي تتم قبل الإعلان عن أي تطورات هامة في الشركة، حيث يفترض إصدار بيان علني وصريح وواضح في هذا الشأن.
- عند اطلاع أعضاء مجلس إدارة الشركة أو مديريها على تقديرات مسبقة أو متوقعة حول النتائج المدققة أو غير المدققة أو على أحداث جوهرية هامة لها تأثير ملحوظ على هذه النتائج، فإنه يتعين الإفصاح عن هذه التقديرات أو المعلومات بطريقة عادلة وفي الوقت المحدد.
- المحافظة على سرية المعلومات في حالة وجود نقاشات أو دراسات جارية سيتم اتخاذ قرارات نهائية بشأنها لاحقاً.

➤ تلتزم إدارة السوق بموافاة الهيئة بالميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر وبياناتها المالية السنوية المدققة، خلال (45) يوماً من انتهاء سنتها المالية.

وقد أصدرت هيئة الأوراق المالية السورية القرار رقم 80 الخاص بإجراءات التعامل مع المخالفات بالنسبة للجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها، والذي أُلغي وحل محله القرار رقم / 66 / الصادر من رئيس مجلس المفوضين والخاص بنظام التحقيق والتنفيذ، حيث تنص المادة الثانية منه على أنه يحق للهيئة إجراء أي تحقيق أو تفتيش أو تدقيق لتحديد ما إذا كانت أية جهة أو شخص قد ارتكب مخالفة أو اتخذ إجراءات تحضيرية تؤدي إلى ارتكاب مخالفة لأي من أحكام القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه ويحق للهيئة تدقيق الوثائق والقيود والسجلات العائدة لأية جهة من الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها والحصول على نسخ من أي منها والتفتيش عليها بإشعار مسبق أو بدونه .

يكون للجنة التي يتم تشكيلها بقرار من رئيس الهيئة في حال ثبوت المخالفة أن تقترح على المجلس

إحدى العقوبات التالية:

- التنبيه.
 - الإنذار.
 - الغرامة المالية المناسبة.
 - الوقف عن العمل لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر بالنسبة لشركات الوساطة المخالفة أو للشخص المعتمد المخالف لدى الشركة.
 - وقف تداول أسهم الشركات المساهمة المخالفة لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر.
 - إلغاء الترخيص لشركات الخدمات والوساطة المالية المخالفة.
 - إلغاء اعتماد الشخص المخالف .
 - شطب اسم مفتش الحسابات من الجدول المعتمد .
- ولا يخفى الأثر السلبي للأزمة السورية الرهانة على أداء الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والذي يمكن عرضه بالشكل التالي:

- وجود علاقة وثيقة بين تدني حجم الأموال الموظفة في القطاع المصرفي نتيجة للأزمة السورية الرهانة وبين زيادة حجم الأموال المعطلة عن التوظيف ونشوء خسائر مباشرة من جراء عدم توظيفها.
- وجود علاقة وثيقة بين تغييرات سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار بفعل الأزمة السورية الرهانة وبين تدني أداء الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

- وجود علاقة وثيقة بين التضخم الناتج عن معطيات الأزمة السورية وبين تدني القيمة الحقيقية لأرباح قطاع المصارف التي لم تكن محققة في الغالب.
- وجود علاقة وثيقة بين انخفاض سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار وتراجع قيمة صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة في قطاع المصارف لاسيما الخاصة منها⁸⁵.
- والجدير بالذكر أن لسوق دمشق للأوراق المالية أيضاً دور في الرقابة على المصارف الخاصة، فقد نصت المادة (65) في الفصل الخاص بالإفصاح في قانون سوق الأوراق المالية رقم 55 والصادر بتاريخ 2006/9/28، على ما يلي:

أ- يتعين على كل شركة مصدرة للأوراق المالية أن تضع وتحفظ بسياسة مكتوبة للإفصاح، تشتمل على اعتماد إجراءات وتعليمات وآليات مناسبة للالتزام بجميع متطلبات الإفصاح المنصوص عليها في " نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف الهيئة".

ب- تُعتمد معايير المحاسبة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتلتزم بالتالي جميع الجهات الخاضعة لإشراف الهيئة لإعداد بياناتها وقوائمها المالية وفقاً للمعايير المذكورة.

كما أن لمدققي الحسابات دور هام جداً في الرقابة على المصارف الخاصة، من خلال إبداء رأيهم في القوائم المالية، مما يعزز من ثقة المستثمر في مدى عدالة ومصداقية وموثوقية هذه القوائم. ويمكن إيجاز دور مهنة المحاسبة والتدقيق في سلامة عمليات الإفصاح بالنقاط التالية⁸⁶:

⁸⁵ سلمان، غيداء، سوق دمشق للأوراق المالية في ظل تداعيات الأزمة السورية الراهنة، رسالة ماجستير، 2015.

⁸⁶ جليلاوي، محمد، دور الإفصاح في صنع القرار الاستثماري في سوق دمشق للأوراق المالية، جمعية المحاسبين القانونيين، سورية، 2009.

- يجب أن تتصف البيانات المالية بالمصداقية والقابلية للمقارنة.
- تطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية يساعد كثيراً في توفير الإطار العام لمتطلبات الإفصاح.
- على الشركات بذل العناية التامة في بياناتها لوصف الحدث الجوهري وأثاره المتوقعة على الوضع المالي للشركة.
- تعد المعلومات والبيانات المالية النواة الرئيسية للتنبؤ بأسعار الأسهم في الأسواق المالية.
- إن نشر أرقام الأرباح في البيانات المالية تنعكس على أسعار الأسهم وحجم التداول في السوق المالية.
- تساعد تقارير التدقيق المعدة من قبل مدقق الحسابات في اتخاذ القرار الاستثماري السليم.
- التمييز بين مسؤولية الإدارة عن إعداد البيانات المالية ومسؤولية المدقق.
- مسؤولية المدقق إعطاء تأكيد معقول وليس مطلق بأن البيانات المالية خالية من أخطاء جوهرية.
- ضرورة قيام الشركات بنشر مجموعة موحدة من النسب المحاسبية مع التقارير الدورية والسنوية حتى يتمكن المستثمر من تقييم أداء هذه الشركات قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع.

1- الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

1-3 لمحة عن النظام المصرفي في سورية

2-3 مجتمع وعينة الدراسة

3-3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

4-3 اختبار فرضيات الدراسة

سيتم الحديث في هذا الفصل عن النظام المصرفي السوري بشكلٍ عام، واختبار فرضيات الدراسة، وصولاً إلى مجموعة من النتائج والتوصيات في ضوء هذه الاختبارات.

3-1 لمحة عن النظام المصرفي في سورية

بعد أن عاشت سورية في ظل اقتصاد مركزي مخطط عمل على حصر جميع القطاعات الاقتصادية تخطيطاً وإنتاجاً وتوزيعاً بيد الدولة فقط وذلك على مدى عقود من الزمن، حظي الاقتصاد السوري بسلسلة من الإصلاحات التي مست مختلف جوانب الحياة الاقتصادية في مختلف القطاعات وذلك منذ مطلع القرن الحالي، وكان للقطاع المصرفي النصيب الأكبر من خلال حزمة من الإجراءات الاقتصادية المتضمنة تحولات جديدة من سياسة الاحتكار الحكومي إلى إعطاء دور فاعل للقطاعين الخاص والمشارك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعمل جنباً إلى جنب مع القطاع العام بإشراف وتدخل ذا وقت وشكل مناسب من قبل الحكومة.

ومن أبرز التطورات والإصلاحات التي شملت القطاع المصرفي والمالي السوري ككل التشريعات والقوانين المتمثلة بصدور القانون رقم 793 لعام 2000 والقاضي بالسماح بإحداث مصارف خاصة في المناطق الحرة، وكذلك السماح بتأسيس مصارف على شكل شركات مساهمة مغفلة سورية وفق القانون رقم 28 لعام 2004، وتعمل هذه المصارف تحت إشراف ومراقبة مصرف سورية المركزي وفقاً لأحكام قانون النقد الأساسي رقم 87، ولحق هذه القوانين صدور قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002، الخاص بإحياء دور مجلس النقد والتسليف على اعتباره السلطة النقدية العليا في سورية.

ويتبع هذه الإصلاحات انطلاق المصارف الإسلامية عام 2005، بالإضافة إلى السماح بإحداث مؤسسات التأمين وإحداث شركات ومكاتب للصرافة، ثم قرار مجلس النقد والتسليف رقم /443/ المتضمن إلغاء المصارف القائمة في المناطق الحرة وتحويلها إلى فروع للمصارف المرخص لها بموجب القانون رقم 28 لعام 2001.

إن هذا القرار من شأنه توحيد السوق المصرفي السوري والممارسات المتبعة من قبل جميع المصارف العاملة وذلك لحصر الإشراف على سلامة الأداء من قبل مصرف سورية المركزي بما يضمن تطبيق هذه المصارف للمعايير المصرفية والممارسات المتعارف عليها بهدف حماية النظام المصرفي السوري من مختلف أشكال المخاطر والأزمات المصرفية.

وأخيراً تم إصدار القانون رقم 55 لعام 2009 والمتضمن إحداث سوق للأوراق المالية في سورية. ونلاحظ أن هذه التشريعات والقوانين قد ساهمت في تنويع وتعميق البيئة المالية المصرفية سواء من حيث عدد المؤسسات المالية أو من حيث نوعية الخدمات المصرفية المقدمة وأدائها وجودتها.

ويتألف النظام المصرفي السوري حالياً من:⁸⁷

1- مصرف سورية المركزي: الذي يمثل السلطة النقدية العليا المشرفة على عمل المصارف العامة والخاصة في سورية ورسم السياسة النقدية من خلال امتلاكه لسلطة القرار والإمكانات والوسائل المتاحة له للتدخل والتأثير في عمل المصارف.

⁸⁷ قيسي، رزان، اختبار قدرة المصارف الخاصة في سورية على تحمل مخاطر السيولة، 2014.

2- المصارف العامة (الحكومية): وعددها ستة مقسمة على أساس التخصص المصرفي في خدمة

مختلف القطاعات الإنتاجية إلى: التجاري - الصناعي - التسليف الشعبي - العقاري - الزراعي

- التوفير.

3- المصارف الخاصة: وتقسم إلى:

- المصارف التقليدية: والتي بدأت عملها فعلياً عام 2004، وبلغ عددها 11 مصرفاً حتى الآن.
- المصارف الإسلامية: والتي بدأت عملها في منتصف عام 2007، وبلغ عددها 3 مصارف حتى الآن.

ويخلص الجدول التالي المصارف الخاصة وتاريخ إدراجها في سوق دمشق للأوراق المالية:

الرقم	المصرف	عام الإدراج
1	بيمو السعودي الفرنسي	2006
2	سورية والمهجر	2006
3	سورية والخليج	2007
4	عودة	2006
5	فرنسبنك	2008
6	العربي	2006
7	بيلوس	2007
8	الأردن	2008
9	قطر الوطني	2009
10	الشرق	2009
11	الدولي للتجارة والتمويل	2006

جدول 1: المصارف الخاصة التقليدية وتاريخ إدراجها في سوق دمشق للأوراق المالية

3-2 مجتمع وعينة الدراسة

تم إجراء الدراسة الميدانية بهدف معرفة آراء المهتمين بشؤون الإفصاح في المصارف الخاصة ومصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، حول موضوع الدراسة "مدى كفاية الإفصاح المحاسبي في تحقيق متطلبات الرقابة على المصارف الخاصة"، وقد اعتمدت الباحثة على أسلوب الاستبيان وذلك بهدف التعرف على آراء عينة الدراسة حول الموضوع المذكور.

3-2-1 مجتمع الدراسة Study Population:

يتألف مجتمع الدراسة من موظفي المصارف السورية الخاصة العاملة في مدينة دمشق وموظفي المصرف المركزي في مدينة دمشق وكذلك موظفي هيئة الأوراق المالية العاملين في مدينة دمشق، أي أن مجتمع الدراسة يتألف من 3 مجتمعات أو مجموعات فرعية Subpopulations.

3-2-2 عينة الدراسة Study Sample:

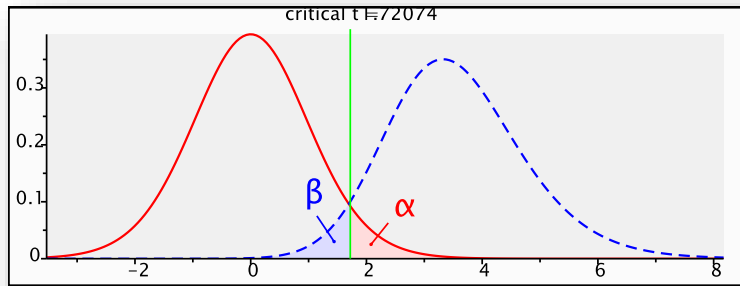
تم انتقاء عينة الدراسة بشكل قصدي مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تمثيل كل مجموعة من المجموعات الفرعية الثلاثة لمجتمع الدراسة بصورة متماثلة تقريباً ضمن عينة الدراسة، وقد عملت الباحثة على شمول أكبر عدد ممكن من العاملين في المصارف الخاصة في مدينة دمشق ضمن عينة الدراسة والتي تضمنت موظفين من فروع كل المصارف الخاصة في مدينة دمشق، كما شملت العينة موظفي المصرف المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

3-2-3 تحديد حجم العينة Sample Size Determination:

نظراً لطبيعة هذه الدراسة ووجود 3 مجموعات مختلفة وتنوع الفرضيات المدروسة فقد رأت الباحثة القيام بدراسة استطلاعية Pilot Study أولية للمساعدة في تحديد حجم العينة النهائي المناسب لأهداف الدراسة.

شملت هذه الدراسة الاستطلاعية نحو 45 موظفاً توزعوا بالتساوي على المجموعات الثلاثة أي بواقع 15 موظفاً من المصارف الخاصة ومثلهم من كل من المصرف المركزي وهيئة الأسواق والأوراق المالية.

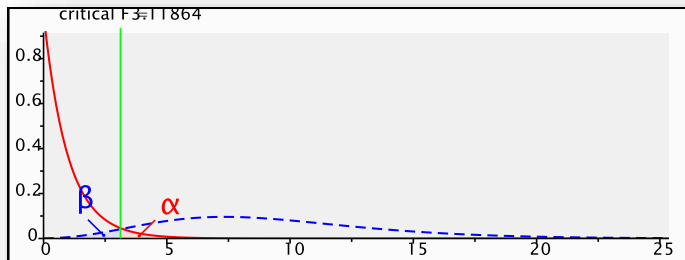
تم تحديد حجم العينة باستخدام برنامج G Power وذلك باعتماد مستوى دلالة قدره 0.05 ومستوى دلالة إحصائية قدره 95%، وبالاستفادة من قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الناتجة فقد بين البرنامج بأن جمع 22 فرداً من كل مجموعة كافٍ لإظهار جوهرية الفارق الإحصائي وذلك بالنسبة للفرضية الأولى والثانية للدراسة.



t tests – Means: Difference from constant (one sample case)		
Analysis:	A priori: Compute required sample size	
Input:	Tail(s)	= One
	Effect size d	= 0.7400000
	α err prob	= 0.05
	Power (1- β err prob)	= 0.95
Output:	Noncentrality parameter δ	= 3.4709077
	Critical t	= 1.7207429
	Df	= 21
	Total sample size	= 22
	Actual power	= 0.9564656

شكل 1: مخرجات برنامج G Power لتحديد حجم العينة المناسبة لاختبار الفرضيتين الأولى والثانية للدراسة

وبالنسبة للفرضية الثالثة فقد بين البرنامج بناءً على قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على مجمل كل من المحورين الأول والثاني وذلك بحسب الجهة التي يعملون فيها بأن الحد الأدنى المناسب لحجم العينة لإظهار جوهرية الفارق بين جهات العمل الثلاثة هو 78 وذلك باعتماد نفس المعايير السابقة من مستوى دلالة وقوة إحصائية.



F tests – ANOVA: Fixed effects, omnibus, one-way		
Analysis: A priori: Compute required sample size		
Input:	Effect size f	= 0.4561497
	α err prob	= 0.05
	Power (1- β err prob)	= 0.95
	Number of groups	= 3
Output:	Noncentrality parameter λ	= 16.2296588
	Critical F	= 3.1186421
	Numerator df	= 2
	Denominator df	= 75
	Total sample size	= 78
	Actual power	= 0.9518115

شكل 2: مخرجات برنامج G Power لتحديد حجم العينة المناسبة لاختبار الفرضية الثالثة للدراسة

قررت الباحثة بناءً على ذلك استقصاء آراء 100 موظف في عينة الدراسة النهائية، ولكن ونظراً لعدم وجود تجاوب مناسب من قبل بعض الموظفين الذين تم توزيع الاستبيان عليهم فقد تم الاعتماد على إجابات 88 موظفاً وهذا يمثل عدد كافٍ ويفوق ما هو مطلوب في كلي الحالتين السابقتين، وقد توزعت عينة الدراسة النهائية على المجموعات الثلاثة كما يلي:

- مصرف سورية المركزي: بواقع 32 موظفاً (بنسبة 36% تقريباً من مجمل حجم العينة).
- المصارف الخاصة: بواقع 30 موظفاً (بنسبة 34% تقريباً من مجمل حجم العينة).
- هيئة الأسواق والأوراق المالية السورية: بواقع 26 موظفاً (بنسبة 30% تقريباً من مجمل حجم العينة).

3-3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم تحليل البيانات إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

1-3-3 أهم الطرائق الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

- تم توصيف توزع العينة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية باستخدام مصطلحي التكرار

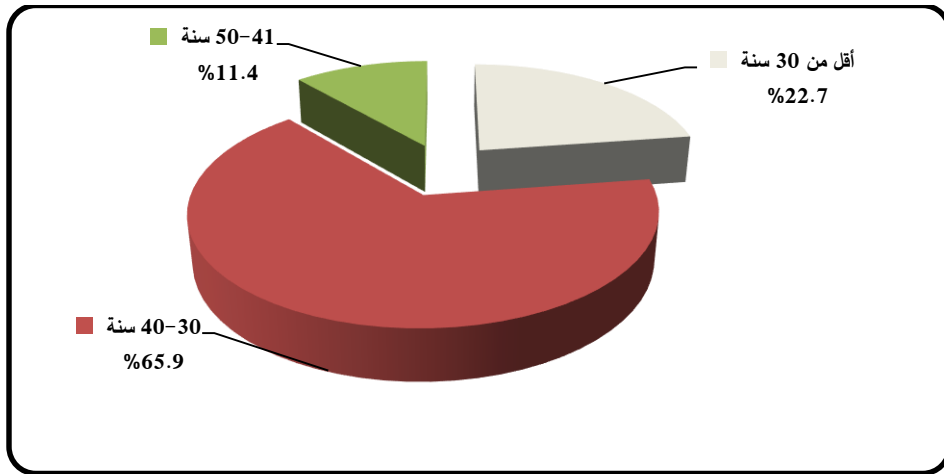
Frequency والنسبة المئوية Percentage.

- تم توصيف إجابات الأفراد المستقصى آرائهم على عبارات الاستبيان من خلال ذكر قيمة المتوسط الحسابي Mean والانحراف المعياري Standard Deviation.
- تم التحقق من الصدق والثبات من خلال تقييم معامل كرونباخ ألفا لعبارات الاستبيان وتقييم معاملات ارتباط العبارات مع الدرجة الإجمالية للمحور الذي يمثلها.
- تم تقييم مدى موافقة أو عدم موافقة الأفراد المستقصى آرائهم على محاور الاستبيان باستخدام اختبار One-Sample t Test وهو اختبار معلمي Parametric يمكن استخدامه لاختبار الفارق بين المتوسط الحسابي لمجموعة واحدة بالمقارنة مع قيمة مرجعية، وهذه القيمة المرجعية تمثلت في الدرجة الحيادية على سلم ليكرت الخماسي المعتمد للإجابة على كل عبارات الاستبيان.
- تم تحري نمط توزع البيانات وفيما إذا كان هنالك اختلاف جوهري في ذلك بالمقارنة مع التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار Shapiro-Wilk، كما تم تقييم تجانس التباين بين المجموعات المقارنة لأفراد العينة بحسب جهتهم الوظيفية باستخدام اختبار Levene.
- تم تحري وجود فوارق جوهريّة بين الأفراد المستقصى آرائهم في الإجابة على مجمل ما ورد في استبيان الدراسة بحسب جهتهم الوظيفية باستخدام اختبار Kruskal-Wallis وفي حالة وجود دلالة سيتم إجراء المقارنات الثنائية باستخدام اختبار Mann-Whitney مع تطبيق تصحيح بونفيروني لمستوى الدلالة.

2-3-3 الإحصاءات الوصفية:

1-2-3-3 التوزيع وفقاً لعمر الأفراد المستقصى آرائهم:

يبين الشكل رقم (3) توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير العمر، وقد جاءت مجموعة الأفراد الذين تراوحت أعمارهم بين 30 و 40 سنة في المرتبة الأولى وبنسبة بلغت 66% تقريباً من الحجم الإجمالي للعينة، وجاءت مجموعة الأفراد الذين قلت أعمارهم عن الثلاثين عاماً في المرتبة الثانية وبنسبة بلغت 23% من الحجم الإجمالي للعينة، وأخيراً أتت مجموعة من تراوحت أعمارهم بين 41 و 50 عاماً في المرتبة الثالثة وبنسبة بلغت 11% تقريباً من الحجم الإجمالي للعينة.

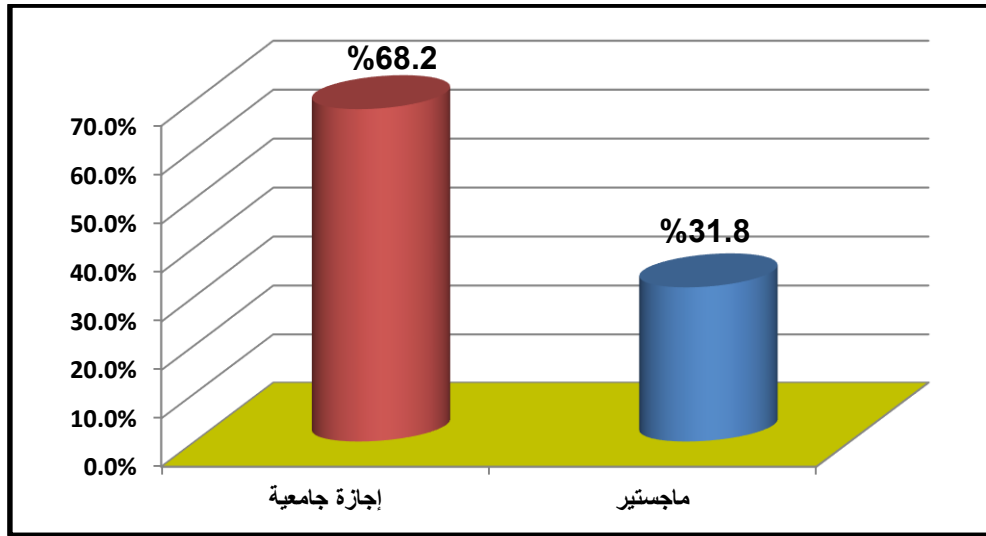


شكل 3: توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير العمر

3-2-2-2 التوزيع وفقاً للمؤهل العلمي للأفراد المستقصى آرائهم:

شكّل حملة شهادة الإجازة الجامعية (البكالوريوس) حوالي ثلثي حجم العينة حيث بلغت نسبتهم 68% تقريباً من مجمل حجم العينة، وهي الدرجة الأكثر انتشاراً لدى الموظفين في الجهات المدروسة، وشكّل حملة شهادة الماجستير حوالي الثلث وبنسبة بلغت قرابة 32% من مجمل حجم العينة، وهذا يدل على أن الكادر الموجود من أفراد مجتمع العينة هو كادر مؤهل، وبالتالي فإن إجاباتهم على الاستبيان تتبع من التأهيل العلمي العالي.

ويبين الشكل رقم (4) توزيع العينة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

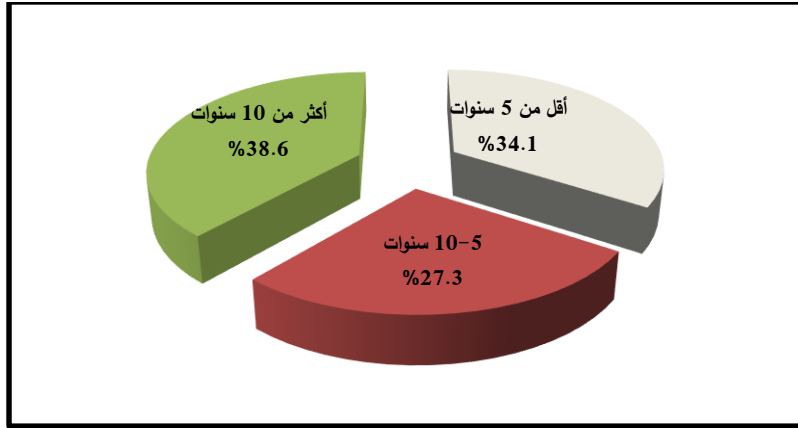


شكل 4: توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

3-2-3-3 التوزيع وفقاً لعدد سنوات خبرة الأفراد المستقصى آرائهم:

أنت مجموعة الأفراد الذين زادت مدة خبرتهم عن العشرة سنوات في المرتبة الأولى ونسبة بلغت 39% تقريباً من مجمل حجم عينة الدراسة، وجاءت مجموعة الأفراد الذين قلت مدة خبرتهم عن خمس سنوات في المرتبة الثانية ونسبة بلغت 34% من إجمالي حجم العينة، وأخيراً جاءت مجموعة الأفراد الذين تراوحت مدة خبرتهم بين خمس وعشرة سنوات في المرتبة الثالثة ونسبة بلغت حوالي 27% من حجم العينة، وهذا يدل على أن الكادر الموجود من أفراد مجتمع العينة هو من ذوي الخبرات، وبالتالي فإن إجاباتهم على الاستبيان تتبع من خبراتهم العالية.

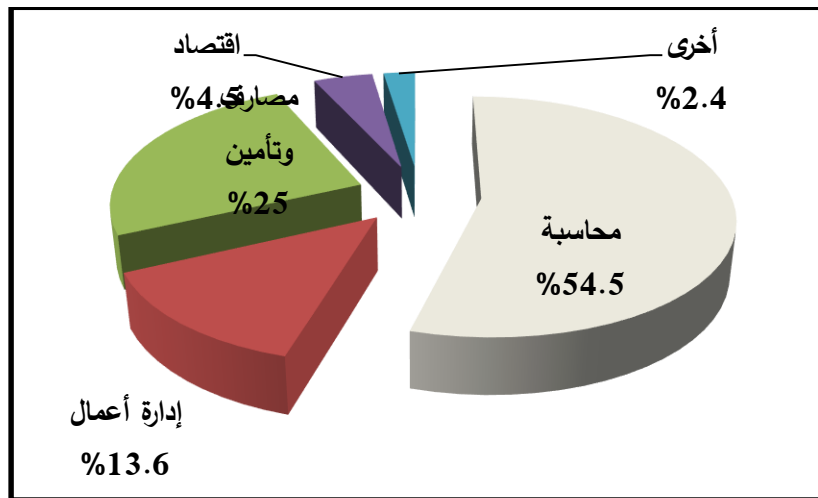
ويبين الشكل رقم (5) توزيع العينة بحسب عدد سنوات الخبرة.



شكل 5: توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة

3-3-2-4 التوزيع وفقاً لتخصص الأفراد المستقصى آرائهم:

جاء اختصاص المحاسبة في المرتبة الأولى حيث شكّل المتخصصون في هذا المجال أكثر من نصف إجمالي حجم عينة الدراسة (بنسبة بلغت 55% تقريباً)، ويرجع ذلك لكونهم هم المستهدفين بشكل أساسي لتعبئة الاستبيان، ونظراً لارتباطهم بالجانب التطبيقي في الجهات التي يعملون بها، فهم الذين ينفذون النظام المحاسبي وإعداد البيانات والتقارير اللازمة بالإضافة إلى معرفتهم التخصصية في مجال الإفصاح المحاسبي ما يمنحهم القدرة على الإجابة على الاستبيان، وجاء اختصاص المصارف والتأمين في المرتبة الثانية حيث شكّل المتخصصون في هذا المجال ربع عينة الدراسة تماماً (بنسبة 25%)، وتوزع الأفراد الباقون بين اختصاصي إدارة الأعمال (بنسبة 14% تقريباً) والاقتصاد (بنسبة 4% تقريباً) واختصاصات أخرى (بنسبة 2% تقريباً)، وتم استهداف تلك الفئات من العاملين في الشؤون الإدارية والمصرفية لارتباطهم مع دائرة الشؤون المالية وتعاونهم في إعداد التقارير المالية ، ويبين الشكل رقم (6) توزيع العينة بحسب التخصص العلمي للأفراد المستقصى آرائهم.



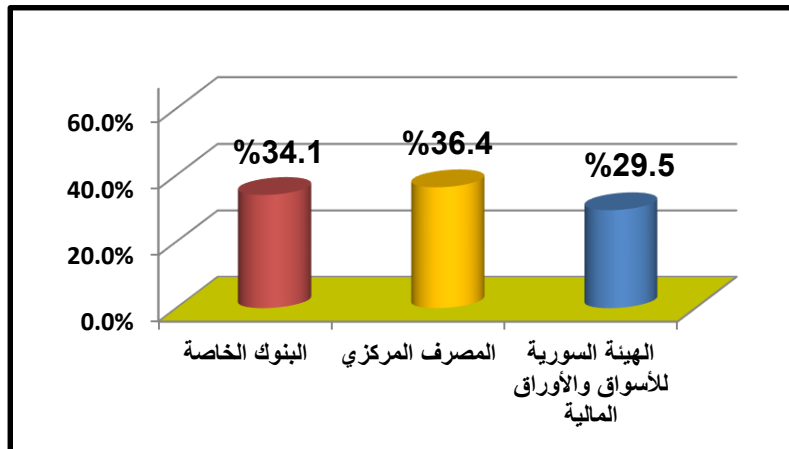
شكل 6: توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير التخصص العلمي

3-2-5 التوزيع وفقاً للجهة التي يتبع لها الأفراد المستقصى آرائهم:

شملت العينة موظفين من: المصارف الخاصة والمصرف المركزي وهيئة الأسواق

والأوراق المالية، وتوزع الموظفون بين هذه الجهات الثلاثة على الشكل التالي:

- مصرف سورية المركزي: بواقع 32 موظفاً (بنسبة 36% تقريباً من مجمل حجم العينة)، تم اختيارهم من الفئات المتخصصة بعملية الرقابة على أداء المصارف الخاصة، ومتابعة مدى التزامهم وتقيدهم بالأنظمة والقوانين الصادرة.
- المصارف الخاصة: بواقع 30 موظفاً (بنسبة 34% تقريباً من مجمل حجم العينة)، تم اختيارهم من الفئات المتخصصة التي تُعد التقارير المالية، بما يتفق مع مبادئ الإفصاح.
- هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية: بواقع 26 موظفاً (بنسبة 30% تقريباً من مجمل حجم العينة)، وهي الفئة التي التي لها دور في تقييم التقارير المالية التي تعدّها المصارف الخاصة، وبيان مدى التزامهم بمتطلبات نظام الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية، ويبين الشكل رقم (7) توزع العينة وفقاً للجهة المصرفية التي يتبع لها الأفراد المستقصى آرائهم.



شكل 7: توزع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الجهة الوظيفية

3-3-3 اختبارات الصدق والثبات:

يقصد بصدق الاستبيان أن يكون استبيان الدراسة قادر على إنجاز قياس ما وضعت لأجله بما يحقق أهداف الدراسة ويجب على أسئلتها وفرضياتها.

أما الثبات فيقصد به أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة، وبعبارة أخرى إن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تم قياس الصدق والثبات من خلال:

3-3-3-1 صدق المحكمين:

تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق وقد أبدى المحكمين ملاحظاتهم عليه وتم إجراء التعديلات اللازمة في صياغة العبارات ضمن النسخة النهائية للاستبيان وذلك في ضوء آراء المحكمين والذين اتفقوا على أن عبارات المقياس تمثل بشكل كبير مضمون الأبعاد التي يتم قياسها من خلال الاستبيان.

3-3-3-2 صدق الاتساق الداخلي:

يشير هذا المصطلح إلى مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبيان مع المجال الذي تنتمي إليه العبارة. تم تقييم صدق الاتساق الداخلي من خلال حساب معاملات الارتباط (Pearson) بين إجابة المستقصى آرائهم على كل عبارة من عبارات الاستبيان والدرجة الكلية للمحور الذي تتبع له، ويبين الجدول رقم (2) ذلك:

المحور الأول	معامل الارتباط مع الدرجة الكلية للمحور	المحور الثاني	معامل الارتباط مع الدرجة الكلية للمحور
العبارة 1	.452**	العبارة 1	.591**
العبارة 2	.446**	العبارة 2	.469**
العبارة 3	.471**	العبارة 3	.541**
العبارة 4	.451*	العبارة 4	.619**
العبارة 5	.497**	العبارة 5	.701**
العبارة 6	.479**	العبارة 6	.414**
العبارة 7	.550**	العبارة 7	.408
العبارة 8	.402**	العبارة 8	.540**
العبارة 9	.629**	العبارة 9	.572**
العبارة 10	.528**	العبارة 10	.599**
العبارة 11	.613**	العبارة 11	.756**
العبارة 12	.709**	العبارة 12	.728**
العبارة 13	.602**	العبارة 13	.510**
العبارة 14	.549**	العبارة 14	.626**
العبارة 15	.438**	العبارة 15	.402**
العبارة 16	.640**	العبارة 16	.631**
		العبارة 17	.522**
		العبارة 18	.686**
		العبارة 19	.410**
		العبارة 20	.474*

جدول 2: قيم معاملات الارتباط بين كل عبارة والدرجة الإجمالية للمحور الذي تتبع إليه بالنسبة لاستبيان الدراسة

يجب ألا تقل معاملات الارتباط بين درجة العبارة – الدرجة الإجمالية عن 0.4 (Clark and Watson, 1995) وهذا محقق في كل عبارات استبيان الدراسة حيث فاقت جميع معاملات الارتباط بين كل عبارة والمحور الذي يمثلها 0.4 وفقاً لما يبينه الجدول أعلاه، وهذا يشير إلى انسجام قوي بين العبارات والمحاور المختلفة التي تمثلها. يمكن القول بالتالي بتحقق صدق الاتساق الداخلي لاستبيان الدراسة.

3-3-3-3 اختبار الثبات لاستبيان الدراسة باستخدام معامل كرونباخ ألفا:

جرى حساب قيمة معامل كرونباخ ألفا لكل محور من محوري استبيان الدراسة ويبين الجدول رقم (3) قيم معاملات الثبات الناتجة.

رقم المحور	المحور المدروس	عدد العبارات	قيمة معامل كرونباخ ألفا
1	التزام المصارف الخاصة بالإفصاح وفقاً لتعليمات المصرف المركزي.	16	0.790
2	التزام المصارف الخاصة بالإفصاح وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية.	20	0.771

جدول 3: قيمة معامل كرونباخ ألفا لمحوري استبيان الدراسة

إذاً فاقت قيمة المعامل 0.7 لكل من محوري استبيان الدراسة، وهذا يدل على تمتع الاستبيان بدرجة جيدة جداً من الثبات.

وبذلك تكون الباحثة قد تأكدت من صدق وثبات استبيان الدراسة المتعلقة بمدى كفاية الإفصاح المحاسبي في تحقيق متطلبات الرقابة على المصارف الخاصة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبيان بصورته النهائية وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

3-4 اختبار فرضيات الدراسة

3-4-1 الفرضية الأولى: لا يوجد فرق دال إحصائياً بين إفصاحات المصارف الخاصة في

سورية عند إعداد بياناتها المالية، وبين تعليمات الإفصاح التي يتطلبها مصرف سورية المركزي.

سيتم اختبار هذه الفرضية من خلال تقصي مدى موافقة الأفراد المستقصى آرائهم على

عبارات المحور الأول لاستبيان الدراسة والذي يقيس التزام المصارف الخاصة عند إعداد

بياناتها المالية بالإفصاح بما يتناسب مع تعليمات مصرف سورية المركزي.

يبين الجدول رقم (4) قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الأفراد

المشاركين في الدراسة على عبارات المحور الأول لاستبيان الدراسة، ويبين الجدول رقم

(5) نتيجة اختبار t للعينة الواحدة واتجاه الأفراد المستقصى آرائهم في الموافقة أو عدم

الموافقة على عبارات هذا المحور.

رقم العبرة	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يلتزم المصرف بإعداد بياناته وقوائمته المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.	4.43	0.542
2	يلتزم المصرف بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي الأول عند إعداد القوائم المالية IAS1.	4.41	0.618
3	يلتزم المصرف بتطبيق معيار التقرير الدولي السابع في الإفصاح عن الأدوات المالية IFRS7.	4.02	0.758
4	يلتزم المصرف بالحصول على الموافقة المسبقة من مفوضية الحكومة لدى المصارف قبل نشر قوائمته المالية.	4.61	0.535
5	تساهم القوائم المالية في إظهار مدى التزام المصرف بقرار مجلس النقد والتسليف	3.91	0.879

		حول نسبة السيولة.	
0.934	4.05	يفصح المصرف بشكل واضح عن القطع البنوي لديه.	6
0.585	4.45	يقوم مصرف سورية المركزي بالتأكد من الحد الأدنى لكفاية رأس المال لدى المصرف.	7
1.063	3.80	يُعدّ المصرف بياناته المالية الدورية بشكل يوفر إمكانية الإفصاح عن التركيزات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية وحسب الأشخاص المستفيدين.	8
0.854	3.77	توفر القوائم المالية للمصرف معلومات عن تقييم درجة المخاطرة.	9
0.572	4.25	يفصح المصرف عن التغييرات الجوهرية في حقوق الملكية.	10
0.709	4.34	لدى المصرف دليل للحوكمة خاص به يعده وفق القرار رقم /489/ الصادر عن مجلس النقد والتسليف.	11
0.947	3.52	يتضمن التقرير السنوي للمصرف بيان مدى التزامه بتطبيق كل بند من بنود دليل الحوكمة الخاص به مع ذكر أسباب عدم الالتزام بأي بند لم يتم تطبيقه.	12
0.827	3.77	توجد اجتماعات دورية بين إدارات المصارف الخاصة ومصرف سورية المركزي للتباحث معها عن الصعوبات التي تواجهها خلال ممارسة نشاطها.	13
0.785	3.93	تتوفر لدى مصرف سورية المركزي وسائل للتثبت بصورة مستقلة من صحة البيانات التي تصل إليها من المصارف الخاصة.	14
1.229	3.23	يقدم مدقق الحسابات الخارجي إلى مصرف سورية المركزي تقارير تبين مدى الالتزام بمعايير الترخيص أو الإخلال بالقوانين المصرفية.	15
0.884	4.00	يقدم المصرف إلى مصرف سورية المركزي معلومات إضافية غير المنشورة رسمياً.	16
0.401	4.0313	التزام المصارف الخاصة السورية بالإفصاح بما ينسجم مع متطلبات المصرف المركزي (المتوسط الحسابي لمجمل العبارات الستة عشرة أعلاه)	المحور الأول

جدول 4: قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول لاستبيان الدراسة

رقم العبارة	إحصائية t	المعنوية الإحصائية	التفسير
1	24.765	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة
2	21.374	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة
3	12.661	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة
4	28.316	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة
5	9.698	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة
6	10.506	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة
7	23.307	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة
8	7.019	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة
9	8.488	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة
10	20.487	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة
11	17.734	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة
12	5.180	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة
13	8.769	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة
14	11.137	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة
15	1.734	.086	موقف محايد
16	10.611	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة
المحور الأول	24.096	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة

جدول 5: نتيجة اختبار One-sample t لتحري جوهرية الفوارق بين متوسطات الإجابات على عبارات المحور الأول لاستبيان الدراسة بالمقارنة مع الدرجة الحبادية

نستنتج من خلال الجدولين السابقين كل مما يلي:

موافقة الأفراد المستقصى آرائهم على مضمون كل من العبارات الآتية:

- العبارة الأولى: يلتزم المصرف بإعداد بياناته وقوائمه المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.
- العبارة الثانية: يلتزم المصرف بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي الأول عند إعداد القوائم المالية IAS1.
- العبارة الثالثة: يلتزم المصرف بتطبيق معيار التقرير الدولي السابع في الإفصاح عن الأدوات المالية IFRS7.
- العبارة الرابعة: يلتزم المصرف بالحصول على الموافقة المسبقة من مفوضية الحكومة لدى المصارف قبل نشر قوائمه المالية.
- العبارة الخامسة: تساهم القوائم المالية في إظهار مدى التزام المصرف بقرار مجلس النقد والتسليف حول نسبة السيولة.
- العبارة السادسة: يفصح المصرف بشكل واضح عن القطع البنوي لديه.
- العبارة السابعة: يقوم مصرف سورية المركزي بالتأكد من الحد الأدنى لكفاية رأس المال لدى المصرف.
- العبارة الثامنة: يُعدّ المصرف بياناته المالية الدورية بشكل يوفر إمكانية الإفصاح عن التركزات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية وحسب الأشخاص المستفيدين.
- العبارة التاسعة: توفر القوائم المالية للمصرف معلومات عن تقييم درجة المخاطرة.
- العبارة العاشرة: يفصح المصرف عن التغييرات الجوهرية في حقوق الملكية.
- العبارة الحادية عشرة: لدى المصرف دليل للحوكمة خاص به يعده وفق القرار رقم /489/ الصادر عن مجلس النقد والتسليف.
- العبارة الثانية عشرة: يتضمن التقرير السنوي للمصرف بيان مدى التزامه بتطبيق كل بند من بنود دليل الحوكمة الخاص به مع ذكر أسباب عدم الالتزام بأي بند لم يتم تطبيقه.

○ العبارة الثالثة عشرة: توجد اجتماعات دورية بين إدارات المصارف الخاصة ومصرف

سورية المركزي للتباحث معها عن الصعوبات التي تواجهها خلال ممارسة نشاطها.

○ العبارة الرابعة عشرة: تتوفر لدى مصرف سورية المركزي وسائل للتثبت بصورة مستقلة من

صحة البيانات التي تصل إليها من المصارف الخاصة.

○ العبارة السادسة عشرة: يقدم المصرف إلى مصرف سورية المركزي معلومات إضافية غير

المنشورة رسمياً.

ولكن هذه العبارة عكسية أي انها مصاغة بطريقة لا تتسجم فيها مع بقية العبارات أي أن

الموافقة عليها تعني وجود ثغرة أو ضعف في عملية الإفصاح، أي أن قيام المصارف

الخاصة بتقديم معلومات وبيانات إضافية غير منشورة للمصرف المركزي يدل على وجود

خلل في بعض جوانب الإفصاح والتي تتجلى باحتفاظ المصارف الخاصة بمعلومات معينة

وعدم نشرها للعموم خلال عملية الإفصاح.

حيادية الأفراد المستقصى آرائهم تجاه مضمون العبارات التالية:

○ العبارة الخامسة عشرة: يقدم مدقق الحسابات الخارجي إلى مصرف سورية المركزي

تقارير تبين مدى الالتزام بمعايير الترخيص أو الإخلال بالقوانين المصرفية.

بالنسبة لكامل المحور الأول: بين اختبار One-Sample t test وجود فارق جوهري بين

المتوسط الحسابي لهذا المحور (البالغ 4.03) بالمقارنة مع الدرجة الحيادية على سلم ليكرت

الخماسي (الموافقة للدرجة 3)، وبما أن هذا المتوسط أكبر من الدرجة الحيادية يمكن الاستنتاج بأن

الأفراد المستقصى آرائهم يوافقون على مضمون هذا المحور بشكل مجمل وهذا يعني بأن المصارف

الخاصة تلتزم عند إعداد بياناتها المالية بالإفصاح بما ينسجم مع تعليمات الإفصاح الصادرة عن

مصرف سورية المركزي.

○ نستنتج من خلال موافقة الأفراد المستقصى آرائهم على مجمل عبارات المحور الأول

لاستبيان الدراسة عدم وجود فرق جوهري بين إفصاح المصارف الخاصة في سورية عند

إعداد بياناتها المالية، وبين تعليمات الإفصاح لمصرف سورية المركزي.

3-4-2 الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد فرق دال إحصائياً بين إفصاحات المصارف

الخاصة في سورية عند إعداد بياناتها المالية، وبين تعليمات الإفصاح الصادرة عن

هيئة الأوراق والأسواق المالية.

سيتم اختبار هذه الفرضية من خلال تقصي مدى موافقة الأفراد المستقصى آرائهم على

عبارات المحور الثاني لاستبيان الدراسة والذي يقيس التزام المصارف الخاصة عند إعداد

بياناتها المالية بالإفصاح بما يتناسب مع تعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية.

يبين الجدول رقم (6) قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الأفراد

المشاركين في الدراسة على عبارات المحور الثاني لاستبيان الدراسة، ويبين الجدول (7) نتيجة

اختبار t للعينة الواحدة واتجاه الأفراد المستقصى آرائهم في الموافقة أو عدم الموافقة على

عبارات هذا المحور.

رقم العبرة	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يلتزم المصرف بتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية.	4.39	0.651
2	يلتزم المصرف بتعيين متحدثين رسميين لتلبية احتياجات السوق والمستثمرين من المعلومات.	3.43	0.724
3	يلتزم مجلس إدارة المصرف بتقديم إقرار بعدم وجود أي أمور جوهريّة قد تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة المالية التالية.	4.30	0.628
4	يلتزم مجلس إدارة المصرف بتقديم إقرار بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية	4.48	0.502

رقم العبرة	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة.		
5	يلتزم مجلس إدارة المصرف بتقديم إقرار بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقارير المالية المنشورة.	4.41	0.539
6	يقوم مجلس إدارة المصرف بمراقبة ممارسات الحوكمة وإجراء التغييرات المطلوبة.	3.95	0.741
7	يلتزم المصرف بوضع سياسة مكتوبة للإفصاح يبين فيها إجراءات الالتزام بمتطلبات الإفصاح بالشكل التام.	3.86	0.761
8	يلتزم المصرف بالإفصاح عن الأنباء السيئة بنزاهة وصدق وبالسرية التي يتم فيها الإفصاح عن الأنباء الجيدة.	3.75	0.806
9	يلتزم مدققو الحسابات بتقديم التأكيدات المطلوبة في نظام الإفصاح، بالإشارة إلى كافة الأمور ذات الأهمية، ويقومون بالإبلاغ عن كافة المخالفات التي يكتشفونها.	3.73	0.813
10	يستطيع حملة الأسهم الحصول على معلومات ذات علاقة وفي وقت مناسب وبدون تكاليف.	3.52	0.897
11	يلتزم المصرف بنشر كافة بنود نتائج المحددة له في نظام الإفصاح ضمن الفترة المحددة له.	4.02	0.758
12	يلتزم مجلس إدارة المصرف بتزويد هيئة الأوراق والأسواق المالية بالتقرير السنوي للمصرف خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من انتهاء سنته المالية.	4.02	0.816
13	تتضمن النتائج النهائية للسنة المالية إيضاحاً مستقلاً للإفصاح عن مدى التزام المصرف بالأحكام المتعلقة بممارسات الإدارة السليمة للشركات (الحوكمة).	3.70	0.996
14	تتضمن النتائج النهائية للسنة المالية إيضاحاً مستقلاً للإفصاح عن التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.	4.25	0.572

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
15	تتضمن النتائج النهائية للسنة المالية إيضاحاً مستقلاً للإفصاح حول حجم الأموال المستحقة للمساهمين.	3.91	0.905
16	تتصف القوائم المالية وإيضاحاتها وتقارير مجلس الإدارة في المصرف بالوضوح وقابلية الفهم.	4.20	0.550
17	يمكن الاعتماد على المعلومات المنشورة في القوائم المالية للمصرف في اتخاذ قرارات الاستثمار المختلفة.	4.00	0.743
18	يقوم المصرف بإخفاء جزء كبير وهام من المعلومات المحاسبية والالتزام بالحد الأدنى المطلوب من الإفصاح.	2.34	0.933
19	يوجد صعوبة في فهم وتفسير متطلبات الإفصاح من قبل المصرف.	2.43	0.894
20	يقدم المصرف إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية، معلومات إضافية غير المنشورة رسمياً.	3.05	1.005
المحور الثاني	التزام المصارف الخاصة السورية بالإفصاح بما ينسجم مع متطلبات هيئة الأوراق والأسواق المالية (المتوسط الحسابي لمجمل العبارات العشرون أعلاه)	3.9260	0.40540

جدول 6: قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني لاستبيان الدراسة

رقم العبارة	إحصائية t	المعنوية الإحصائية	التفسير
1	19.979	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة
2	5.596	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة
3	19.349	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة
4	27.587	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة
5	24.525	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة
6	12.078	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة
7	10.648	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة
8	8.730	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة
9	8.395	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة
10	5.468	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة
11	12.661	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة
12	11.755	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة
13	6.635	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة
14	20.487	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة
15	9.422	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة
16	20.545	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة
17	12.629	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة
18	-6.625	.000	يوجد دلالة باتجاه عدم الموافقة
19	-5.960	.000	يوجد دلالة باتجاه عدم الموافقة
20	0.424	.672	موقف محايد
المحور الثاني	21.428	.000	يوجد دلالة باتجاه الموافقة

جدول 7: نتيجة اختبار One-sample t لتحري جوهرية الفوارق بين متوسطات الإجابات على عبارات المحور الأول لاستبيان الدراسة بالمقارنة مع الدرجة الحبادية

نستنتج من خلال الجدولين السابقين كل مما يلي:

موافقة الأفراد المستقصى آرائهم على مضمون كل من العبارات الآتية:

○ العبارة الأولى: يلتزم المصرف بتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية.

○ العبارة الثانية: يلتزم المصرف بتعيين متحدثين رسميين لتلبية احتياجات السوق والمستثمرين من المعلومات.

○ العبارة الثالثة: يلتزم مجلس إدارة المصرف بتقديم إقرار بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة المالية التالية.

○ العبارة الرابعة: يلتزم مجلس إدارة المصرف بتقديم إقرار بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة.

○ العبارة الخامسة: يلتزم مجلس إدارة المصرف بتقديم إقرار بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقارير المالية المنشورة.

○ العبارة السادسة: يقوم مجلس إدارة المصرف بمراقبة ممارسات الحوكمة وإجراء التغييرات المطلوبة.

○ العبارة السابعة: يلتزم المصرف بوضع سياسة مكتوبة للإفصاح يبين فيها إجراءات الالتزام بمتطلبات الإفصاح بالشكل التام.

○ العبارة الثامنة: يلتزم المصرف بالإفصاح عن الأنباء السيئة بنزاهة وصدق وبالسرية التي يتم فيها الإفصاح عن الأنباء الجيدة.

○ العبارة التاسعة: يلتزم مدققو الحسابات بتقديم التأكيدات المطلوبة في نظام الإفصاح، بالإشارة إلى كافة الأمور ذات الأهمية، ويقومون بالإبلاغ عن كافة المخالفات التي يكتشفونها.

○ العبارة العاشرة: يستطيع حملة الأسهم الحصول على معلومات ذات علاقة وفي وقت مناسب وبدون تكاليف.

○ العبارة الحادية عشرة: يلتزم المصرف بنشر كافة بنود نتائجه المحددة له في نظام الإفصاح ضمن الفترة المحددة له.

○ العبارة الثانية عشرة: يلتزم مجلس إدارة المصرف بتزويد هيئة الأوراق والأسواق المالية بالتقرير السنوي للمصرف خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من انتهاء سنته المالية.

○ العبارة الثالثة عشرة: تتضمن النتائج النهائية للسنة المالية إيضاحاً مستقلاً للإفصاح عن مدى التزام المصرف بالأحكام المتعلقة بممارسات الإدارة السليمة للشركات (الحوكمة).

○ العبارة الرابعة عشرة: تتضمن النتائج النهائية للسنة المالية إيضاحاً مستقلاً للإفصاح عن التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.

○ العبارة الخامسة عشرة: تتضمن النتائج النهائية للسنة المالية إيضاحاً مستقلاً للإفصاح حول حجم الأموال المستحقة للمساهمين.

○ العبارة السادسة عشرة: تتصف القوائم المالية وإيضاحاتها وتقارير مجلس الإدارة في المصرف بالوضوح وقابلية الفهم.

○ العبارة السابعة عشرة: يمكن الاعتماد على المعلومات المنشورة في القوائم المالية للمصرف في اتخاذ قرارات الاستثمار المختلفة.

حيادية الأفراد المستقصى آرائهم تجاه مضمون العبارات التالية:

○ العبارة العشرون: يقدم المصرف إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية، معلومات إضافية غير المنشورة رسمياً.

عدم موافقة الأفراد المستقصى آرائهم على ما ورد ضمن العبارات الآتية:

○ العبارة الثامنة عشرة: يقوم المصرف بإخفاء جزء كبير وهام من المعلومات المحاسبية والالتزام بالحد الأدنى المطلوب من الإفصاح.

○ العبارة التاسعة عشرة: يوجد صعوبة في فهم وتفسير متطلبات الإفصاح من قبل المصرف.

بالنسبة لكامل المحور الثاني: بين اختبار One-Sample t test وجود فارق جوهري بين المتوسط الحسابي لهذا المحور (البالغ 3.92) بالمقارنة مع الدرجة الحيادية على سلم ليكرت الخماسي (الموافقة للدرجة 3)، وبما أن هذا المتوسط أكبر من الدرجة الحيادية يمكن الاستنتاج بأن الأفراد المستقصى آرائهم يوافقون على مضمون هذا المحور بشكل مجمل وهذا يعني بأن المصارف الخاصة تلتزم عند إعداد بياناتها المالية بالإفصاح بما ينسجم مع تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية.

○ نستنتج من خلال موافقة الأفراد المستقصى آرائهم على مجمل عبارات المحور الثاني لاستبيان الدراسة عدم وجود فرق جوهري بين إفصاح المصارف الخاصة في سورية عند إعداد بياناتها المالية، وبين تعليمات الإفصاح لهيئة الأوراق والأسواق المالية.

3-4-3 الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد اختلاف دال إحصائياً بين الأفراد المستقصى

آرائهم من حيث الإجابة على استبيان الدراسة بحسب الجهة التي يعملون فيها، ويتفرع

عن هذه الفرضية الرئيسية فرضيتان فرعيتان:

3-4-3-1 الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد اختلاف دال إحصائياً بين الأفراد

المستقصى آرائهم من حيث الإجابة على محور - التزام المصارف الخاصة بالإفصاح

وفقاً لتعليمات المصرف المركزي - حسب الجهة التي يعملون فيها.

لاختبار هذه الفرضية الفرعية سنقوم أولاً بدراسة نمط توزيع البيانات وتجانس التباين بالنسبة

لإجابات الأفراد المستقصى آرائهم على عبارات المحور الأول وذلك بحسب الجهة التي

يعملون بها.

اختبار مدى انسجام توزيع البيانات بالنسبة للمحور الأول مع التوزيع الطبيعي باستخدام

اختبار شابيرو-ويلك Shapiro-Wilk.

ويبين الجدول (8) نتيجة اختبار شابيرو-ويلك لتحري نمط توزيع البيانات بالنسبة لإجابات أفراد

العينة على مجمل المحور الأول لاستبيان الدراسة وفقاً للجهة التي يعملون فيها.

المجموعة	حجم المجموعة	إحصائية شابيرو-ويلك	المعنوية Sig.	التفسير
العاملون في المصارف الخاصة	30	.842	.000	يختلف توزيع البيانات عن التوزيع الطبيعي بشكل جوهري
العاملون في المصرف المركزي	32	.939	.069	لا يختلف توزيع البيانات عن التوزيع الطبيعي بشكل جوهري
العاملون في هيئة الأسواق والأوراق المالية	26	.936	.108	لا يختلف توزيع البيانات عن التوزيع الطبيعي بشكل جوهري

جدول 8: نتيجة اختبار شابيرو-ويلك لتحري نمط توزيع البيانات بالنسبة لإجابات أفراد العينة على مجمل المحور الأول لاستبيان الدراسة وفقاً للجهة التي يعملون فيها

وبين الجدول (9) نتيجة اختبار ليفن لتحري تجانس التباين بالنسبة لإجابات أفراد العينة على مجمل المحور الأول لاستبيان الدراسة وفقاً للجهة التي يعملون فيها.

اختبار التجانس	إحصائية ليفن Levene's Statistic	المعنوية Sig.	التفسير
بناءً على قيم المتوسط الحسابي	.579	.563	التباين متجانس بين المجموعات الثلاثة للموظفين بحسب جهة العمل
بناءً على قيم الوسيط	.380	.685	التباين متجانس بين المجموعات الثلاثة للموظفين بحسب جهة العمل

جدول 9: نتيجة اختبار ليفن لتحري تجانس التباين بالنسبة لإجابات أفراد العينة على مجمل المحور الأول لاستبيان الدراسة وفقاً للجهة التي يعملون فيها

نستنتج من خلال الجدول رقم (9) عدم تحقق شرط التوزيع الطبيعي بشكل تام حيث أن المجموعة الأولى (مجموعة العاملين في المصارف الخاصة) لم تحقق هذا الشرط، وذلك بالرغم من تحقق الشرط بالنسبة لمجموعتي العاملين في المصرف المركزي وهيئة الأسواق والأوراق المالية.

وبين الجدول رقم (9) تحقق شرط تجانس التباين في الإجابة على المحور الأول لاستبيان الدراسة بين المجموعات الثلاثة المقارنة للعاملين بحسب الجهة التي يعملون فيها.

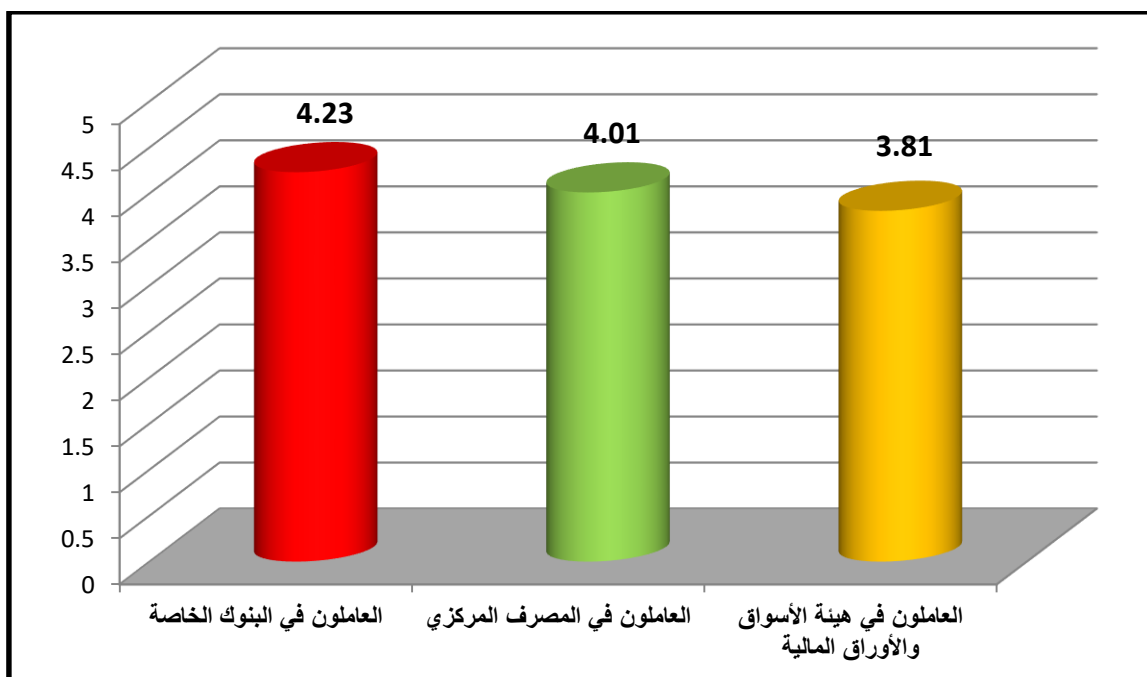
وبالرغم من تحقق شرط تجانس التباين، فإن عدم تحقق شرط التوزيع الطبيعي بشكل تام يوجب تطبيق الاختبارات اللامعلمية Non-Parametric والاختبار المناسب هنا هو اختبار Kruskal-Wallis نظراً لوجود ثلاثة مجموعات مستقلة.

وبين الجدول رقم (10) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة للوسيط والربيعين الأول والثالث لإجابات أفراد العينة على مجمل المحور الأول تبعاً للجهة التي يعملون بها.

المجموعة	حجم المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الربيع الأول	الوسيط	الربيع الثالث
العاملون في المصارف الخاصة	30	4.23	0.420	3.875	4.187	4.375
العاملون في المصرف المركزي	32	4.01	0.312	3.781	4.062	4.250
العاملون في هيئة الأسواق والأوراق المالية	26	3.81	0.365	3.562	3.812	4.015

جدول 10: قيم المتوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري، الربيعين الأول والثالث لإجابات أفراد العينة على مجمل المحور الأول لاستبيان الدراسة وفقاً للجهة التي يعملون فيها

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن قيم المتوسط الحسابي وكذلك الوسيط للإجابة على مجمل المحور الأول كانت أكبر بالنسبة للعاملين في المصارف الخاصة، ومن ثم للعاملين في المصرف المركزي. أما مجموعة العاملين في هيئة الأسواق والأوراق المالية فقد كان متوسط أو وسيط إجاباتهم على مجمل المحور الأول أقل من المجموعتين الأولى والثانية، ويمكن تمثيلها بالشكل التالي:



شكل 8: المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على مجمل المحور الأول تبعاً للجهة التي يعملون فيها

ويبين الجدول التالي رقم (11) قيم متوسطات الرتب لإجابات الأفراد المستقصى آرائهم على مجمل المحور الأول تبعاً للجهة التي يعملون فيها، في حين يبين الجدول رقم (12) نتيجة اختبار كروسكال والس لتحري جوهرية الفارق في وسيط الإجابة على مجمل المحور الأول تبعاً للجهة الوظيفية.

المتوسط الرتب	حجم المجموعة	المجموعة
55.63	30	العاملون في المصارف الخاصة
45.56	32	العاملون في المصرف المركزي
30.35	26	العاملون في هيئة الأسواق والأوراق المالية

جدول 11: متوسطات الرتب لإجابات أفراد العينة على مجمل المحور الأول لاستبيان الدراسة وفقاً للجهة التي يعملون فيها.

13.816	إحصائية Chi-square الموافقة (لاختبار كروسكال والس)
2	درجات الحرية
.001	المعنوية
يوجد فارق جوهري	التفسير

جدول 12: نتيجة اختبار كروسكال والس لتحري جوهري الفارق في إجابات أفراد العينة على مجمل المحور الأول لاستبيان الدراسة وفقاً للجهة التي يعملون فيها

نستنتج من الجدول الأخير وجود فارق جوهري في إجابات الأفراد المستقصى آرائهم في الإجابة على مجمل المحور الأول وذلك بحسب الجهة التي يعملون فيها، ولتحديد مصدر الاختلاف لابد من إجراء المقارنات الثنائية بين كل مجموعتين بصورة مستقلة وسيتم ذلك باستخدام اختبار Mann-Whitney مع تطبيق تصحيح بونفيروني Bonferroni's correction، حيث سيتم تقسيم مستوى الدلالة 0.05 على عدد المقارنات الممكنة التي سيتم إجراؤها وتبلغ في حالتنا هذه 3 مقارنات فقط (بين المجموعتين الأولى والثانية - بين المجموعتين الأولى والثالثة - بين المجموعتين الثانية والثالثة). أي أن مستوى الدلالة الجديد بعد التصحيح سيصبح $3/0.05 = 0.0166$.

▪ المقارنة الثنائية بين مجموعة العاملين في المصارف الخاصة ومجموعة العاملين في المصرف المركزي:

يبين الجدول التالي رقم (13) قيم متوسط ومجموع الرتب لإجابات الأفراد المستقصى آرائهم على مجمل المحور الأول وذلك بالنسبة للمجموعتين المقارنتين، في حين يبين الجدول رقم (14) نتيجة اختبار مان وتني لتحري جوهري الفارق بين مجموعتي العاملين في المصارف الخاصة والمصرف المركزي بالنسبة للإجابة على مجمل المحور الأول.

المجموعة	حجم المجموعة	متوسط الرتب	مجموع الرتب
العاملون في المصارف الخاصة	30	35.10	1053.00
العاملون في المصرف المركزي	32	28.13	900.00

جدول 13: مقارنة لمتوسط ومجموع الرتب للإجابة على مجمل المحور الأول لاستبيان الدراسة بين مجموعة العاملين في المصارف الخاصة ومجموعة العاملين في المصرف المركزي

إحصائية Mann-Whitney	13.816
قيمة Z الموافقة	-1.532
المعنوية	.126
التفسير	لا يوجد فارق جوهري

جدول 14: نتيجة اختبار مان وتني لتحري جوهري الفارق في الإجابة على مجمل المحور الأول لاستبيان الدراسة بين مجموعة العاملين في المصارف الخاصة ومجموعة العاملين في المصرف المركزي

نستنتج من الجدول السابق عدم وجود أي فارق جوهري بين مجموعة العاملين في المصارف الخاصة ومجموعة العاملين في المصرف المركزي في الإجابة على مجمل المحور الأول لاستبيان الدراسة المتعلق بالتزام المصارف الخاصة بالإفصاح وفقاً لتعليمات المصرف المركزي.

■ المقارنة بين مجموعة العاملين في المصارف الخاصة ومجموعة العاملين في هيئة الأسواق

والأوراق المالية:

يقدم الجدول رقم (15) عرضاً لقيم متوسط ومجموع الرتب لإجابات الأفراد المستقصى آرائهم على مجمل المحور الأول وذلك بالنسبة للمجموعتين المقارنتين، في حين يوضح الجدول رقم (16)

نتيجة اختبار مان وتني لتحري جوهريه الفارق بين مجموعة العاملين في المصارف الخاصة ومجموعة العاملين في هيئة الأسواق والأوراق المالية بالنسبة للإجابة على مجمل المحور الأول.

المجموعة	حجم المجموعة	متوسط الرتب	مجموع الرتب
العاملون في المصارف الخاصة	30	36.03	1081.00
العاملون في هيئة الأسواق والأوراق المالية	26	19.81	515.00

جدول 15: مقارنة لمتوسط ومجوع الرتب للإجابة على مجمل المحور الأول لاستبيان الدراسة بين مجموعة العاملين في المصارف الخاصة ومجموعة العاملين في هيئة الأسواق والأوراق المالية

إحصائية Mann-Whitney	164.000
قيمة Z الموافقة	-3.726
المعنوية	.000
التفسير	يوجد فارق جوهري

جدول 16: نتيجة اختبار مان وتني لتحري جوهريه الفارق في الإجابة على مجمل المحور الأول لاستبيان الدراسة بين مجموعة العاملين في المصارف الخاصة ومجموعة العاملين في هيئة الأسواق والأوراق المالية

نستنتج من الجدول السابق وجود فارق جوهري بين مجموعة العاملين في المصارف الخاصة ومجموعة العاملين في هيئة الأسواق والأوراق المالية في الإجابة على مجمل المحور الأول لاستبيان الدراسة المتعلق بالتزام المصارف الخاصة بالإفصاح وفقاً لتعليمات المصرف المركزي، وبالرجوع إلى جدول متوسط ومجموع الرتب يمكن الاستنتاج بأن وسيط إجابة العاملين في المصارف الخاصة على هذا المحور أكبر بشكل دال إحصائياً من وسيط إجابة أقرانهم من العاملين في هيئة الأسواق والأوراق المالية على ذات المحور.

إذاً يوافق العاملون في المصارف الخاصة بصورة أكبر على كون - المصارف الخاصة تلتزم بالإفصاح وفقاً لتعليمات المصرف المركزي - وذلك بالمقارنة مع العاملين في هيئة الأسواق والأوراق المالية.

▪ **المقارنة بين مجموعة العاملين في مصرف سورية المركزي ومجموعة العاملين في هيئة الأسواق والأوراق المالية:**

يبين الجدول رقم (17) قيم متوسط ومجموع الرتب لإجابات الأفراد المستقصى آرائهم على مجمل المحور الأول وذلك بالنسبة للمجموعتين المقارنتين، في حين يبين الجدول رقم (18) نتيجة اختبار مان وتني لتحري جوهرية الفارق بين مجموعة العاملين في المصرف المركزي ومجموعة العاملين في هيئة الأسواق والأوراق المالية بالنسبة للإجابة على مجمل المحور الأول.

المجموعة	حجم المجموعة	متوسط الرتب	مجموع الرتب
العاملون في المصرف المركزي	32	33.94	1086.00
العاملون في هيئة الأسواق والأوراق المالية	26	24.04	625.00

جدول 17: مقارنة لمتوسط ومجموع الرتب للإجابة على مجمل المحور الأول لاستبيان الدراسة بين مجموعة العاملين في المصرف المركزي ومجموعة العاملين في هيئة الأسواق والأوراق المالية

إحصائية Mann-Whitney	274.000
قيمة Z الموافقة	-2.226
المعنوية	.026
التفسير	لا يوجد فارق جوهري (بعد تصحيح بونفيروني)

جدول 18: مقارنة لمتوسط ومجموع الرتب للإجابة على مجمل المحور الأول لاستبيان الدراسة بين مجموعة العاملين في المصرف المركزي ومجموعة العاملين في هيئة الأسواق والأوراق المالية

نستنتج من الجدول السابق عدم وجود أي فارق جوهري بين مجموعة العاملين في المصرف المركزي ومجموعة العاملين في هيئة الأسواق والأوراق المالية في الإجابة على مجمل المحور الأول لاستبيان الدراسة المتعلق بالتزام المصارف الخاصة بالإفصاح وفقاً لتعليمات المركزي.

3-4-3-2 الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد اختلاف دال إحصائياً بين الأفراد المستقصى

آرائهم من حيث الإجابة على محور - التزام المصارف الخاصة بالإفصاح وفقاً لتعليمات هيئة الأسواق والأوراق المالية - حسب الجهة التي يعملون فيها.

لاختبار هذه الفرضية الفرعية سنقوم بصورة مماثلة لما سبق بدراسة نمط توزيع البيانات وتجانس التباين بالنسبة لإجابات الأفراد المستقصى آرائهم على عبارات المحور الثاني وذلك بحسب الجهة التي يعملون بها.

اختبار مدى توافق توزيع البيانات بالنسبة للمحور الثاني مع نمط التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار شابيرو-ويلك Shapiro-Wilk.

المجموعة	حجم المجموعة	إحصائية شابيرو-ويلك	المعنوية Sig.	التفسير
العاملون في المصارف الخاصة	30	.960	.317	لا يختلف توزيع البيانات عن التوزيع الطبيعي بشكل جوهري
العاملون في المصرف المركزي	32	.922	.024	يختلف توزيع البيانات عن التوزيع الطبيعي بشكل جوهري
العاملون في هيئة الأسواق والأوراق المالية	26	.906	.021	يختلف توزيع البيانات عن التوزيع الطبيعي بشكل جوهري

جدول 19: نتيجة اختبار شابيرو-ويلك لتحري نمط توزيع البيانات بالنسبة لإجابات أفراد العينة على مجمل المحور الثاني لاستبيان الدراسة وفقاً للجهة التي يعملون فيها

اختبار التجانس	إحصائية ليفن Levene's Statistic	المعنوية Sig.	التفسير
بناءً على قيم المتوسط الحسابي	.517	.598	التباين متجانس بين المجموعات الثلاثة للموظفين بحسب جهة العمل
بناءً على قيم الوسيط	.480	.620	التباين متجانس بين المجموعات الثلاثة للموظفين بحسب جهة العمل

جدول 20: نتيجة اختبار ليفن لتحري تجانس التباين بالنسبة لإجابات أفراد العينة على مجمل المحور الثاني لاستبيان الدراسة وفقاً للجهة التي يعملون فيها

نستنتج من خلال الجدول رقم (19) عدم تحقق شرط التوزيع الطبيعي بشكل تام حيث أن المجموعة الثانية (مجموعة العاملين في المصرف المركزي) وكذلك المجموعة الثالثة (مجموعة العاملين في هيئة الأسواق والأوراق المالية) وذلك بالرغم من تحقق الشرط بالنسبة لمجموعة العاملين في المصارف الخاصة.

ويبين الجدول رقم (20) تحقق شرط تجانس التباين في الإجابة على المحور الثاني لاستبيان الدراسة بين المجموعات الثلاثة المقارنة للعاملين بحسب الجهة التي يعملون فيها.

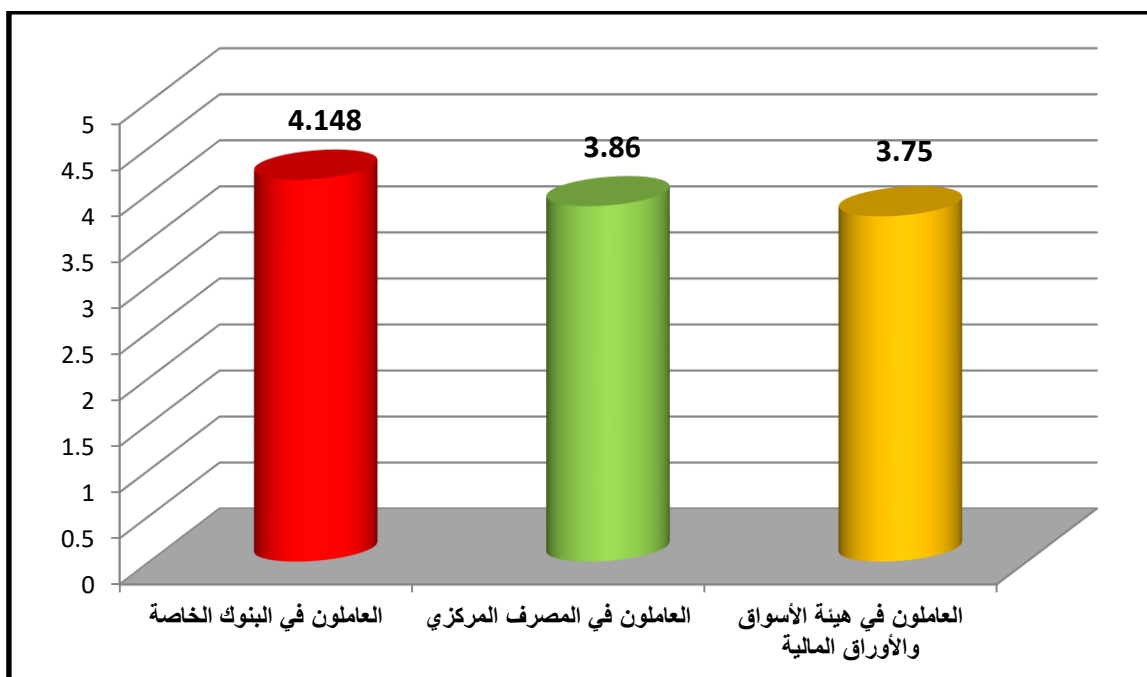
وبالرغم من تحقق شرط تجانس التباين، فإن عدم تحقق شرط التوزيع الطبيعي بشكل تام يوجب تطبيق اختبار Kruskal-Wallis بشكل مشابه لما تم عمله عند اختبار الفرضية الفرعية الأولى.

ويبين الجدول رقم (21) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة للوسيط والربيعين الثاني والثالث لإجابات أفراد العينة على مجمل المحور الثاني تبعاً للجهة التي يعملون بها.

المجموعة	حجم المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الربيع الثاني	الوسيط	الربيع الثالث
العاملون في المصارف الخاصة	30	4.148	.3440	3.923	4.105	4.354
العاملون في المصرف المركزي	32	3.860	.3255	3.688	3.775	4.100
العاملون في هيئة الأسواق والأوراق المالية	26	3.750	.4543	3.587	3.800	3.962

جدول 21: قيم المتوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري، الربيعين الثاني والثالث لإجابات أفراد العينة على مجمل المحور الثاني لاستبيان الدراسة وفقاً للجهة التي يعملون فيها

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن قيم المتوسط الحسابي وكذلك الوسيط للإجابة على مجمل المحور الثاني كانت أكبر بشكل واضح بالنسبة للعاملين في المصارف الخاصة بالمقارنة مع المجموعتين الباقيتين (المصرف المركزي - هيئة الأسواق والأوراق المالية) والتي كان متوسط ووسيط الإجابة على المحور الثاني متقارباً كثيراً بينهما (الشكل رقم 9).



شكل 9: المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على مجمل المحور الثاني تبعاً للجهة التي يعملون فيها

ويبين الجدول التالي رقم (22) قيم متوسطات الرتب لإجابات الأفراد المستقصى آرائهم على مجمل المحور الثاني تبعاً للجهة التي يعملون فيها، في حين يبين الجدول رقم (23) نتيجة اختبار كروسكال والس لتحري جوهرية الفارق في وسيط الإجابة على مجمل المحور الثاني تبعاً للجهة الوظيفية.

المتوسط الرتب	حجم المجموعة	المجموعة
59.70	30	العاملون في المصارف الخاصة
37.75	32	العاملون في المصرف المركزي
35.27	26	العاملون في هيئة الأسواق والأوراق المالية

جدول 22: متوسطات الرتب لإجابات أفراد العينة على مجمل المحور الثاني لاستبيان الدراسة وفقاً للجهة التي يعملون فيها

إحصائية Chi-square الموافقة (لاختبار كروسكال والس)	16.293
درجات الحرية	2
المعنوية	.000
التفسير	يوجد فارق جوهري

جدول 23: نتيجة اختبار كروسكال والس لتحري جوهري الفارق في إجابات أفراد العينة على مجمل المحور الثاني لاستبيان الدراسة وفقاً للجهة التي يعملون فيها

نستنتج من الجدول الأخير وجود فارق جوهري في إجابات الأفراد المستقصى آرائهم في الإجابة على مجمل المحور الثاني وذلك بحسب الجهة التي يعملون فيها، ولتحديد مصدر الاختلاف لابد من إجراء المقارنات الثنائية بين كل مجموعتين بصورة مستقلة باستخدام اختبار Mann-Whitney مع تطبيق تصحيح بونفيروني Bonferroni's correction، حيث سيصبح مستوى الدلالة بعد التصحيح 0.0166 أيضاً.

▪ المقارنة بين مجموعة العاملين في المصارف الخاصة ومجموعة العاملين في المصرف المركزي: يوضح الجدول رقم (24) قيم متوسط ومجموع الرتب لإجابات أفراد العينة على مجمل المحور الثاني وذلك بالنسبة لمجموعتي العاملين في المصارف الخاصة والمصرف المركزي، في حين يبين الجدول رقم (25) نتيجة اختبار مان وتني لتحري جوهري الفارق بين المجموعتين المذكورتين بالنسبة للإجابة على مجمل المحور الثاني.

المجموعة	حجم المجموعة	متوسط الرتب	مجموع الرتب
العاملون في المصارف الخاصة	30	39.60	1188.00
العاملون في المصرف المركزي	32	23.91	765.00

جدول 24: مقارنة لمتوسط ومجموع الرتب للإجابة على مجمل المحور الثاني لاستبيان الدراسة بين مجموعة العاملين في المصارف الخاصة ومجموعة العاملين في المصرف المركزي

إحصائية Mann-Whitney	237.000
قيمة Z الموافقة	-3.427
المعنوية	.001
التفسير	يوجد فارق جوهري

جدول 25: نتيجة اختبار مان وتني لتحري جوهري الفارق في الإجابة على مجمل المحور الثاني لاستبيان الدراسة بين مجموعة العاملين في المصارف الخاصة ومجموعة العاملين في المصرف المركزي

نستنتج من الجدول السابق وجود فارق جوهري بين مجموعة العاملين في المصارف الخاصة ومجموعة العاملين في المصرف المركزي في الإجابة على مجمل المحور الثاني لاستبيان الدراسة المتعلق بالتزام المصارف الخاصة بالإفصاح وفقاً لتعليمات هيئة الأسواق والأوراق المالية، وبالرجوع إلى جدول متوسط ومجموع الرتب يمكن الاستنتاج بأن وسيط إجابة العاملين في المصارف الخاصة على هذا المحور أكبر بشكل دال إحصائياً من وسيط إجابة أقرانهم من العاملين في المصرف المركزي على ذات المحور.

إذاً يوافق العاملون في المصارف الخاصة بصورة أكبر على كون - المصارف الخاصة تلتزم بالإفصاح وفقاً لتعليمات هيئة الأسواق والأوراق المالية - وذلك بالمقارنة مع العاملين في المصرف المركزي.

▪ المقارنة بين مجموعة العاملين في المصارف الخاصة ومجموعة العاملين في هيئة الأسواق والأوراق المالية:

يبين الجدول رقم (26) قيم متوسط ومجموع الرتب لإجابات الأفراد المستقصى آرائهم على مجمل المحور الثاني وذلك بالنسبة لمجموعي العاملين في المصارف الخاصة وفي هيئة الأسواق

والأوراق المالية، في حين يقدم الجدول رقم (27) عرضاً لنتيجة اختبار مان وتني لتحري جوهريّة الفارق بين المجموعتين المذكورتين بالنسبة للإجابة على مجمل المحور الثاني.

المجموعة	حجم المجموعة	متوسط الرتب	مجموع الرتب
العاملون في المصارف الخاصة	30	35.60	1068.00
العاملون في هيئة الأسواق والأوراق المالية	26	20.31	528.00

جدول 26: مقارنة لمتوسط ومجموع الرتب للإجابة على مجمل المحور الثاني لاستبيان الدراسة بين مجموعة العاملين في المصارف الخاصة ومجموعة العاملين في هيئة الأسواق والأوراق المالية

إحصائية Mann-Whitney	177.000
قيمة Z الموافقة	-3.507
المعنوية	.000
التفسير	يوجد فارق جوهري

جدول 27: نتيجة اختبار مان وتني لتحري جوهريّة الفارق في الإجابة على مجمل المحور الثاني لاستبيان الدراسة بين مجموعة العاملين في المصارف الخاصة ومجموعة العاملين في هيئة الأسواق والأوراق المالية

نستنتج من الجدول السابق وجود فارق جوهري بين مجموعة العاملين في المصارف الخاصة ومجموعة العاملين في هيئة الأسواق والأوراق المالية في الإجابة على مجمل المحور الثاني لاستبيان الدراسة المتعلق بالتزام المصارف الخاصة بالإفصاح وفقاً لتعليمات هيئة الأسواق والأوراق المالية، وبالرجوع إلى جدول متوسط ومجموع الرتب يمكن الاستنتاج بأن وسيط إجابة العاملين في المصارف الخاصة على هذا المحور أكبر بشكل دال إحصائياً من وسيط إجابة أقرانهم من العاملين في هيئة الأسواق والأوراق المالية على ذات المحور، إذاً يوافق العاملون في المصارف الخاصة

بصورة أكبر على كون - المصارف الخاصة تلتزم بالإفصاح وفقاً لتعليمات هيئة الأسواق والأوراق المالية - وذلك بالمقارنة مع العاملين في هيئة الأسواق والأوراق المالية.

- المقارنة بين مجموعة العاملين في مصرف سورية المركزي ومجموعة العاملين في هيئة الأسواق والأوراق المالية: يوضح الجدول رقم (28) قيم متوسط ومجموع الرتب لإجابات الأفراد المستقصى آرائهم على مجمل المحور الثاني وذلك بالنسبة لمجموعتي العاملين في المصرف المركزي وهيئة الأسواق والأوراق المالية، بينما يقدم الجدول رقم (29) نتيجة اختبار مان وتني لتحري جوهرية الفارق بين المجموعتين بالنسبة للإجابة على مجمل المحور الثاني.

المجموعة	حجم المجموعة	متوسط الرتب	مجموع الرتب
العاملون في المصرف المركزي	32	30.34	971.00
العاملون في هيئة الأسواق والأوراق المالية	26	28.46	740.00

جدول 28: مقارنة لمتوسط ومجموع الرتب للإجابة على مجمل المحور الثاني لاستبيان الدراسة بين مجموعة العاملين في المصرف المركزي ومجموعة العاملين في هيئة الأسواق والأوراق المالية

إحصائية Mann-Whitney	389.000
قيمة Z الموافقة	-0.423
المعنوية	.672
التفسير	لا يوجد فارق جوهري

جدول 29: نتيجة اختبار مان وتني لتحري جوهرية الفارق في الإجابة على مجمل المحور الثاني لاستبيان الدراسة بين مجموعة العاملين في المصرف المركزي ومجموعة العاملين في هيئة الأسواق والأوراق المالية

نستنتج عدم وجود فارق جوهري بين العاملين في المصرف المركزي وفي هيئة الأسواق والأوراق المالية في الإجابة على مجمل المحور الثاني المتعلق بالتزام المصارف الخاصة بالإفصاح وفقاً لتعليمات هيئة الأسواق والأوراق المالية.

ويقدم الجدول رقم (30) خلاصة لنتائج اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية.

الفرضية الرئيسية	الفرضية الفرعية	النتيجة	التفسير
لا يوجد فرق دال إحصائياً بين إفصاحات المصارف الخاصة في سورية عند إعداد بياناتها المالية، وبين تعليمات الإفصاح التي يتطلبها مصرف سورية المركزي		قبول فرضية العدم	تلتزم المصارف الخاصة السورية بالإفصاح عند إعداد بياناتها المالية بتعليمات مصرف سورية المركزي ذات الصلة.
لا يوجد فرق دال إحصائياً بين إفصاح المصارف الخاصة في سورية عند إعداد بياناتها المالية، وبين تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأسواق والأوراق المالية		قبول فرضية العدم	تلتزم المصارف الخاصة السورية بالإفصاح عند إعداد بياناتها المالية بتعليمات الهيئة السورية للأسواق والأوراق المالية ذات الصلة.
لا يوجد اختلاف دال إحصائياً بين الأفراد المستقصى آرائهم من حيث الإجابة على محور - التزام المصارف الخاصة بالإفصاح وفقاً لتعليمات المصرف المركزي - حسب الجهة التي يعملون فيها.	لا يوجد اختلاف دال إحصائياً بين الأفراد المستقصى آرائهم من حيث الإجابة على محور - التزام المصارف الخاصة بالإفصاح وفقاً لتعليمات المصرف المركزي - حسب الجهة التي يعملون فيها.	قبول فرضية البديلة	إن وسيط إجابة العاملين في المصارف الخاصة على المحور الأول أكبر بشكل دال إحصائياً من وسيط إجابة أقرانهم من العاملين في هيئة الأسواق والأوراق المالية على ذات المحور.
على استبيان الدراسة بحسب الجهة التي يعملون فيها (قبول الفرضية البديلة)	لا يوجد اختلاف دال إحصائياً بين الأفراد المستقصى آرائهم من حيث الإجابة على محور - التزام المصارف الخاصة بالإفصاح وفقاً لتعليمات هيئة الأسواق والأوراق المالية - حسب الجهة التي يعملون فيها.	قبول فرضية البديلة	إن وسيط إجابة العاملين في المصارف الخاصة على المحور الثاني أكبر بشكل دال إحصائياً من وسيط إجابة أقرانهم من العاملين في المصرف المركزي وهيئة الأسواق والأوراق المالية على ذات المحور.

جدول 30: خلاصة لنتائج اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية

جدول التوزيعات التكرارية لإجابات المستقصى آرائهم على فقرات استبيان الدراسة:

المحور الأول:

يلتزم المصرف بإعداد بياناته وقوائمه المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.		
الخيار	التكرار	النسبة المئوية
حيادي	2	%2.3
موافق	46	%52.3
موافق بشدة	40	%45.5
الإجمالي	88	%100.0

يلتزم المصرف بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي الأول عند إعداد القوائم المالية IAS1.		
الخيار	التكرار	النسبة المئوية
حيادي	6	%6.8
موافق	40	%45.5
موافق بشدة	42	%47.7
الإجمالي	88	%100.0

يلتزم المصرف بتطبيق معيار التقرير الدولي السابع في الإفصاح عن الأدوات المالية IFRS7.		
الخيار	التكرار	النسبة المئوية
غير موافق	2	%2.3
حيادي	18	%20.5

موافق	44	%50.0
موافق بشدة	24	%27.3
الإجمالي	88	%100.0
يلتزم المصرف بالحصول على الموافقة المسبقة من مفوضية الحكومة لدى المصارف قبل نشر قوائمه المالية.		
الخيار	التكرار	النسبة المئوية
حيادي	2	%2.3
موافق	30	%34.1
موافق بشدة	56	%63.6
الإجمالي	88	%100.0

تساهم القوائم المالية في إظهار مدى التزام المصرف بقرار مجلس النقد والتسليف حول نسبة السيولة.		
الخيار	التكرار	النسبة المئوية
غير موافق	8	%9.1
حيادي	14	%15.9
موافق	44	%50.0
موافق بشدة	22	%25.0
الإجمالي	88	%100.0

يفصح المصرف بشكل واضح عن القطع البنوي لديه.		
الخيار	التكرار	النسبة المئوية
غير موافق	10	%11.4
حيادي	6	%6.8
موافق	42	%47.7
موافق بشدة	30	%34.1
الإجمالي	88	%100.0

يقوم مصرف سورية المركزي بالتأكد من الحد الأدنى لكفاية رأس المال لدى المصرف.		
الخيار	التكرار	النسبة المئوية
حيادي	4	%4.5
موافق	40	%45.5
موافق بشدة	44	%50.0
الإجمالي	88	%100.0

يُعدّ المصرف بياناته المالية الدورية بشكل يوفر إمكانية الإفصاح عن التركيزات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية وحسب الأشخاص المستفيدين.		
الخيار	التكرار	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	4	%4.5

غير موافق	8	%9.1
حيادي	12	%13.6
موافق	42	%47.7
موافق بشدة	22	%25.0
الإجمالي	88	%100.0

توفر القوائم المالية للمصرف معلومات عن تقييم درجة المخاطرة.		
الخيار	التكرار	النسبة المئوية
غير موافق	8	%9.1
حيادي	20	%22.7
موافق	44	%50.0
موافق بشدة	16	%18.2
الإجمالي	88	%100.0

يفصح المصرف عن التغيرات الجوهرية في حقوق الملكية.		
الخيار	التكرار	النسبة المئوية
حيادي	6	%6.8
موافق	54	%61.4
موافق بشدة	28	%31.8
الإجمالي	88	%100.0

لدى المصرف دليل للحوكمة خاص به يعده وفق القرار رقم /489/ الصادر عن مجلس النقد والتسليف.		
الخيار	التكرار	النسبة المئوية
حيادي	12	%13.6
موافق	34	%38.6
موافق بشدة	42	%47.7
الإجمالي	88	%100.0

يتضمن التقرير السنوي للمصرف بيان مدى التزامه بتطبيق كل بند من بنود دليل الحوكمة الخاص به مع ذكر أسباب عدم الالتزام بأي بند لم يتم تطبيقه.		
الخيار	التكرار	النسبة المئوية
غير موافق	14	%15.9
حيادي	28	%31.8
موافق	32	%36.4
موافق بشدة	14	%15.9
الإجمالي	88	%100.0

توجد اجتماعات دورية بين إدارات المصارف الخاصة ومصرف سورية المركزي للتحديث معها عن الصعوبات التي تواجهها خلال ممارسة نشاطها.

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	2	2.3%
غير موافق	4	4.5%
حيادي	18	20.5%
موافق	52	59.1%
موافق بشدة	12	13.6%
الإجمالي	88	100.0%

تتوفر لدى مصرف سورية المركزي وسائل للتثبت بصورة مستقلة من صحة البيانات التي تصل إليها من المصارف الخاصة.

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
غير موافق	2	2.3%
حيادي	24	27.3%
موافق	40	45.5%
موافق بشدة	22	25.0%
الإجمالي	88	100.0%

يقدم مدقق الحسابات الخارجي إلى مصرف سورية المركزي تقارير تبين مدى الالتزام بمعايير الترخيص أو الإخلال بالقوانين المصرفية.

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
--------	---------	----------------

غير موافق بشدة	10	%11.4
غير موافق	14	%15.9
حيادي	24	%27.3
موافق	26	%29.5
موافق بشدة	14	%15.9
الإجمالي	88	%100.0

يقدم المصرف إلى مصرف سورية المركزي معلومات إضافية غير المنشورة رسمياً.		
الخيار	التكرار	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	2	%2.3
غير موافق	2	%2.3
حيادي	16	%18.2
موافق	42	%47.7
موافق بشدة	26	%29.5
الإجمالي	88	%100.0

ب- المحور الثاني

يلتزم المصرف بتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية.		
الخيار	التكرار	النسبة المئوية
حيادي	8	9.1%
موافق	38	43.2%
موافق بشدة	42	47.7%
الإجمالي	88	100.0%

يلتزم المصرف بتعيين متحدثين رسميين لتلبية احتياجات السوق والمستثمرين من المعلومات.		
الخيار	التكرار	النسبة المئوية
غير موافق	4	4.5%
حيادي	50	56.8%
موافق	26	29.5%
موافق بشدة	8	9.1%
الإجمالي	88	100.0%

يلتزم مجلس إدارة المصرف بتقديم إقرار بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة المالية التالية.		
الخيار	التكرار	النسبة المئوية

غير موافق	2	%2.3
حيادي	2	%2.3
موافق	52	%59.1
موافق بشدة	32	%36.4
الإجمالي	88	%100.0

يلتزم مجلس إدارة المصرف بتقديم إقرار بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة.		
الخيار	التكرار	النسبة المئوية
موافق	46	%52.3
موافق بشدة	42	%47.7
الإجمالي	88	%100.0

يلتزم مجلس إدارة المصرف بتقديم إقرار بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقارير المالية المنشورة.		
الخيار	التكرار	النسبة المئوية
حيادي	2	2.3%
موافق	48	54.5%
موافق بشدة	38	43.2%
الإجمالي	88	100.0%

يقوم مجلس إدارة المصرف بمراقبة ممارسات الحوكمة وإجراء التغييرات المطلوبة.		
الخيار	التكرار	النسبة المئوية
غير موافق	2	2.3%
حيادي	20	22.7%
موافق	46	52.3%
موافق بشدة	20	22.7%
الإجمالي	88	100.0%

يلتزم المصرف بوضع سياسة مكتوبة للإفصاح يبين فيها إجراءات الالتزام بمتطلبات الإفصاح بالشكل التام		
الخيار	التكرار	النسبة المئوية
غير موافق	4	4.5%

حيادي	20	%22.7
موافق	48	%54.5
موافق بشدة	16	%18.2
الإجمالي	88	%100.0

يلتزم المصرف بالإفصاح عن الأنباء السيئة بنزاهة وصدق وبالسرية التي يتم فيها الإفصاح عن الأنباء الجيدة.		
الخيار	التكرار	النسبة المئوية
غير موافق	4	%4.5
حيادي	30	%34.1
موافق	38	%43.2
موافق بشدة	16	%18.2
الإجمالي	88	%100.0

يلتزم مدققو الحسابات بتقديم التأكيدات المطلوبة في نظام الإفصاح، بالإشارة إلى كافة الأمور ذات الأهمية، ويقومون بالإبلاغ عن كافة المخالفات التي يكتشفونها.		
الخيار	التكرار	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	2	2.3%
غير موافق	4	4.5%
حيادي	20	22.7%
موافق	52	59.1%
موافق بشدة	10	11.4%
الإجمالي	88	100.0%

يستطيع حملة الأسهم الحصول على معلومات ذات علاقة وفي وقت مناسب وبدون تكاليف.		
الخيار	التكرار	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	2	2.3%
غير موافق	10	11.4%
حيادي	24	27.3%
موافق	44	50.0%
موافق بشدة	8	9.1%
الإجمالي	88	100.0%

يلتزم المصرف بنشر كافة بنود نتائجه المحددة له في نظام الإفصاح ضمن الفترة المحددة له.		
الخيار	التكرار	النسبة المئوية
غير موافق	6	6.8%
حيادي	6	6.8%
موافق	56	63.6%
موافق بشدة	20	22.7%
الإجمالي	88	100.0%

يلتزم مجلس إدارة المصرف بتزويد هيئة الأوراق والأسواق المالية بالتقرير السنوي للمصرف خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من انتهاء سنته المالية.		
الخيار	التكرار	النسبة المئوية
غير موافق	6	6.8%
حيادي	10	11.4%
موافق	48	54.5%
موافق بشدة	24	27.3%
الإجمالي	88	100.0%

تتضمن النتائج النهائية للسنة المالية إيضاحاً مستقلاً للإفصاح عن مدى التزام المصرف بالأحكام المتعلقة بممارسات الإدارة السليمة للشركات (الحوكمة).

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	6	6.8%
غير موافق	2	2.3%
حيادي	18	20.5%
موافق	48	54.5%
موافق بشدة	14	15.9%
الإجمالي	88	100.0%

تتضمن النتائج النهائية للسنة المالية إيضاحاً مستقلاً للإفصاح عن التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
حيادي	6	6.8%
موافق	54	61.4%
موافق بشدة	28	31.8%
الإجمالي	88	100.0%

تتضمن النتائج النهائية للسنة المالية إيضاحاً مستقلاً للإفصاح حول حجم الأموال المستحقة للمساهمين.

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	4	4.5%

حيادي	16	%18.2
موافق	48	%54.5
موافق بشدة	20	%22.7
الإجمالي	88	%100.0

تتصف القوائم المالية وإيضاحاتها وتقارير مجلس الإدارة في المصرف بالوضوح وقابلية الفهم		
الخيار	التكرار	النسبة المئوية
حيادي	6	%6.8
موافق	58	%65.9
موافق بشدة	24	%27.3
الإجمالي	88	%100.0

يمكن الاعتماد على المعلومات المنشورة في القوائم المالية للمصرف في اتخاذ قرارات الاستثمار المختلفة.		
الخيار	التكرار	نسبة المئوية
غير موافق	4	4.5%
حيادي	12	13.6%
موافق	52	59.1%
موافق بشدة	20	22.7%
الإجمالي	88	100.0%

يقوم المصرف بإخفاء جزء كبير وهام من المعلومات المحاسبية والالتزام بالحد الأدنى المطلوب من الإفصاح		
الخيار	التكرار	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	16	18.2%
غير موافق	36	40.9%
حيادي	28	31.8%
موافق	6	6.8%
موافق بشدة	2	2.3%
الإجمالي	88	100.0%

يوجد صعوبة في فهم وتفسير متطلبات الإفصاح من قبل المصرف

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	6	6.8%
غير موافق	54	61.4%
حيادي	14	15.9%
موافق	12	13.6%
موافق بشدة	2	2.3%
الإجمالي	88	100.0%

يقدم المصرف إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية، معلومات إضافية غير المنشورة رسمياً.		
الخيار	التكرار	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	8	9.1%
غير موافق	14	15.9%
حيادي	36	40.9%
موافق	26	29.5%
موافق بشدة	4	4.5%
الإجمالي	88	100.0%

جدول 31: جدول التوزيعات التكرارية لإجابات المستقصى آرائهم على فقرات استبيان الدراسة

4- النتائج والتوصيات

1-4 النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. تبين من خلال الدراسة العملية أن المصارف الخاصة تلتزم بالدرجة الأولى عند إعداد بياناتها المالية بتعليمات الإفصاح الصادرة عن مصرف سورية المركزي، وهذا يؤكد الفرضية الأولى المعتمدة في الدراسة "لا يوجد فرق دال إحصائياً بين إفصاحات المصارف الخاصة عند إعداد بياناتها المالية، وبين تعليمات الإفصاح التي يتطلبها مصرف سورية المركزي".

2. بينت الدراسة أن المصارف الخاصة تلتزم عند إعداد بياناتها المالية بتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ، وهذا يؤكد الفرضية الثانية المعتمدة في الدراسة "لا يوجد فرق دال إحصائياً بين إفصاحات المصارف الخاصة في سورية عند إعداد بياناتها المالية، وبين تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية".

3. بينت الدراسة أن هناك اختلاف بين الأفراد المستقصى آرائهم من حيث الإجابة على استبيان الدراسة بحسب الجهة التي يعملون فيها، وهذا ينفي الفرضية الثالثة المعتمدة في الدراسة " لا يوجد فرق دال إحصائياً بين الأفراد المستقصى آرائهم من حيث الإجابة على استبيان الدراسة بحسب الجهة التي يعملون فيها".

4. من جهةٍ أخرى تبين أن المصارف الخاصة تقدم إلى مصرف سورية المركزي معلومات وبيانات إضافية لا يتم الإفصاح عنها، مما يدل على وجود خلل في بعض جوانب الإفصاح والذي يتمثل بوجود معلومات وبيانات معينة لاتعلن للعموم خلال عملية الإفصاح.
5. تبين أن أغلب مبادئ لجنة بازل مطبقة في سورية حيث أن مصرف سورية المركزي بذل جهوداً كبيرة للالتزام باتفاق بازل II والمعايير الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية فيما يخص إدارة مختلف أنواع المخاطر بهدف بناء نظام مصرفي آمن وسليم وذي كفاءة عالية.
6. تبين أن للحوكمة تأثير إيجابي على مستويات الإفصاح، فدرجة الإفصاح تكون بشكل أكبر في نماذج التقارير المالية العائدة للمصارف التي تستخدم حوكمة أفضل.

2-4 التوصيات:

في ضوء اختبار فرضيات الدراسة واستخلاص النتائج تقترح الباحثة ما يلي:

1. ضرورة استمرار مصرف سورية المركزي ومفوضية الحكومة بمراقبة عمل المصارف الخاصة والتأكد من التزامها بالأنظمة والقوانين ومن كفاية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المنشورة.
2. ضرورة قيام هيئة الأوراق والأسواق المالية بالاهتمام اللازم لمتابعة وحث المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية على زيادة نسبة الالتزام بمتطلبات الإفصاح بموجب معايير الإفصاح الدولية، وخاصة فيما يتعلق بالإفصاحات غير الواردة ضمن تعليمات مصرف سورية المركزي.

3. تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات الرقابية، وتطوير آليات العمل فيها من خلال الإشراف على المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والعمل على تطبيق أحدث المعايير الدولية في هذا المجال.
4. الاطلاع دائماً على رغبات ومقترحات أصحاب المصالح والمساهمين وخاصة فيما يتعلق بتوفير افصاحات طوعية بالإضافة إلى الافصاحات الإجبارية أو الإلزامية التي تعزز من قواعد الحوكمة، وخصوصاً فيما يتعلق بالتوقعات والتقديرات المستقبلية لتشجيعهم دائماً على الثقة بأداء المصارف الخاصة المدرجة.
5. رفع مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية من خلال قيام هيئة الأوراق والأسواق المالية بمراجعة وتحليل المعلومات الواردة في هذه التقارير لتحديد مدى كفايتها مع فرض العقوبات والغرامات اللازمة على المصارف ذات الإفصاح المتدني.
6. العمل على إنشاء مركز متخصص يعنى بدراسة الإفصاح للمصارف، على أن يتم نشر نتائج هذه الدراسات، مما يعمل على تشجيع المصارف الأقل إفصاحاً في التوسع في عملية الإفصاح مما يجعل قرارات المستفيدين من هذه الإفصاحات أكثر دقة.
7. إن تطبيق اتفاقية بازل II من قبل المصارف الخاصة في سورية، ومن ثم الانتقال إلى تطبيق اتفاقية بازل III، يتطلب من المصارف إعادة تأهيل كوادرها البشرية من جهة فهم محتوى هذه الاتفاقية، والتعريف بكافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف والقدرة على الحد من هذه المخاطر، كما ويتطلب تأهيل العناصر الرقابية بشكلٍ كافٍ أيضاً بما يمكنهم من الرقابة الفعالة.

مراجع الدراسة

أولاً: مراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أبو المكارم، وصفي، المحاسبة المتوسطة، القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000 .
2. أبو زيد، محمد المبروك، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، مصر، 2005.
3. أبو شقرا، وائل الرقابة المصرفية، دار الاختصاص للنشر، بيروت، 1989.
4. أبو شعبان، عماد إبراهيم، الأزمة المالية العالمية، مدخل في الأسباب، جامعة الأزهر، غزة، 2008.
5. أمين السيد، أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات.
6. حجاج، أحمد، المحاسبة المتوسطة، الجزء الثاني، دار المريح للنشر، الطبعة الثانية، الرياض، 2005، مترجم دونا لد كيسو، جيرى ويجانت، 1995. "Intermediate Accounting" Donald e. kieso & j.W aygandt.
7. حشاد، نبيل، دليلك إلى التطبيق العملي لبازل 2 في المصارف، بيروت، لبنان 2005.
8. حماد، طارق، حوكمة الشركات - المفاهيم والمبادئ-، الدار الجامعية، 2005.
9. حماد، طارق عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2003.
10. حمدان، مأمون، والقاضي، حسين، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دمشق 2008.
11. حنان، رضوان، النموذج المحاسبي المعاصر، هيكل نظرية المحاسبة، ط1، دار وائل للنشر، 2000.
12. حيالي، وليد، الإفصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2010.
13. سعد، زغلول بشير، دليلك إلى البرنامج الإحصائي SPSS، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 2003.
14. شاشي، عبد القادر، معايير بازل للرقابة المصرفية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
15. الصبان، محمد المراجعة مدخل علمي تطبيقي، الدار الجامعية للطباعة والتجليد، 1997 .

16. عبد العال، طارق، التقارير المالية "أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
17. فخر، نواف، والرضا، عقبة، والمصري، تيسير، المشكلات المحاسبية المعاصرة، دمشق 2007.
18. الدهراوي، كمال الدين، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
19. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، عمان 2009.
20. المناعي، جاسم، دورة في تطوير بازل II وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي بالتعاون مع معهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية، 2001.
21. الميداني، محمد أيمن عزت، تطوير أسواق الرأس مال في سورية، المركز السوري للاستشارات والأبحاث والتدريب في إدارة الأعمال، 2002.
22. الهندي، عدنان، "العلاقة بين الرقابة والتدقيق الداخلي والخارجي"، منشورات الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، عمان، 1998.
23. وهبة، محمد سليم، الرقابة المصرفية قواعد ومعايير، لبنان 2006.
24. ياغي، كنان، تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري، 2016.

الرسائل الجامعية والأبحاث العلمية:

1. باخوص، روى، دور هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية في رفع كفاءة السوق المالي، رسالة ماجستير، 2015.
2. بدوي، لبانة، مدى التزام المصارف بالإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية، 2016.
3. جربوع، يوسف، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات المساهمة الصناعية العامة في قطاع غزة، فلسطين، بحوث ودراسات لتطوير مهنة مراجعة الحسابات لمواجهة المشكلات المعاصرة، 2006.
4. الحسين، بسام، قدرة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على زيادة حجم أعمال المصارف بالتطبيق على المصارف الخاصة في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2010.

5. خشارمة، حسين، مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن، معيار المحاسبة الدولي رقم 30 ، دراسة ميدانية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 17 ، 2003.
6. خليل، عطا الله، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية، دراسة تحليلية، جامعة الزيتونة، الأردن، 2005.
7. خياط، محمد أسامة: الرقابة المصرفية في إطار معايير بازل الدولية ودراسة إمكانية تطبيقها في المصرف التجاري السوري، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 2010.
8. رجب السيد راشد، دراسة تحليلية لإطار العلاقة بين البيئة والإفصاح المحاسبي مع دراسة اختباريه لمستوى كفاية متطلبات الإفصاح في مصر، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1999.
9. رفاعه، تامر، أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2011.
10. ربحاوي، مها، دور حوكمة الشركات في تعزيز الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية "دورية الإداري، سلطنة عمان"، 2011.
11. الزرير، رانيا محمد نزيه، الإفصاح في المصرف التجاري السوري في ظل معيار المحاسبة الدولي 30، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2005.
12. زيود لطيف، الرضا عقبة، لايقة، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 30 حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28 ، العدد 2، 2006.
13. زيود، قيطم، مكية، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، جامعة تشرين 2007.
14. سلمان، غيداء، سوق دمشق للأوراق المالية في ظل تداعيات الأزمة السورية الراهنة، رسالة ماجستير، 2015.

15. السيد، أحمد، مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين، منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري، مجلة البحوث التجارية، حزيران، 1993 .
16. شادو، عبد اللطيف: القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) دراسة ميدانية لعينة من المصارف التجارية الجزائرية لمدينة ورقلة، 2013-2014.
17. شلبي، ماجدة، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل، 2002.
18. صابرين، ميساء، استخدام المؤشرات المالية في التنبؤ بالإنذار المبكر، رسالة ماجستير، 2013.
19. صبايحي، نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر، 2011.
20. العلول، عبد المنعم، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة-فلسطين، أطروحة ماجستير في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة، 2011.
21. عناية، زاهر، دور المصارف التجارية في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2000.
22. غنام، ريم، دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2005.
23. قيسي، رزان، اختبار قدرة المصارف الخاصة في سورية على تحمل مخاطر السيولة، جامعة دمشق، 2014.
24. كعدان، حسان، الرقابة وتقييم الأداء في القطاع المصرفي مع دراسة حالة تطبيقية عن المصرف التجاري السوري، أطروحة دكتوراة، 1997.
25. مكية، نغم، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، جامعة تشرين، 2007.
26. نسمان، إبراهيم إسحاق، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين، 2009.

27. وادي، مدحت، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية،

دراسة تحليلية تطبيقية، مارس، 2006 .

الندوات والمؤتمرات:

1. جريدة تشرين، سياسات وإجراءات مصرف سورية المركزية التي ساهمت في مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية على سورية، الدور الفعال للدولة ساهم في إعادة التوازن للاقتصاد الكلي.
2. جليلاتي، محمد، دور الإفصاح في صنع القرار الاستثماري في سوق دمشق للأوراق المالية، سوريا، 2009.
3. حمدان، مأمون، المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS1، جمعية المحاسبين القانونيين، 2016.
4. الخطيب، خالد، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الفلسطينية في ظل معيار المحاسبي الدوري الأول، مجلة جامعة دمشق – المجلد الثامن العدد الثاني، 2002 .
5. الرضي، أحمد، النظام الرقابي المصرفي في سوريا ومتطلبات مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، المركز الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط، صندوق النقد الدولي، 2005.
6. طه، عبد الجابر، الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط أسواق المال العربية، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر، العدد التاسع، 1999 .
7. المناعي، جاسم، دورة في تطوير بازل II وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي بالتعاون مع معهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية، 2010.
8. ميالة، أديب، حاكم مصرف سورية المركزي السابق، مؤتمر "المقاربة الجديدة لإدارة المخاطر المصرفية في ضوء الأزمة المالية الحالية" بيروت، 2009.
9. النشرة الاقتصادية – المصرف الأهلي المصري "نظم الرقابة المصرفية في الدول المتقدمة" – العدد الرابع – المجلد الرابع والخمسون – القاهرة 2001.

القوانين:

1. مجلس النقد والتسليف قرار رقم 64/ م ن / ب 4 بتاريخ 27 / 6 / 2004 بعنوان المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية، سورية، مصرف سورية المركزي.
2. تعليمات الرقابة المصرفية رقم 4 الصادرة عن مجلس النقد والتسليف 2004/6/27.
3. صندوق النقد العربي، الاجتماع الرابع، الإفصاح المحاسبي للمصارف، 1994.
4. القانون رقم //28// لعام 2001 الخاص بإحداث مصارف خاصة ومشتركة.
5. القانون رقم 22 لعام 2007، بإحداث هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.
6. قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي، القانون رقم 23/ لعام 2002.
7. قرار مجلس النقد والتسليف رقم (45/م ن/ب 3) تاريخ 2004/2/29
8. قرار مجلس النقد والتسليف رقم 439/م ن/ب 4.
9. المرسوم التشريعي رقم 55 (2006) قرار رقم 55 بتاريخ 2006 بعنوان قانون سوق الأوراق المالية، دمشق، سورية.
10. نبذة تعريفية عن مفوضية الحكومة لدى المصارف، موقع مصرف سورية المركزي، 2017.
11. نظام ممارسات الإدارة السليمة الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية، القرار رقم 31.
12. نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية، القرار رقم 3943 تاريخ 2006/10/28.

1. Akintoye, Ishola, Rufus, "Optimising Investment, Decisions Through Informative Accounting Reporting", 2008, West Africa, European Journal of Social Sciences, Volum 7, Number 3 (2008).
2. Alim Al Ayub, Ahmed, ACCOUNTING DISCLOSURE SCENARIO: AN EMPIRICAL STUDY OF THE BANKING SECTOR OF BANGLADESH, Faculty of Business,2010.
3. Basil Committee on Banking Supervision, (2010), "Strengthening the Resilience of the Banking Sector". Bank for International Settlements, Consultative Document.
4. Basil Committee on Banking Supervision. December 2010; A global Regulatory Framework for more Resilient Banks and Banking System.
5. Basil Committee on Banking Supervision. June 2006; International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards.
6. Derrick, Ware, Basic principles of banking supervision, 1996.
7. Fleuriet, M.: Investment Banking Explained. New Jersy: McGraw–Hill, 2008.
8. Hennie Van Grevning & Sonja Brajovic; 2003; Analyzing and Managing Banking Risk: A Framework for Assessing Corporate Governance and Financial Risk.
9. Jean, Jacques, Julian. Les comptes internationaux IAS/IFRS, France, 2008.
10. Kanodia, C.: Accounting Disclosure and Real Effects. NewYork: Now Publisher, 2007.

11. Khalid, Ahmed M. Hani F, 2005; Corporate Governance for Banks in Pakistan, Lahore University of Management science, working paper.
12. Linsley, Philip, Shrives, Philip J. 2006. Risk Reporting: A Study of Risk Disclosures in the Annual Reports of UK Companies.
13. Ryan, S.: Financial Instruments and Institutions: Accounting and Disclosure Rules. Harlow: Financial Times, 2007.
14. Stephen p. Robbins, Mary Coulter 1996-"management-prentice Hall International", New Jersey, p654.

“The Adequacy of Accounting Disclosure in Achieving Control Requirements Over Private Banks”

Abstract

The purpose of this thesis is to study the disclosure process carried out by the private banks listed on the Damascus Securities Market and their adequacy in order for the various control bodies (Central Bank, Syrian Commission On Financial Markets and Securities) to exercise their supervisory role over the performance of these banks. Therefore, the essence of the research was to answer the following question: Is accounting disclosure prepared by private banks sufficient to meet the requirements of the different control bodies? Based on the following main hypotheses, there is no conflict between the accounting disclosure instructions of the various control bodies and the confirmed and declared disclosures of the banks listed on the Damascus Stock Exchange.

The study was conducted using the questionnaire method to identify the views of the study sample composed of 100 employees from among the employees of a group of Syrian private banks and the Central Bank of Syria in addition to Syrian Commission On Financial Markets and Securities. The data were then statistically analyzed using the SPSS.

The results of the study showed that the Syrian private banks were obliged to disclose in the preparation of their financial statements with the instructions of the Central Bank of Syria and the instructions of the relevant Syrian Securities and Exchange Commission. The recommendations of the banks and regulators were highlighted in shedding light on the importance of the subject of the study, and it is possible to drop the results of this study on the results of similar research by identifying the points of difference and similarities between them.

الجمهورية العربية السورية- وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق - كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

استمارة استبيان في إطار التحضير لإعداد رسالة ماجستير بعنوان:

مدى كفاية الإفصاح المحاسبي في تحقيق متطلبات الرقابة على المصارف الخاصة

تقوم الطالبة بإعداد دراسة بالعنوان المذكور والذي يندرج ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، تخصص محاسبة، وبغرض إتمام هذه الدراسة يرجى التفضل بالمشاركة في إثراء هذا الموضوع من خلال الإجابة على الأسئلة الموجودة بهذه الاستمارة وهذا من أجل التعرف على آرائكم التي تعتبر مهمة جداً لإنجاز هذه الدراسة.

حيث سيتم توزيع الاستبيان على المهتمين بشؤون الإفصاح في مصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية والمحاسبين في المصارف الخاصة.

وأحيطكم علماً أن إجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، كما تتشرف الطالبة بتزويدكم بنسخة من هذا الدراسة أو نتائجها في حالة اهتمامكم بها إما عن طريق الاتصال المباشر أو عن طريق البريد الإلكتروني.

أشكر لكم حسن تعاونكم ومساهمتمكم في هذه الدراسة.

القسم الأول: معلومات عامة

يرجى وضع إشارة (X) في المكان المناسب:

العمر		الدرجة العلمية		التخصص	
أقل من 30 سنة		دكتوراه		محاسبة	
من 30 إلى 40 سنة		ماجستير		إدارة أعمال	
من 41 إلى 50 سنة		إجازة جامعية		مصارف وتأمين	
أكبر من 50 سنة		ثانوية عامة		اقتصاد	
		أخرى		أخرى	

الخبرة الوظيفية		جهة العمل	
أقل من 5 سنوات		مصرف سورية المركزي	
5-10 سنوات		هيئة الأوراق والأسواق المالية	
أكثر من 10 سنوات		مصارف خاصة	

القسم الثاني: يرجى بيان وجهة نظرك من خلال وضع إشارة (X) عند الإجابة المناسبة أمام كل من العبارات التالية:

رقم	البنود المرتبطة بالفرضية الأولى:	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	يلتزم المصرف بإعداد بياناته وقوائمته المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.					
2	يلتزم المصرف بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي الأول عند إعداد القوائم المالية IAS1.					
3	يلتزم المصرف بتطبيق معيار التقرير الدولي السابع في الإفصاح عن الأدوات المالية IFRS7.					
4	يلتزم المصرف بالحصول على الموافقة المسبقة من مفوضية الحكومة لدى المصارف قبل نشر قوائمته المالية.					
5	تساهم القوائم المالية في إظهار مدى التزام المصرف بقرار مجلس النقد والتسليف حول نسبة السيولة.					
6	يفصح المصرف بشكل واضح عن القطع البنوي لديه.					
7	يقوم مصرف سورية المركزي بالتأكد من الحد الأدنى لكفاية رأس المال لدى المصرف.					
8	يُعدّ المصرف بياناته المالية الدورية بشكل يوفر إمكانية الإفصاح عن التركيزات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية وحسب الأشخاص المستفيدين.					
9	توفر القوائم المالية للمصرف معلومات عن تقييم درجة المخاطرة.					
10	يفصح المصرف عن التغييرات الجوهرية في حقوق الملكية.					
11	لدى المصرف دليل للحوكمة خاص به يعده وفق القرار رقم 489/ الصادر عن مجلس النقد والتسليف.					
12	يتضمن التقرير السنوي للمصرف بيان مدى التزامه بتطبيق كل بند من بنود دليل الحوكمة الخاص به مع ذكر أسباب عدم الالتزام بأي بند لم يتم تطبيقه.					
13	توجد اجتماعات دورية بين إدارات المصارف الخاصة ومصرف سورية المركزي للتباحث معها عن الصعوبات التي تواجهها خلال ممارسة نشاطها.					
14	تتوفر لدى مصرف سورية المركزي وسائل للثبوت بصورة مستقلة من صحة البيانات التي تصل إليها من المصارف الخاصة.					
15	يقدم مدقق الحسابات الخارجي إلى مصرف سورية المركزي تقارير تبين مدى الالتزام بمعايير الترخيص أو الإخلال بالقوانين المصرفية.					
16	يقدم المصرف إلى مصرف سورية المركزي معلومات إضافية غير المنشورة رسمياً.					

الرقم	البنود المرتبطة بالفرضية الثانية:	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	يلتزم المصرف بتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية.					
2	يلتزم المصرف بتعيين متحدثين رسميين لتلبية احتياجات السوق والمستثمرين من المعلومات.					
3	يلتزم مجلس إدارة المصرف بتقديم إقرار بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة المالية التالية.					
4	يلتزم مجلس إدارة المصرف بتقديم إقرار بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة.					
5	يلتزم مجلس إدارة المصرف بتقديم إقرار بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقارير المالية المنشورة.					
6	يقوم مجلس إدارة المصرف بمراقبة ممارسات الحوكمة وإجراء التغييرات المطلوبة.					
7	يلتزم المصرف بوضع سياسة مكتوبة للإفصاح يبين فيها إجراءات الالتزام بمتطلبات الإفصاح بالشكل التام.					
8	يلتزم المصرف بالإفصاح عن الأخطاء السيئة بنزاهة وصدق وبالسرية التي يتم فيها الإفصاح عن الأخطاء الجيدة.					
9	يلتزم مدققي الحسابات بتقديم التأكيدات المطلوبة في نظام الإفصاح، بالإشارة إلى كافة الأمور ذات الأهمية، ويقومون بالإبلاغ عن كافة المخالفات التي يكتشفونها.					
10	يستطيع حملة الأسهم الحصول على معلومات ذات علاقة وفي وقت مناسب وبدون تكاليف.					
11	يلتزم المصرف بنشر كافة بنود نتائج المدة له في نظام الإفصاح ضمن الفترة المحددة له.					
12	يلتزم مجلس إدارة المصرف بتزويد هيئة الأوراق والأسواق المالية بالتقرير السنوي للمصرف خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من انتهاء سنته المالية.					
13	تتضمن النتائج النهائية للسنة المالية إيضاحاً مستقلاً للإفصاح عن مدى التزام المصرف بالأحكام المتعلقة بممارسات الإدارة السليمة للشركات (الحوكمة)					
14	تتضمن النتائج النهائية للسنة المالية إيضاحاً مستقلاً للإفصاح عن التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.					
15	تتضمن النتائج النهائية للسنة المالية إيضاحاً مستقلاً للإفصاح حول حجم الأموال المستحقة للمساهمين.					
16	تنصف القوائم المالية وإيضاحاتها وتقارير مجلس الإدارة في المصرف بالوضوح وقابلية الفهم					
17	يمكن الاعتماد على المعلومات المنشورة في القوائم المالية للمصرف في اتخاذ قرارات الاستثمار					

					المختلفة.	
					يقوم المصرف بإخفاء جزء كبير وهام من المعلومات المحاسبية والالتزام بالحد الأدنى المطلوب من الإفصاح	18
					يوجد صعوبة في فهم وتفسير متطلبات الإفصاح من قبل المصرف	19
					يقدم المصرف إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية، معلومات إضافية غير المنشورة رسمياً.	20

تحكيم الاستبيان من قبل:

الرقم	الاسم	المهنة	التخصص	مكان العمل
1	د. حسين دحدوح	أستاذ جامعي	محاسبة	جامعة دمشق
2	د. مها ربحاوي	أستاذ جامعي	محاسبة	جامعة دمشق
3	د. رياض عبد الرؤوف	أستاذ جامعي	محاسبة	جامعة دمشق
4	د. هدى روماني	أستاذ جامعي	إحصاء تطبيقي	جامعة دمشق

Damascus University

Faculty of Economic

Accounting Department



**“The Adequacy of Accounting Disclosure in Achieving Control
Requirements Over Private Banks”**

(A Field–Study in Syria)

**A Thesis Submitted in Fulfilment of the Requirements of Damascus University
for the Degree of Master in Accounting**

Prepared by:

Rahaf AISakka

Supervised by:

Prof. Dr. Mamoun Hamdan

2018